

وجود العالم بعد العدم عند الإمامية

تأليف
السيد قاسم علي الأحمدى

المدخل

الحمد لله فاطر الأشياء إنشاء ، ومبتدعها ابتداء . . بقدرته وحكمته لا من شيء فيبطل الاختراع ، ولا لعلّ فلا يصح الابتداء . . خلق ما شاء كيف شاء ، متوحداً بذلك لإظهار حكمته ، وحقيقة ربوبيته^(١) .

والصلاة والسلام على أول من خلقه الله^(٢) وابتدأه^(٣) « بعد أن لم يزل تبارك وتعالى متفرداً بوحديانيته^(٤) ، وكان عزوجل ولا شيء معه^(٥) ، ولا شيء غيره^(٦) » خاتم النبيين ، وسيد المرسلين محمد بن عبد الله صلى الله عليه وآله وسلم وآله الصراط المستقيم الأئمة المعصومين ، لاسيما الكهف الحصين وغيث المضطر المستكين « الحجة بن الحسن العسكري » روجي وأرواح العالمين لتراب مقدمه الفداء .

ولعنة الله على أعدائهم الفجرة الأشقياء ، ومن ظلمهم من الكفرة الأعداء ، ومن أنكر إمامتهم أبد الأبد . .

أمّا بعد ؛ فيقول تراب أقدام شيعة أمير المؤمنين عليه السلام العبد الفقير المحتاج إلى ربه السيد قاسم بن إبراهيم علي أحمدى غفر الله لهما بشفاعتهما مواليهما المنتجبين :

هذه رسالة في إثبات حدوث العالم ووجوده على نحو الحدوث الحقيقي ، أي المسبوقية بالعدم الصريح ونفي أزلية ما سواه تعالى .

ولمّا كان هذا البحث من أعظم الأصول الإسلامية - لاسيما عند الفرقة الناجية الإمامية - وعدم القول بذلك يستلزم فساد العقيدة والدين ، كتبت هذه الرسالة تبصرة لنفسى ورجاء لانتفاع غيري من طالبي العلم والدين بها .

وربّبتها على مقدّمة ، وأربعة مقاصد ، وخاتمة :

أمّا المقدمة : ففي بيان معاني الحدوث والقدم .

وأمّا المقاصد :

فالمقصد الأول : في تحقيق الأقوال في حدوث ما سوى الله تعالى .

المقصد الثاني : بيان الأدلة النقلية .

المقصد الثالث : بيان الأدلة العقلية .

المقصد الرابع : التعرّض لبعض الشبهات وجوابها .

وأمّا الخاتمة : ففي الإشارة إلى بعض المفاسد المترتبة على القول بقدم العالم .

هذا ، ونستمدّ من العليّ القدير ان يسدّد خطانا ، ويخلص اعمالنا ، ويجعل قادم إيماننا خيرا من ماضيه ، ويرضي موالينا سلام الله عليهم عنا ..

وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين .

يوم ولادة ناموس الرسالة ، شريكة اخيها الحسين عليه السلام ، زينب الكبرى سلام الله عليها .
في بلدة قم المقدسة عش آل محمد عليهم السلام فيكنف فاطمة المعصومة سلام الله عليها .

٥ / جمادى الاولى / ١٤٣٣ هـ

المقدمة

تعريف الحدوث والقدم

القدم والحدوث عند الفلاسفة زمني وذاتي .

أمّا الحدوث الزمني : فهو كون الشيء مسبوق الوجود بعدم زمني وهو حصول الشيء بعد أن لم يكن ، بعدية لا تجامع القبلية ، ويقابل الحدوث بهذا المعنى القدم الزمني الذي هو عدم كون الشيء مسبوق الوجود بعدم زمني .

وأمّا الحدوث الذاتي : فهو كون وجود الشيء مسبوقاً بعدم المتقرر في مرتبة ذاته ، والقدم الذاتي خلافه^(٧) .

وبعبارة أخرى : الحدوث الزمني هو مسبوقية وجود الشيء بالعدم الزمني ، ويقابله القدم الزمني ؛ وهو عدم مسبوقية الشيء بالعدم الزمني . والحدوث الذاتي هو مسبوقية وجود الشيء بالعدم في ذاته ، ويقابله القدم الذاتي ؛ وهو عدم مسبوقية الشيء بالعدم في حد ذاته^(٨) .

وأشار إلى هذه الأقسام المحقق الطوسي في تجريد الاعتقاد حيث قال :
الموجود إن أخذ غير مسبوق بالغير أو بالعدم فقديم وإلاّ فحدث^(٩) .
ولا يخفى أنه أشار بقوله : بالغير . . إلى تعريف القدم الذاتي ، ويقول : بالعدم .
إلى تعريف القدم الزمني ، على ما عليه الحكماء .

وتقدير كلامه : الوجود إن أخذ غير مسبوق بالغير فقديم ذاتي ، أو بالعدم فقديم زمني ، وإلا . . أي وإن لم يؤخذ غير مسبوق بل مسبوقاً بالغير فحدث ذاتي ، أو بالعدم فحدث زمني على أن يكون المراد بالعدم هو الزمني المقابل للوجود ، وهذا الكلام يوافق الأقسام الأربعة التي ذكرها الفلاسفة على اصطلاحهم .

وأمّا المتكلمون ؛ فلم يقسموا الحدوث والقدم إلى الذاتي والزمني ، بل هما ليسا عندهم إلاّ زمانيين ، فالقديم عندهم هو الله تعالى والحادث هو العالم .

هذا ، ولا نجد ثمة ضرورة في البحث والمناقشة في هذه التعريفات ؛ لعدم دخلها في المقصود ، بل الذي نحن بصدد إثباته لا يتوقف على تحقيق هذه الأمور ، فإن الذي ثبت باجماع أهل الملل والنصوص المتواترة هو : حدوث جميع ما سوى الله سبحانه وتعالى ؛ بمعنى أن أزمنة وجوده في جانب الأزل متناهية وفي وجوده ابتداء ؛ والأزلي القديم - بمعنى ما لا أول له ولم يكن مسبوقاً بالعدم - هو الله سبحانه^(١٠) .

وبعبارة أخرى : نحن بصدد إثبات الحدوث الزمني لجميع ما سوى الله ، بمعنى : أن الزمان والزمانيات كانت معدومة مطلقاً قبل خلق العالم ، بل هي نفي صرف .

وبعبارة ثالثة : إن الزمان والزمانيات وسلسلة الحوادث كلّها متناهية في طرف الماضي ، وإن جميع الممكنات تنتهي في جانب الماضي إلى عدم مطلق ولا شيء

بحث ، لا امتداد فيه ولا تكمّم ولا تدرج ولا قارية ولا سيلان ؛ ولم يكن شيء قبل ابتداء الموجودات إلّا الواحد القهار .

والتعبير بـ : « تنتهي الموجودات إلى عدم مطلق » وكذا : « قبل ابتداء الموجودات من ضيق العبارة ، إذ لا يمكن تصور القلبية والانتفاء بالنسبة إلى عدم حقيقة .

وبالجملة : إنّ الزمان وجميع الموجودات الممكنة في جانب الماضي لا يتصور فيها امتداد أصلاً ، لا « موجود » كما زعمت الفلاسفة ، ولا « موهوم » كما توهمه بعض المتكلمين ، فلا يمكن أن يكون فيها حركات ؛ كما استدلّ به الحكماء على عدم تناهي الزمان ، بل لا شيء مطلق وعدم صرف .

ومن هنا يتّضح أنّ التعبير بـ : الحدوث الزماني إنّما هو لأجل ضيق العبارة ، إذ القائل بحدوثه - بالمعنى المذكور - قائل بحدوث الزمان أيضاً ؛ لأنه من أجزاء العالم .

المقصد الأول :

في تحقيق الأقوال

نذكر كلمات الأعلام في المقام حتى يظهر أنه لا خلاف بين المسلمين - بل جميع أرباب الملل - في أنّ ما سوى الله سبحانه وتعالى حادث بالمعنى الذي ذكرناه ، ولوجوده ابتداء . . بل قد عد ذلك من ضروريات الدين .

قول المحدث الجليل الشيخ الكليني رحمه الله (المتوفى ٣٢٨ أو ٣٣٩)

قال في الكافي في باب جامع التوحيد بعد ذكره الحديث الأول :

هذه الخطبة من مشهورات خطبه عليه السلام حتى لقد ابتذلها العامة ، وهي كافية لمن طلب علم التوحيد إذا تدبرها وفهم ما فيها . . .

إلى أن قال : ألا ترون . . . إلى قوله : « لا من شيء كان ولا من شيء خلق ما كان » فنفي بقوله : « لا من شيء كان » معنى الحدوث ، وكيف أوقع على ما أحدثه صفة الخلق والاختراع بلا أصل ولا مثال ، نفياً لقول من قال^(١١) : إنّ الأشياء كلّها محدثة بعضها من بعض ، وإبطالاً لقول الثنوية الذين زعموا أنه لا يحدث شيئاً إلا من أصل ولا يدبر إلا باحتذاء مثال ، فدفع عليه السلام بقوله : « لا من شيء خلق ما كان » جميع حجج الثنوية وشبههم ، لأن أكثر ما يعتمد الثنوية^(١٢) في حدوث العالم أن يقولوا لا يخلو من أن يكون الخالق خلق الأشياء من شيء أو من لا شيء ، فقولهم : من شيء خطأ ، وقولهم من لا شيء مناقضة وإحالة لأن « من » توجب شيئاً « ولا شيء » تنفيه فأخرج أمير المؤمنين عليه السلام هذه اللفظة على أبلغ الألفاظ وأصحها ، فقال : « لا من شيء خلق ما كان . . » فنفي « من » إذ كانت توجب شيئاً ، ونفي الشيء إذ كان كل شيء مخلوقاً محدثاً لا من أصل أحدثه الخالق كما قالت الثنوية : أنه خلق من أصل قديم فلا يكون تدبير إلا باحتذاء مثال^(١٣) .

قول الشيخ الصدوق رحمه الله (المتوفى ٣٨١)

قال : الدليل على أنّ الله - تعالى عزّ وجلّ - عالمٌ حيٌّ قادرٌ لنفسه لا يعلم وقدره وحياةٌ هو غيره : أنه لو كان عالماً بعلم ، لم يخل علمه من أحد أمرين إما أن يكون قديماً أو حادثاً ، فإن كان حادثاً فهو - جلّ ثناؤه - قبل حدوث العلم غير عالم ، وهذا من

صفات النقص ، وكلُّ منقوصٍ محدثٌ بما قدّمنا ؛ وإن كان قديماً وجب أن يكون غير الله - عزوجل - قديماً ، وهذا كفر بالإجماع . . إلى آخر كلامه^(١٤) .

وقال - في عداد اسمائه تعالى - : القديم : معناه أنه المتقدم للأشياء كلّها ، وكلُّ متقدمٍ لشيءٍ يسمى قديماً إذا بولغ في الوصف ، ولكنه سبحانه قديم لنفسه بلا أولٍ ولا نهايةٍ ، وسائر الأشياء لها أول ونهاية ، ولم يكن لها هذا الإسم في بدءها فهي قديمة من وجه ومحدثة من وجه .

وقد قيل : إنّ القديم معناه : إنه الموجود لم يزل ، وإذا قيل لغيره عزوجل : إنه قديم كان على المجاز ؛ لأن غيره محدث ليس بقديم^(١٥) .

وقال أيضاً في موضع آخر منه :

إنّ المحدث هو ما كان بعد أن لم يكن ، والقديم هو الموجود لم يزل ، والموجود لم يزل يجب أن يكون متقدماً لما قد كان بعد أن لم يكن . . .

إلى أن قال في آخر كلامه :

هذه أدلة أهل التوحيد الموافقة للكتاب والآثار الصحيحة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم والأئمة عليهم السلام^(١٦) .

قول الشيخ المفيد رحمه الله (المتوفى ٤١٣)

قال في المسائل العكبرية في المسألة السابعة عشرة :

قال السائل : اعترض فلسفي فقال : إذا قلت إن الله وحده لا شيء كان معه ، فالأشياء المحدثّة من أي شيء كانت ؟

فقلنا له : مبتدعة لا من شيء .

فقال : أحدثهما معاً أو في زمان بعد زمان ؟ !

قال : فإن قلت : معاً ، أوجدناكم انها لم تكن معاً وانها حدثت شيئاً بعد شيء . وإن قلت : أحدثها في زمان بعد زمان ؛ فقد صار معه شريك وهو الزمان !

(قال الشيخ المفيد رحمه الله) :

والجواب - وبالله التوفيق - : إنّ الله لم يزل واحداً لا شيء معه ولا ثاني له ، وانه ابتداء ما أحدثه في غير زمان ، وليس يجب إذا أحدث بعد الأول حوادث أن يحدثها في زمان ، ولو فعل لها زماناً لما وجب بذلك قدم الزمان ، إذ الزمان حركات الفلك أو ما يقوم مقامها مما هو بقدرها في التوقيت ، فمن أين يجب عند هذا الفيلسوف أن يكون الزمان قديماً إذا لم توجد الأشياء ضربة واحدة ، لولا أنه لا يعقل معنى الزمان ؟ . . إلى آخره^(١٧) .

وقال :

القول بأنّ أشباحهم عليهم السلام قديمة فهو منكر لا يطلق ، والقديم في الحقيقة هو الله تعالى الواحد الذي لم يزل وكل ما سواه محدث مصنوع مبتدأ له أول .

والقول بأنهم لم يزالوا طاهرين قديمي الأشباح قبل آدم كالأول في الخطأ ، ولا يقال لبشر إنه لم يزل قديماً^(١٨) .

وقال - في الجواب عن قول السائل : إذا صحَّ أنَّ الأنوار قديمة ، فما بال ابراهيم قال : « رَبَّنَا وَابْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْهُمْ . . . »^(١٩) - :
إنا غير مصححين لقدم الأنوار التي ذكرها السائل^(٢٠) .
وقال في موضع آخر في ضمن جوابه :

قوله : إنَّ الأشباح مخلوقة قديمة فهو باطل ، وكلام متناقض ، اللهم إلا أن يريد بذكر القدم تقدم الزمان الذي لا ينافي الابتداء والحدوث ، فذلك مما يسلم به الكلام من التناقض ، إلا إنا لسنا نعلم ما أراد بقوله : الأشباح قديمة ومخلوقة ، ولا ما عناه بذلك ؟ ! فيكون كلامنا بحسبه ، والقول بأن الأشباح قديمة بدع من القول ، لم يثبت عن صادق عن الله سبحانه فيما نعرفه إلا من كلام طائفة من الغلاة وعامة لا معرفة لهم بمعاني الكلام^(٢١) .

وقال في تصحيح الاعتقاد :

المفوضة صنف من الغلاة ، وقولهم الذي فارقوا به من سواهم من الغلاة اعترافهم بحدوث الأئمة عليهم السلام وخلقهم ونفي القدم عنهم ، وإضافة الخلق والرزق مع ذلك إليهم ، ودعواهم أن الله سبحانه وتعالى تفرد بخلقهم خاصة وأنه فوض إليهم خلق العالم بما فيه وجميع الأفعال^(٢٢) .

وقال أيضاً :

ويكفي في علامة الغلو نفي القائل به عن الأئمة عليهم السلام سمات الحدوث وحكمه لهم بالإلهية والقدم . . إلى آخره^(٢٣) .

وقال رحمه الله - في الردّ على القول بالحال - :

فكره أن يثبت الحال شيئاً فتكون موجودة أو معدومة ، ومتى كانت موجودة لزمه - على أصله وأصولنا جميعاً - أنها لا تخلو من القدم والحدوث ، وليس يمكنه الإخبار عنها بالقدم فيخرج بذلك عن التوحيد ويصير به أسوء حالاً من أصحاب الصفات^(٢٤) .

وساق الكلام إلى أن قال :

. . ومن دان بالهيولى وقدم الطبيعة^(٢٥) أعذر من هؤلاء القوم إن كان لهم عذر .
ولا عذر للجميع فيما ارتكبه من الضلال لأنهم يقولون : إن الهيولى هو أصل العالم ،
وإنه لم يزل قديماً ، وإن الله تعالى هو محدث له كما يحدث الصائغ من السبيكة خاتماً
والناسج من الغزل ثوباً والنجار من الشجرة لوحاً^(٢٦) .

قول الشيخ أبي الصلاح الحلبي رحمه الله (المتوفى ٤٤٧هـ)

قال : وإرادته فعله ، لاستحالة كونه مريداً لنفسه مع كونه كارهاً ؛ لأنّ ذلك يقتضي كونه مريداً كارهاً لكل ما يصح كونه مراداً ، وذلك محال ، ولأنّ ذلك يوجب كونه مريداً لكل ما تصح إرادته من الحسن والقبح . . وسنبين فساد ذلك .

أو بإرادة قديمة ، لفساد قديم ثان ؛ ولأنّ ذلك يقتضي قدم المرادات ، أو كون إرادته عزمًا . . وكلا الأمرين مستحيل .

وكونها من فعل غيره من المحدثين محال ؛ لأنّ المحدث لا يقدر على فعل الإرادة في غيره ، لاختصاص إحداثها بالابتداء وتعذرّ الابتداء من المحدث في غيره ، ويستحيل وجود قديم ثان على ما نبينه ، فلا يمكن تقدير احداثها به^(٢٧) .

وقال أيضاً :

إذا تقرّر ما قدّمناه من مسائل التوحيد ، وعلمنا صحّتها بالبرهان ، لزم كلّ عاقل اعتقادها أمناً من ضررها ، قاطعاً على عظيم النفع بها . . وفساد ما خالفها من المذاهب ، وحصول الأمان من معرفتها ، ونزول الضرر بمعتقداتها من حيث كان علمه بحدوث الأجسام والأعراض يقتضي بفساد مذاهب القائلين بقدم العالم من الفلاسفة وغيرهم . .

إلى أن قال :

وعلمنا بتفرّده سبحانه بالقدم والصفات النفسية التي عيّاها يبطل مذاهب الثنوية والمجوس وعباد الأصنام و . . والغلاة والمفوضة والقائلين بقدم الصفات زائداً على ما تقدم^(٢٨) .

قول الشيخ أبي الفتح الكراجكي رحمه الله (المتوفى ٤٤٩هـ)

قال الكراجكي - تلميذ السيد المرتضى - في كتاب كنز الفوائد :

اعلم - أيدك الله - إنّ من الملاحظة فريقتا يثبتون الحوادث ومحدثها ويقولون : إنه لا أوّل لوجودها ولا ابتداء لها ، ويزعمون : أنّ الله سبحانه لم يزل يفعل ولا يزال كذلك ، وإن أفعاله لا أوّل لها ولا آخر ؛ فقد خالفونا في قولهم : إنّ الأفعال لا أوّل لها . . إذ كنّا نعتقد إنّ الله تعالى ابتدأها وإنه موجود قبلها ، ووافقونا بقولهم : لا آخر لها ؛ لأنهم وإن ذهبوا في ذلك إلى بقاء الدنيا على ما هي عليه واستمرار الأفعال فيها وإنه لا آخر لها .

فإنّا نذهب في دوام الأفعال إلى وجه آخر ، وهو تقصّي أمر الدنيا وانتقال الحكم إلى الآخرة ، واستمرار الأفعال فيها من نعيم الجنة الذي لا ينقطع عن أهلها ، وعذاب النار الذي لا ينقضي عن المخلدين فيها ، فأفعال الله عزوجل من هذا الوجه لا آخر لها .

وهؤلاء - أيدك الله - هم الدهرية القائلون : بأن الدهر سرمدية لا أوّل له ولا آخر ، وإنّ كل حركة تحرك بها الفلك فقد تحرك قبلها بحركة من غير نهاية وسيتحرك بعدها بحركة بعدها حركة لا إلى غاية ، وأنه لا يوم إلا وقد كان قبله ليلة ولا ليلة إلا وقد كان قبلها يوم ، ولا إنسان إلا أن يكون من نطفة ولا نطفة تكونت إلا من إنسان ، ولا طائر إلا من بيضة ولا بيضة إلا من طائر ، ولا شجرة إلا من حبة ولا حبة إلا من شجرة . .

وإنّ هذه الحوادث لم تزل تتعاقب ولا تزال كذلك ، ليس للماضي فيها بداية ولا للمستقبل فيها نهاية ، وهي مع ذلك صنعة لصانع لم يتقدمها وحكمة من لم يوجد قبلها ، وإن الصنعة والصانع قديمان لم يزالا . . !

تعالى الله الذي لا قديم سواه وله الحمد على ما أسداه من معرفة الحق وأولاه ، وأنا بعون الله أورد لك طرفاً من الأدلة على بطلان ما ادعاه الملحدون وفساد ما تخيله الدهريون^(٢٩) .

وقال الكراجكي أيضاً :

اعلم إنَّ الملاحظة لمَّا لم تجد حيلة تدفع بها تقدّم الصانع على الصنعة ، قالت :
إنه متقدم عليها تقدم رتبة لا تقدم زمان^(٣٠) .

قول شيخ الطائفة الطوسي رحمه الله (المتوفى ٤٦٠هـ)

قال في كتاب الاقتصاد - :

فصل : في أنه تعالى واحد لا ثاني له في القدم :

لو كان مع الله تعالى قديم ثانٍ لوجب أن يكون مشاركاً له في جميع صفاته ،
لمشاركته له في القدم التي هي صفة ذاته التي باين بها جميع الموجودات لأن جميع
أوصافه من كونه عالماً وقادراً وحياً وموجوداً ومريداً وكارهاً ومدركاً - يشاركه غيره من
المحدثات قديماً ، ولا يشاركه في القدم فبان أنه يكون قديماً -^(٣١) يخالف المحدثات .

والشيء إنما يخالف غيره بصفته الذاتية ، وبها يتمثل ما تماثله ، كما أن ما
شارك السواد في كونه سواداً ، ويخالف غير السواد من أن السواد يخالف البياض
والحموضة وغيرهما أيضاً بكونه سواداً .

فعلم بذلك أن الاشتراك في صفة الذات يوجب التماثل ، وكان يجب من ذلك
مشاركة القديمين في كونهما قادرين عالمين حين وفي جميع صفاتهما .

.. إلى أن قال :

فإذا ثبت ذلك بطل إثبات قديمين ، وإذا بطل وجود قديمين بطل قول الثنوية
القائلين بالنور والظلمة ، وبطل قول المجوس القائلين بالله والشيطان ، وبطل قول
النصارى القائلين بالتثليث^(٣٢) .

وقال أيضاً في رسالة الاعتقادات :

والدليل على أن الله تعالى قديم أزلي : لأن معنى القديم والأزلي : هو الذي لا
أول لوجوده ، فلو كان الباري تعالى لوجوده أولاً لكان محدثاً ، وقد ثبت أنه تعالى واجب
الوجود ، فيكون قديماً أزلياً .

والدليل على أنه تعالى قادر مختار لا موجب ، لأن القادر المختار هو الذي يصدر
عنه الفعل المحكم المتقن مع تقدم وجوده ويمكنه الترك ؛ والموجب هو الذي يصدر هو
وفعله دفعة واحدة ، فلو كان الباري تعالى موجباً لزم قدم العالم ، وقد بينا أنه قديم
فيكون الباري تعالى قادراً مختاراً وهو المطلوب^(٣٣) .

قول الشيخ محمد بن الفثال النيسابوري رحمه الله (المستشهد ٥٠٨هـ)

قال : وقوله تعالى : « وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ »^(٣٤) فإذا ثبت ذلك فكل ما يفعله
الله تعالى من الآلام والتكاليف وخلق المؤذيات والحشرات والسباع حسن ، لأنه ثبت
أنه لا يفعل القبيح وإن لم نعلم وجه حسنها على وجه التفصيل ، وكلام الله تعالى
محدث ، لأنه لو كان قديماً لكان معه قديم آخر ولا يجوز عليه الزوال لو كان قديماً^(٣٥) .

وقال أيضاً بعد ذكر أدلة حدوث العالم :

اعلم ان الله تعالى قد ذكر في القرآن أدلة كثيرة على حدوث العالم وعلى إثباته وإثبات صفاته وما لا يجوز عليه وما يجوز أكثر مما ذكرنا ، وإنما لم نورد جملتها مخافة التطويل ، وفي هذا القدر كفاية إن شاء الله .

فينبغي للعاقل أن يتأمل في هذه الآيات وينظر فيها ليحصل له العلم بالله تعالى ، ويعلم أن ما قاله المتكلمون ليس بخارج من القرآن والآثار الصحيحة . . إلى آخره^(٣٦) .

قول الشهرستاني (المتوفى ٥٤٨هـ)

قال الشهرستاني صاحب الملل والنحل في كتاب نهاية الأقدام وصححه المحقق الطوسي رحمه الله^(٣٧) :

مذهب أهل الحق من الملل كلها أن العالم محدث مخلوق له أول ، أحدثه الباري تعالى وأبدعه بعد أن لم يكن ، وكان الله ولم يكن معه شيء ، ووافقهم على ذلك جمع من أساطين الحكمة وقدماء الفلاسفة ، مثل ثاليس ، وإنكساغورس ، وإنكسيمائيس من أهل ملطية ، ومثل فيثاغورس ، وإنباذقلس ، وسقراط ، وأفلاطون من أهل أثينية ويونان جماعة من الشعراء والأوائل والنسك .

وإنما القول بقدم العالم وأزلية الحركات بعد إثبات الصانع ، والقول بالعلّة الاولى إنما ظهر بعد أرسطاطاليس ، لأنه خالف القدماء صريحاً وأبدع هذه المقالة على قياسات ظنها حجة وبرهاناً ، وصرح القول فيه من كان من تلامذته مثل الاسكندر الافروديسي ، وثامسطيوس ، وفرفوريوس ، وصنف برقلس المنتسب إلى أفلاطون في هذه المسألة كتاباً أورد فيه هذه الشبهة^(٣٨) .

قول السيّد رضي الدين بن طاووس رحمه الله (المتوفى ٦٦٤هـ)

قال : إنّ الفلاسفة قالت : إنّ الهيولى قديمة ، وإنها أصل العالم ، وإنّ الله ليس له في وجود الهيولى قدرة ولا أثر ، لأنهم ذكروا أنها لا أول لوجودها ، وهي عندهم مشاركة لله في القدم ، وقالوا : إنّ الله يصور منها الصور ، فليس له إلا التصوير فحسب ، وقد بطل قولهم بما ثبت من حدوث العالم وحدث كل ما سوى الله تعالى . .^(٣٩) .

قول المحقق الطوسي رحمه الله (المتوفى ٦٧٢هـ)

قال في كتاب الفصول :

أصل : قد ثبت أن وجود الممكن من غيره ، فحال إيجاده لا يكون موجوداً ، لاستحالة إيجاد الموجود ، فيكون معدوماً ، فوجود الممكن مسبوق بعدمه وهذا الوجود يسمى : حدوثاً ، والموجود : محدثاً ، فكل ما سوى الواجب من الموجودات محدث ، واستحالة الحوادث لا إلى أول - كما يقوله الفيلسفي - لا يحتاج إلى بيان طائل بعد ثبوت إمكانها المقتضي لحدوثها .

ثم قال :

مقدمة : كل مؤثر إما أن يكون أثره تابعاً للقدرة والداعي أو لا يكون ، بل يكون مقتضى ذاته ؟ والأول يسمى : قادراً ، والثاني : موجبا ، وأثر القادر مسبوق بالعدم ، لأن الداعي لا يدعو إلا إلى المعدوم ، وأثر الموجب يقارنه في الزمان ؛ إذ لو تأخر عنه لكان وجوده في زمان دون آخر ، فإن لم يتوقف علي أمر غير ما فرض مؤثراً تاماً كان ترجيحاً من غير مرجح ، وإن توقف لم يكن المؤثر تاماً ، وقد فرض تاماً ، وهذا خلف .

ثم قال :

نتيجة : الواجب المؤثر في الممكنات قادر ؛ إذ لو كان موجِباً لكانت الممكنات قديمة ، واللازم باطل - لما تقدم - فالملزوم مثله^(٤٠) .

وقال رحمه الله في تجريد الاعتقاد :

وجود العالم بعد عدمه ينفي الإيجاب .

وقال العلامة الحلبي رحمه الله في شرحه :

لما فرغ من الدلالة على وجود الصانع تعالى شرع في الاستدلال على صفاته تعالى وابتدأ بالقدرة ، والدليل على أنه تعالى قادر : أنا قد بينا أنَّ العالم حادث ، فالمؤثر فيه إن كان موجِباً لزم حدوثه أو قدم ما فرضناه حادثاً ، أعني العالم ، والتالي بقسمة باطل .

بيان الملازمة ؛ ان المؤثر الموجب يستحيل تخلف أثره عنه ، وذلك يستلزم إما قدم العالم وقد فرضناه حادثاً ، أو حدوث المؤثر ويلزم التسلسل ، فظهر أنَّ المؤثر للعالم قادر مختار^(٤١) .

قول الشيخ أبو إسحق النوبختي رحمه الله

قال في كتاب الياقوت في علم الكلام :

مسألة : الأجسام حادثة ؛ لأنها إذا اختصت بجهة فهي : إما للنفس ويلزم منه عدم الانتقال ، أو لغيره ، وهو إما موجب أو مختار ، والمختار قولنا والموجب يبطل بطلان التسلسل ؛ ولأنها لا تخلو من الأعراض الحادثة لعدمها المعلوم ، والقديم لا يعدم ، لأنه واجب الوجود ، إذ لو كان وجوده جائزاً لكان إما بالمختار وقد فرضناه قديماً ، أو بالموجب ويلزم منه استمرار الوجود ، فالمقصود أيضاً حاصل^(٤٢) .

وقال العلامة الحلبي في شرحه :

هذه المسألة من أعظم المسائل في هذا العلم ومدار مسائله كلها عليها ، وهي المعركة العظيمة بين المسلمين وخصومهم .

واعلم ؛ إنَّ الناس اختلفوا في ذلك اختلافاً عظيماً وضبط أقوالهم : إنَّ العالم إمَّا محدث الذات والصفات ، وهو قول المسلمين كافة والنصارى واليهود والمجوس ، وإما أن يكون قديم الذات والصفات ، وهو قول أرسطو ، وثاوفريطيس ، وثاميطوسي ، وأبي نصر ، وأبي علي بن سينا . . فإنهم جعلوا السماوات قديمة بذاتها وصفاتها إلا الحركات والأوضاع ، فإنها بنوعها قديمة ، بمعنى أنَّ كل حادث مسبق بمثله إلى ما لا يتناهى .

وإما أن يكون قديم الذات ، محدث الصفات ، وهو مذهب انكساغورس ، وفيثاغورس ، والسقراط ، والثنوية . . ولهم اختلافات كثيرة لا تليق بهذا المختصر .

وإما أن يكون محدث الذات ، قديم الصفات ؛ وذلك مما لم يقل به أحد لاستحالته ، وتوقف جالينوس في الجميع^(٤٣) .

قول العلامة الحلبي رحمه الله (المتوفى ٧٢٦)

قال في الجواب عن سؤال السيد المهنا : ما يقول سيدنا فيمن يعتقد التوحيد والعدل والنبوة والإمامة لكنّه يقول بقدّم العالم ؟ ما يكون حكمه في الدنيا والآخرة ؟ بين لنا ذلك ، أدام الله سعدك وأهلك ضدك .

قال : من اعتقد قدّم العالم فهو كافر بلا خلاف ؛ لأن الفارق بين المسلم والكافر ذلك ، وحكمه في الآخرة حكم باقي الكفار بالإجماع^(٤٤) .

وقال السيد المهنا : ما يقول سيدنا في المثبتين القائلين بأن الجواهر والأعراض ليست بفعل الفاعل ، وأنّ الجوهر جوهر في العدم كما هو جوهر في الوجود ؟ فهل يكون هذا الاعتقاد الفاسد الظاهر البطلان موجبا لتكفيرهم ، وعدم قبول إيمانهم وأفعالهم الصالحة ، وعدم قبول شهادتهم ، وجواز مناعتهم ؟ أم لا يكون موجبا لشيء من ذلك وأي شيء يكون حكمهم في الدنيا والآخرة ؟ وما الذي يجب أن يعتقد المكلف في معتقد هذه المقالة المتدين بها ، المناظر عليها ، مع ظهور فسادها . . أوضح لنا ذلك غاية الإيضاح .

فأجاب العلامة الحلي رحمه الله :

لا شك في رداءة هذه المقالة وبطلانها ، لكنّها لا توجب تكفيرا ولا عدم قبول إيمانهم وأفعالهم الصالحة ، ولا ردّ شهادتهم ، ولا تحرم مناعتهم ، وحكمهم في الدنيا والآخرة حكم المؤمنين ، لأنّ الموجب للتكفير إنّما هو اعتقاد قدّم الجواهر وهم لا يقولون بذلك ، لأنّ القديم يشترط فيه الوجود وهم لا يقولون بوجوده في الأزل . .^(٤٥) .

وقال العلامة الحلي رحمه الله في شرح كلام المحقق الطوسي رحمه الله في التجريد : « ولا قديم سوى الله تعالى » :

قد خالف في هذا جماعة كثيرة ؛ أمّا الفلاسفة فظاهر لقولهم بقدّم العالم . . .

إلى أن قال :

وكل هذه المذاهب باطلة ؛ لأنّ كلّ ما سوى الله ممكن ، وكلّ ممكن حادث^(٤٦) .

وقال رحمه الله في كتاب نهاية المرام في علم الكلام :

قد اتفق المسلمون كافّة على نفي قديم غير الله تعالى وغير صفاته ، وذهبت الإمامية إلى أن القديم هو الله تعالى لا غير .

وقال فيه أيضاً :

القسمة العقلية منحصرة في أقسام أربعة :

الأوّل : أن يكون العالم محدث الذات والصفات وهو مذهب المسلمين وغيرهم من أرباب الملل وبعض قدماء الحكماء .

الثاني : أن يكون قديم الذات والصفات ، وهو قول أرسطو وجماعة من القدماء ، ومن المتأخرين قول أبي نصر الفارابي والرئيس ، قالوا : السماوات قديمة بذواتها وصفاتها إلا الحركات والأوضاع فإنّها قديمة بنوعها لا بشخصها ، والعناصر الهيولى منها قديمة بشخصها ، وصورها الجسميّة قديمة بنوعها لا بشخصها ، والصور النوعية قديمة بجنسها لا بنوعها ولا بشخصها . .^(٤٧) .

وقال رحمه الله في كتاب واجب الاعتقاد :

يجب على المكلف أن يعرف أن الله تعالى موجودٌ ؛ لأنه أوجد العالم بعد أن لم يكن ، إذ لو كان قديماً لكان إما متحركاً أو ساكناً . . والقسمان باطلان . . (٤٨) .

قول المقداد بن عبد الله السيوري رحمه الله (المتوفى ٨٣٦)

قال في أنه تعالى متكلم :

المقام الرابع : في قدمه وحدوثه ، فقالت الأشاعرة بقدم المعنى ، والحنابلة بقدم الحروف ، وقالت المعتزلة بالحدوث ، وهو الحق لوجه :

الوجه الأول : أنه لو كان قديماً لزم تعدّد القدماء وهو باطل ؛ لأنّ القول بقدم غير الله كفر بالإجماع ، ولهذا كفرت النصارى لإثباتهم قدم الأقبوس . . إلى آخر كلامه رحمه الله (٤٩) .

قول العلامة البياضي رحمه الله (المتوفى ٨٧٧)

قال : ولابد من قدرته للزوم قدم العالم أو حدوثه تعالى عند فرض إيجابه . . إلى آخره (٥٠) .

قول المحقق الدواني (المتوفى ٩٠٨)

قال في أنموذجه : وقد خالف في الحدوث الفلاسفة أهل الملل الثلاث ، فإن أهلها مجمعون على حدوثه ، بل لم يشذ من الحكم بحدوثه من أهل الملل مطلقاً إلا بعض المجوس ، وأما الفلاسفة فالمشهور أنهم مجمعون على قدمه على التفصيل الآتي .

ونقل عن أفلاطون القول بحدوثه ، وقد أوله بعضهم بالحدوث الذاتي .

ثم قال : فنقول : ذهب أهل الملل الثلاث إلى أنّ العالم - ما سوى الله تعالى وصفاته من الجواهر والأعراض - حادث ، أي كائن بعد أن لم يكن ، بعدية حقيقية لا بالذات فقط ، بمعنى أنها في حد ذاتها لا يستحق الوجود ، فوجودها متأخر عن عدمها بحسب الذات - كما تقوله الفلاسفة - ويسمونه : الحدوث الذاتي ، على ما في تقرير هذا الحدوث على وجه يظهر به تأخر الوجود عن العدم من بحث دقيق أورده في حاشية شرح التجريد .

وذهب جمهور الفلاسفة إلى أنّ العقول والأجرام الفلكية ونفوسها قديمة ، ومطلق حركاتها وأوضاعها وتخللاتها أيضاً قديمة . . (٥١) .

وقال المحقق الدواني في كتاب شرح العقائد العنصرية :

المتبادر من الحدوث الوجود بعد أن لم يكن ، بعدية زمنية ، والحدوث الذاتي مجرد اصطلاح من الفلاسفة .

وقال : والمخالف في هذا الحكم الفلاسفة ، فإنّ أرسطاطاليس وأتباعه ذهبوا إلى قدم العقول والنفوس الفلكية ، والأجسام الفلكية بموادها وصورها الجسمية والنوعية وأشكالها وأضوائها ، والعنصرية بموادها ، ومطلق صورها الجسمية لا أشخاصها ، وصورها النوعية ؛ قيل بجنسها ، فإن صور خصوصيات أنواعها لا يجب أن تكون قديمة ، والظاهر من كلامهم قدمها بأنواعها .

ثم قال : ونقل عن جالينوس التوقف ، ولذلك لم يعد من الفلاسفة لتوقفه فيما هو من أصول الحكمة عندهم^(٥٣) .

قول المحقق السيد الداماد (المتوفى ١٠٤١)

قال في القيسات :

القول بقدم العالم نوع شرك .

وقال في موضوع آخر منه : إنه إلحاد .

وقال أيضاً :

عليه - أي على الحدوث - إجماع جميع الأنبياء والأوصياء^(٥٤) .

قول الملا صدرا (المتوفى ١٠٥٠)

قال في رسالة حدوث العالم :

فمن العقلاء المدققين والفضلاء المناظرين ، من اعترف بالعجز عن هذا الشأن من إثبات الحدوث للعالم بالبرهان قائلاً : العمدية في ذلك الحديث المشهور والإجماع من المليين ، وأنت تعلم أن الاعتقاد غير اليقين . .^(٥٥) .

وقال : القول بقدم العالم إنما نشأ بعد الفيلسوف الأعظم أرسطو بين جملة رفضوا طريق الربانيين والأنبياء ، وما سلكوا سبيلهم بالمجاهدة والرياضة والتصفية وتشبثوا بظواهر أقاويل الفلاسفة المتقدمين من غير بصيرة ولا مكاشفة ، فأطلقوا القول بقدم العالم .

وهكذا أوساخ الدهرية والطبيعية من حيث لم يقفوا على أسرار الحكمة والشرعية ، ولم يطلعوا على اتحاد مأخذها واتفاق مغزاهما .

ولشدة رسوخهم فيما اعتقدوا من قدم العالم وزعمهم أن هذا مما يحافظ على توحيد الصانع وانثلام الكثرة والتغيير على ذاته ، وأن قياساتهم مبتنية على مقدمات ضرورية هي مبادي البرهان ، لم يبالوا بأن ما اعتقدوا مخالف لما ذهب إليه أهل الدين بل أهل الملل الثلاث من اليهود والنصارى والمسلمين من أن العالم - بمعنى ما سوى الله وصفاته وأسمائه - حادث . . أي موجود بعد أن لم يكن بعدية حقيقية وتأخراً زمانياً ، لا ذاتياً فقط ؛ بمعنى أنه مفتقر إلى الغير متأخر عنه في حد ذاته ، كما هو شأن كل ممكن بحسب حدوثه الذاتي وهو لا استحقاقية الوجود ولا عدم من نفسه .

ومنهم ، وإن كان ممن التزم دين الإسلام لكنّه يعتقد قدم العالم ، ويظنّ أنّ ما ورد في الشريعة والقرآن واتفق عليه أهل الأديان في باب الحدوث للعالم ، إنما المراد منه مجرد الحدوث الذاتي والافتقار إلى الصانع .

وذلك القول في الحقيقة تكذيب للأنبياء من حيث لا يدري ، ولا يخلص قائله ، ولا يأمن من التعذيب العقلي والحرمان الأبدي ، لأن الجهل في الأصول الإيماني إذا كان مشعوقاً بالرسوخ يوجب العذاب الروحاني في دار المآب .

ثم تأويل ما ورد في نصوص الكتاب والسنة إنما هو لقصور العقول عن الجمع بين قواعد الملة الحنيفة والحكمة الحقيقية ، وإلا فألفاظ الكتاب والسنة غير قاصرة عن إفادة

الحقائق وتصوير العلوم والمعارف المتعلقة بأحوال المبدأ والمعاد حتى يحتاج إلى الصرف عن الظاهر للأقاويل وارتكاب التجوز البعيد والتأويل .

وهكذا فعله أبو نصر فارابي في مقالة التي في الجمع بين الرأيين والتوفيق بين مذهبي الحكيمين أفلاطون وأرسطو ، حيث حمل الحدوث الزماني الوارد في كلام أفلاطون حسب ما اشتهر منه ودلت عليه الألفاظ المأثورة منه على الحدوث الذاتي ، وهذا من قصور في البلوغ إلى شأوا الأقدميين الأساطين^(٥٥) .

أقول : يستفاد من كلامه أمور :

منها : إنّ الفلاسفة لم يبالوا من مخالفة الشريعة فيما ذهبوا إليه من القدم الذاتي .

ومنهم : إنهم أولوا نصوص الكتاب والسنة ، وما اتفق عليه أهل الأديان في باب حدوث العالم ، وقالوا : إنّ المراد منه مجرد الحدوث الذاتي والافتقار إلى الصانع ، وهذا القول في الحقيقة تكذيب للأنبياء ومستلزم للعقاب الأبدي .

ومنهم : ألفاظ الكتاب والسنة غير قاصرة عن إفادة الحقائق كي تحتاج إلى صرفها عن ظواهرها ، وارتكاب التجوزات البعيدة فيها ، فالمستفاد من الكتاب والسنة ليس إلا الحدوث الزماني ؛ بمعنى مسبوقية العالم للعدم وإن له أولاً وابتداء .

ولا يخفى أنّ قوله هذا اعتراف وإقرار بما ذكرناه من اتفاق الآيات والأخبار والمليين على حدوث العالم زماناً . . أي مسبوقيته بالعدم الصريح .

ثم إنّ ما نسبته ملا صدرا إلى الفلاسفة من التأويل ، وعدم الفهم ، والقصور في الإدراك ، وتكذيب الأنبياء ، ومخالفة الضرورة . . وأمثالها يشمل نفسه قبل أن يشمل غيره ، كيف لا وهو يقول :

إنّ العقول المفارقة خارجة عن الحكم بالحدوث لكونها ملحقة بالصقع الربوبي ، لغلبة أحكام الوجود عليها ، فكأنها موجودة بوجوده تعالى لا بإيجاده وما سوى العقول من النفوس والأجسام وما يعرضها حادثة بالحدوث الطبيعي - أي الزماني -^(٥٦) .

فليس حكم الحدوث عنده سارياً بالنسبة إلى جميع أجزاء العالم ، لخروج العقول عنده عن هذا الحكم ، بل فيما يجري فيه الحركة الجوهرية وهو عالم الطبايع والأجسام وما يتعلق بها .

وقال أيضاً :

الفيض من عند الله باق دائم ، والعالم متبدّل زائل في كلّ حين ، وإنما بقاؤه بتوارد الأمثال كبقاء الأنفاس في مدة حياة كل واحد من الناس ، والخلق في لبس وذهول عن تشابه الأمثال ، وبقائها على وجه الاتصال^(٥٧) .

والحاصل : إنه قد سلّم بعدم تناهي سلسلة الحوادث من حيث البدء ، وقال بأزليتها وعدم انقطاع وجودها في الأزل إلى حد^(٥٨) . ثم إن هذا الكلام على خلاف ما ذهب إليه المليون ، ودلت عليه الآيات المتظافرة والأخبار المتواترة كما سيأتي قريباً بيانه إن شاء الله تعالى .

مضافاً إلى أن ما فيه من مفاسد أخر . . لا تخفى .

والمقصود في المقام : إنه مع توغّله وتبحّره في المباحث الفلسفية ، والتزامه بقواعدهم العقلية . . أقرّ بصراحة الكتاب والسنة واتفاق المليين على الحدوث الزماني للعالم .

قول المحقق الميرزا رفيعا النائيني (المتوفى ١٠٨٢)

قال ما ترجمته :

لايد أن يعلم إن الظاهر بل الضروري من الشريعة المقدسة حدوث العالم - أي ما سوى الله - زماناً ، بمعنى أن لوجوده ابتداء ، وزمان وجوده من الابتداء إلى الآن متناه ، فالقول بقدم العالم - أي المعنى المقابل لما ذكرناه - كما ذهب إليه الحكماء . . باطل وفاسد . . .

ومع هذا فقد ذهب في هذه الأعصار جمع من الجهّال ، الفضلاء غير المطلّعين بالشرع أو المقيد به تبعاً للحكماء إلى قدم العالم .

وقد أشرت إلى حقيقة الحال لأن يحترز كل من كان مقيداً بالدين من متابعة هذه الفرقة التي لا دين لها^(٥٩) .

قول المولى محمد صالح المازندراني (القرن الحادي عشر)

قال في باب حدوث العالم :

المراد بالعالم : ما سوى الله ، وهو مع تكثره منحصر في الجواهر والعرض ، وبحدوثه : أن يكون وجوده مسبقاً بالعدم .

وقد اختلف الناس فيه ؛ فذهب المسلمون واليهود والنصارى والمجوس إلى أن الأجسام حادثة بذواتها وصفاتها ، وذهب أرسطوا وأتباعه إلى أنها قديمة بذاتها وصفاتها ، وذهب أكثر الفلاسفة إلى أنها قديمة بذواتها ومحدثة بصفاتها ، وقالوا لتوجيه ذلك ما لا طائل تحته ، وأما العكس فالظاهر أنه لم يقل به أحد لأنه باطل بالضرورة ، وذهب جالينوس إلى التوقف في جميع ذلك^(٦٠) .

قول القاضي سعيد القمي (المتوفى ١١٠٧)

قال في شرح قوله عليه السلام : « وشهادة الحدث بالامتناع من الأزل الممتنع عن الحدث » :

هذا واضح بحمد الله وحاصله : أن الحدث هو المسبوقية بالعدم مطلقاً ، والأزل هو اللا مسبوقية به ، فكل حادث يمتنع أن يكون أزلياً ، وكل أزلي يمتنع أن يكون حادثاً بوجه من الوجوه ، ومن ذلك قيل : إن أفلاطون الإلهي أنكر وجود حوادث لا إلى نهاية للزوم التناقض الذي ذكرنا ، فافهم^(٦١) .

وقال أيضاً :

اعلم إن طبيعة الموجود من حيث هو موجود يقتضي المسبوقية بالعدم ، إذ تلك الطبيعة من حيث هي هي معلوم الحقيقة ، وقد مضى أن كل معروف بنفسه مصنوع ، وكل مصنوع فقد سبقه عدم صريح لا محالة ، فكل ما يصدق عليه تلك الطبيعة المعلومة الحقيقة فهو بعد عدم واقعي بلا مرية ، فالله سبحانه موجود لا كالموجودات ولم يسبقه عدم . . .^(٦٢)

قال في كتاب الاعتقادات :

لابد أن تعتقد أنّ العالم حادث . . أي جميع ما سوى الله ، بمعنى أنه ينتهي
أزمنة وجوده في الأزل إلى حد وينقطع لا على ما أوله الملاحظة من الحدوث الذاتي ،
فإن على المعنى الذي ذكرنا إجماع جميع الملمين والأخبار به متظافرة متواترة .

فالقول بقديم العالم . . وبالعقول القديمة . . والهيولى القديمة - كما يقوله الحكماء
- كفر^(٦٣) .

وقال في عين الحياة - ما ترجمته - :

لابد من الاعتقاد بأن كل ما سوى الله تعالى ينتهي وينقطع زمان وجوده في
الأزل إلى حد وأمد ، ولكن الله تعالى قديم وليس لوجوده بداية ولا نهاية ، وحدوث
العالم - بهذا المعنى - مما أجمع عليه أهل الأديان كافة ، وهو قول كل طائفة دانت
بدين وأمنت برسول ، ودلت على هذا آيات كثيرة وروايات متواترة . .

ولكن جمعاً من الحكماء الذين لم يؤمنوا بنبيّ وما تدينوا بدين وجعلوا مدار الأمور
على عقولهم الناقصة قالوا : بقديم العالم ، وبالعقول القديمة ، وقدم الأفلاك ، وهيولى
العناصر . . وهذا كفر صريح مع أنه مستلزم لتكذيب الأنبياء وإنكار كثير من الآيات القرآنية
لقولهم بأن ما ثبت قدمه امتنع عدمه^(٦٤) .

وقال في كتاب حق اليقين - ما ترجمته - :

المبحث الثامن : ليس لله تعالى في القدم شريك ، وكل ما سوى الله تعالى
حادث ، وعلى هذا اتفق جميع أرباب الملل ، وإن كان الحكماء أطلقوا الحدوث والقدم
على معانٍ .

أمّا الذي اتفق عليه أرباب الملل هو أنّ ما سوى الله تعالى مبتدأ له أول ،
وينتهي وينقطع أزمنة وجوده في الأزل إلى حد ، وليس موجود أزلي غيره تعالى ، فإن
ذلك مما أطبق عليه المليون ودلت عليه الآيات المتكاثرة والأحاديث المتواترة الصريحة
في ذلك .

ثم قال : وقد أوردت في كتاب بحار الأنوار ما يقرب من مأتين حديثاً في هذا الباب
من الخاصة والعامة ، مع ما أقمت من أدلة عقلية وما أجبت به عن شبهات فلسفية .

وقد ورد في الأحاديث المعتبرة بأن من اعتقد بقديم غير الله تعالى فهو كافر^(٦٥) .

وقال في بحار الأنوار :

اعلم إنه لا خلاف بين المسلمين - بل جميع أرباب الملل - في أنّ ما سوى الربّ
سبحانه وصفاته الكمالية كله حادث بالمعنى الذي ذكرنا ولوجوده ابتداء ، بل عد من
ضروريات الدين^(٦٦) .

وقال أيضاً :

اعلم أنّ المقصود الأصلي من هذا الباب - أعني حدوث العالم - لما كان من أعظم الأصول الإسلامية - لاسيما الفرقة الناجية الإمامية - وكان في قديم الزمان لا ينسب القول بالقدم إلا إلى الدهرية والملاحدة والفلاسفة المنكرين لجميع الأديان ، ولذا لم يورد الكليني رحمه الله وبعض المحدثين لذلك باباً مفرداً في كتبهم ، بل أوردوا في باب حدوث العالم أخبار إثبات الصانع تعالى اتكالاً على أن بعد الإقرار بالحق جل وعلا لا مجال للقول بالقدم ؛ لاتفاق أرباب الملل عليه .

وفي قريب من عصرنا لما ولع الناس بمطالعة كتب المتفلسفين ورغبوا عن الخوض في الكتاب والسنة وأخبار أئمة الدين ، وصار بعد العهد عن اعصارهم عليهم السلام سبباً لهجر آثارهم ، وطمس أنوارهم ، واختلطت الحقائق الشرعية بالمصطلحات الفلسفية ، صارت هذه المسألة معترك الآراء ومصطدم الأهواء ، فمال كثير من المتسمين بالعلم ، المنتحلين للدين . . إلى شبهات المضلين ، وروجوها بين المسلمين ، فضلوا وأضلوا وطعنوا على أتباع الشريعة حتى ملؤوا وقلّوا ، حتى أن بعض المعاصرين منهم يعضون بالسنتهم ، ويسودون الأوراق بأقلامهم : أن ليس في الحدث إلا خبر واحد هو : « كان الله ولم يكن معه شيء » . . ! ثم يؤولونه بما يوافق آراءهم الفاسدة . .

فلذا أوردت في هذا الباب أكثر الآيات والأخبار المزينة للشك والارتباب ، وقفيتها بمقاصد أنيفة ومباحث دقيقة تأتي بنیان شبههم من قواعدها ، وتهزم جنود شكوكهم من مراصدها تشييداً لقواعد الدين ، وتجنباً من مساخط رب العالمين كما روي عن سيد المرسلين صلى الله عليه وآله وسلم : « إذا ظهرت البدع في أمتي فليظهر العالم علمه وإلا فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين » (٦٧) .

وقال في مرآة العقول ، في ذيل قول الكليني رحمه الله : باب حدوث العالم وإثبات المحدث :

أقول : أراد بالعالم : ما سوى الله تعالى ، والمراد بحدوثه : كونه مسبوقاً بالعدم وكون زمان وجوده متناهيّاً في جانب الأول ، وقد اختلف الناس فيه ، فذهب جميع المليين من المسلمين واليهود والنصارى والمجوس إلى أنها حادثة بذواتها وصفاتها وأشخاصها وأنواعها ، وذهب أكثر الفلاسفة إلى قدم العقول والنفوس والأفلاك بموادها وصورها وقدم هيولى العناصر . . وإليه ذهب الدهرية والناسخية .

ولما لم يكن في صدر الإسلام مذاهب الفلاسفة شائعة بين المسلمين ، وكان معارضة المسلمين في ذلك مع الملاحدة المنكرين للصانع كانوا يكتفون غالباً في إثبات هذا المدعى بإثبات الصانع ، مع أنه كان مقرراً عندهم أن التأثير لا يعقل في القديم .

ويحتمل أن يكون غرضه من عقد هذا الباب حدوث العالم ذاتاً واحتياجه بجميع اجزائه إلى المؤثر ، لكن هذا لا يدل على عدم قولهم بالحدوث الزماني ، بمعنى نفي عدم تناهي وجود العالم من طرف الأزل ، ولا على عدم ثبوته بالدلائل ، فان ذلك مما أطبق عليه المليون ، ودلت عليه الآيات المتكاثرة والأحاديث المتواترة الصريحة في ذلك .

وعدم القول بذلك مستلزم لإنكار ما ورد في الآيات والأخبار من فناء الأشياء وخرق السماوات وانتشار الكواكب بل المعاد الجسماني ، وقد فصلنا الكلام في ذلك في كتاب السماء والعالم من كتاب بحار الانوار ، وسنشير في ضمن الأخبار الدالة على هذا المطلوب عند شرحها إلى ذلك (٦٨) .

قال في الرسالة التي كتبها في تفسير الآية الشريفة « وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ »^(٦٩) ما ترجمته :

من قال بوجود عقل مجرد ذاتاً وفعلاً فقد قال بقدميه ، وهو يستلزم القول بقدم العالم ، والقائل بقدم ما سوى الله - وإن كان من الإمامية - كافر بإجماع المسلمين^(٧٠) .

قول العلامة المحقق الفقيه الشيخ جعفر المدعو بـ : كاشف الغطاء رحمه الله (المتوفى ١٢٢٨)

قاله في مقام ذكر الأقسام الأربعة من القسم الثاني فيما كان من الحيوان نجسا ، بعد أن ذكر الكافر وقسمه قسمان ؛ أولهما الكافر بالذات ؛ وهو الكافر بالله تعالى أوبنبيه أو المعاد . . إلى أن قال :

القسم الثاني : ما يترتب عليه الكفر بطريق الاستلزام ؛ كإنكار بعض الضروريات الإسلامية والمتواترات عن سيد البرية كالقول بالجبر والتفويض والإرجاء والوعد والوعيد وقدم العالم وقدم المجردات والتجسيم والتشبيه بالحقيقة والحلول والاتحاد ووحدية الوجود أو الموجود . . . أو أن الأفعال بأسرها مخلوقة لله . .^(٧١) .

وقال في موضع آخر منه :

الكفر أقسام :

الأول : ما يستحل به المال وتسبى به النساء والأطفال ، وهو كفر الإنكار والجحود والعناد والشك . .

والقسم الثاني : ما يحكم فيه بجواز القتل ، ونجاسة السور ، وحرمة الذبايح والنكاح من أهل الإسلام دون السبي والأسر وإباحة المال ، وهو كفر من دخل في الإسلام وخرج منه بارتداد عن الإسلام ويزيد الفطري منه في الرجال بإجراء أحكام الموتى ، أو كفر نعمة من غير شبهة ، أو هتك حرمة ، أو سب لأحد المعصومين عليهم السلام ، أو بغض لهم عليهم السلام ، أو بادعاء قدم العالم بحسب الذات ، أو وحدة الوجود ، أو الموجود على الحقيقة منهما ، أو الحلول ، أو الاتحاد ، أو التشبيه ، أو الجسمية . .^(٧٢) .

قول المحقق الميرزا القمي رحمه الله (المتوفى ١٢٢١)

قال ما ترجمته :

إنه تعالى كان ولا شيء معه ، فليس له شريك في القدم ، كما عليه إجماع جميع أهل الأديان^(٧٣) .

قول الشيخ محمد حسن النجفي صاحب الجواهر رحمه الله (المتوفى ١٢٦٦)

قال في عداد كتب الضلال :

. . ككتب القدماء من الحكماء القائلين بقدم العالم وعدم المعاد ، وكتب عبدة الأصنام ومنكري الصانع . .^(٧٤) .

قول الشيخ الأعظم الأنصاري رحمه الله (المتوفى ١٢٨١)

قال : إجماع جميع الشرايع على حدوث العالم زماناً^(٧٥) .

قول المحقق الشيخ محمد تقى الآملی (المتوفى ١٣٩١)

قال : لابد لتصور مسبوقية وجود العالم عن عدمه الواقعي الفکي الغير المجامع لوجوده من مخلص آخر ، إذ القول بحدوث العالم كذلك من ضروريات الدين ، بل المتفق عليه بين أهل الملل والنحل .

فلا ينبغي القناعة في المقام بالقول بحدوث العالم ذاتاً - بمعنى تأخره عن العدم المجامع مع وجوده كما عليه بعض الحكماء - لأنه مخالف مع قول المليين فتدبر ودقق النظر ؛ لأن المقام مزلة الأقدام . . .^(٧٦)

قول السيد أحمد الخوانساري رحمه الله (المتوفى ١٤٠٥)

قال بعد تصريحه بقوله : منع قدم العالم وعدم تناهي النفوس :

إجماع المليين على الحدوث الزماني لا الحدوث الذاتي ولا الحدوث الثابت من جهة الحركة الجوهرية^(٧٧) .

أقول : لبعض الأعلام ردود على القائلين بقدم العالم كالسيد المرتضى علم الهدى رحمه الله^(٧٨) ، والمولى طاهر القمي^(٧٩) ، والمحقق القمي^(٨٠) ، والسيد الخوئي^(٨١) . . . وغيرهم^(٨٢) من العلماء رحمهم الله تعالى ، فمن شاء فليرجع إليها ، واقتصرت هنا على اليسير منها خوفاً من الإطالة وملل القاري ولحصول الغرض بذلك .

نتيجة البحث من الأقوال السابقة

على ضوء الأقوال التي ذكرناها نجد ان كلمة جميع أرباب الملل والمذاهب اتفقت على وقوع التفكير بين الخالق والمخلوق ، وأن العالم - أي جميع ما سوى الله بجميع أجزائه وصفاته - حادث وكائن بعد أن لم يكن بعدية حقيقية ، لا بالذات فقط ، حتى يقال : إنه في حد ذاته لا يستحق الوجود ، وأن وجوده متأخر عن عدمه بحسب الذات ، كما عليه الفلاسفة .

وإن الله تعالى قد أبدع وأحدث الأشياء بعد أن لم تكن موجودةً بعدية حقيقية ، وأن للأشياء ابتداءً وأولاً زمانياً ، وأن الأزلية والقديمة مختصة بذات الباري تعالى .

والعالم عندهم حادث بالذات والزمان ، والزمان عندهم أعم من الزمان الحادث والموهوم ، والدهر والسرمد ، بل التعبير بالزمان هنا من باب ضيق العبارة ومجرد اصطلاح ، إذ القائل بحدوثه بالمعنى المذكور قائل بحدوث الزمان أيضاً ، لأنه من أجزاء العالم .

والمقصود واضح وهو أنه تعالى أبدع وأحدث وأوجد الأشياء بعد أن لم تكن بعدية حقيقية كما هو مضمون الآيات والأخبار المتواترة ، والمخالف في المسألة هم الفلاسفة ، والمشهور منهم يقولون بأن ما سوى الله حادث بالذات وقديم بالزمان .

جواز الاستدلال بالادلة السمعية في المسائل الكلامية

قد يقال : إن المسألة - أي بحث حدوث العالم - من المسائل العقلية الكلامية التي لا ينفع فيها التمسك بالإجماع ، لأن الإجماع الحجة ما كان كاشفاً عن قول الإمام

عليه السلام في المسائل الشرعية لا في المسائل العقلية إذ الاستكشاف المزبور إنما يتأتى فيما إذا كان شأن الشارع بيانه والحجة في المطالب العقلية هي العقل الحاكم فيها .

والجواب : هو أنّ كون المسألة عقلية كلامية لا يمنع عن التمسك بالإجماع وسائر الأدلة السمعية فيها .

فإنّه بعد إثبات وجود الخالق تعالى ونبوة النبي صلى الله عليه وآله وسلم لو فرضنا أمرين ممكنين في أنفسهما وقد صرح الشرع بتعيين أحدهما لوجب الاعتقاد به فضلاً عما إذا كان أحد الأمرين مستحيلاً في نفسه ، وهو القدم لغير الله .

بل الاعتماد في كثير من المسائل الكلامية إنما هو عليه ، ألا ترى أنّ المحقق الدواني وسائر المتكلمين قد تمسكوا في إثبات هذه المسألة - أي حدوث العالم زماناً وكونه مسبوقاً بالعدم غير المجامع - بإجماع المسلمين أو المليين عليه ، كما وقد تمسك بعضهم بالأخبار المتواترة فيه .

وجعل العلامة المجلسي رحمه الله الدليل المعتمد في مسألة التوحيد هو مثل قوله : « قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ » ولا إشكال في ذلك ، إذ بعد إثبات الصانع الواجب تعالى وكونه عالماً وقادراً وصانعاً وصادقاً ، وإثبات الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وكونه معصوماً ببرهان العقل . . يمكن التمسك بقولهما على إثبات سائر الصفات التي لا تتوقف عليها إثبات النبوة ،^(٨٣) ولهذا نجد المحقق الطوسي رحمه الله ذهب في التجريد إلى إثبات المعاد الجسماني وثبوته بالسمع^(٨٤) ، وقد حكى مثله عن ابن سينا في بعض كتبه .

ولا يخفى أنّ الموارد التي تمسك فيها العلماء بالأدلة السمعية في المسائل الكلامية أكثر من أن تحصى ، وشأن الشارع كما هو بيان الأحكام الفرعية كذلك بيان الأحكام الأصولية أيضاً من وظيفته ، بل هذا الأمر يمتاز بأهمية خاصة لأن شرف العلم بشرف معلومه ، وقد قسموا الأحكام الشرعية في أوائل كتب الأصول إلى الأصولية الاعتقادية والأصولية العملية والفرعية .

فعلى هذا يكون في كلّ موضع لا يحكم العقل فيه بشيء كمسألة حدوث العالم على ما ادعاه بعض الفلاسفة بل معلّمهم حيث ادعى أن أدلة الطرفين جدلية غير برهانية ، أو كالمعاد الجسماني على ما ادعاه بعضهم من عدم حكم العقل به . . يكون الإجماع فيه كاشفاً عن الحكم التأسيسي للشارع .

وفي كل موضع يحكم العقل به يكون التمسك بالإجماع مثلاً إمّا من جهة كشفه عن الحكم الإمضائي للشارع ، أو مع قطع النظر عن الدليل العقلي .

نعم شأن الشارع ليس بيان الأحكام العقلية المحضة مثل : الكل أعظم من الجزء ، ولا وجه للتمسك بالإجماع فيها ولم يتمسك أيضاً أحد به فيها .

قال العلامة المجلسي رحمه الله في عداد براهين التوحيد :

السابع : الأدلة السمعية من الكتاب والسنة ، وهي أكثر من أن تحصى ، وقد مرّ بعضها ، ولا محذور في التمسك بالأدلة السمعية في باب التوحيد ، وهذه هي المعتمد عليها عندي^(٨٥) .

وقال أبو الصلاح الحلبي رحمه الله في عداد براهين التوحيد :

طريقة أخرى ، وهو علمنا من طريق السمع المقطوع على صحته :

إنَّ صانع العالم سبحانه واحد لا ثاني له ، والاعتماد على إثبات صانع واحد سبحانه من طريق السمع أحسم لمادة الشغب وأبعد من القدح ، لأنَّ العلم بصحة السمع لا يفتقر إلى العلم بعدد الصانع ، إذا كانت الأصول التي يعلم بصحتها صحة السمع سليمة ، وإن جوز العالم بها تكاملها لأكثر من واحد ، من تأمل ذلك وجده صحيحاً ، وإذا لم يفتقر صحة السمع إلى تميز عدد الصانع أمكن أن يعلم عددهم من جهته ، فإذا قطع العدد بكونه واحداً وجب العلم به والقطع ينفي ما زاد عليه^(٨٦) .

وقال الطبرسي النوري رحمه الله بعد نقل الكلام المتقدم للعلامة المجلسي ما ترجمته :

الحق إنه كلام متين ، وقد تبع فيه قول الله تعالى وقول أمير المؤمنين عليه السلام المذكوران ، لأن من تأمل وعلم أنه تعالى أصدق الصادقين ، وتأمل حقيقة المنزل - أي القرآن - والمنزل عليه ، ولاحظ طهارته وعصمته لوجد أن أمتن الأدلة على التوحيد هو كلامهم عليهم السلام ولكن بعد تمامية السند والدلالة وثبت أنه من كلامهم عليهم السلام ، كما أن أكثر الأدلة على التوحيد كذلك ، يعني إما من قبيل النصوص والمحكمات القرآنية وإما من قبيل الأخبار المحكمة المتواترة منهم عليهم السلام .

ولا تصغ إلى مزخرفات بعض الحكماء والصوفية الذين يتعبدون بالقواعد والاستحسانات المنخرمة التي أكثرها أوهن من بيت العنكبوت ، وأولوا نصوص الكتاب والأخبار على خرافاتهم وليس طريقتهم إلا الإدبار عن كتاب الله تعالى والإعراض عن سنة سيد المرسلين صلى الله عليه وآله وسلم ، وليس هذا إلا لعدم معرفتهم بحقيقة كلامهم ، وعدم معرفتهم بحق المنزل والمنزل والمنزل عليه .

ومن المحال للموحد المؤمن بالله وبما جاء نبيه صلى الله عليه وآله وسلم - بعد معرفة حقيقة كلامهم - أن لا يحصل له كمال الجزم واليقين بما أفادوا عليهم السلام من أصول الدين^(٨٧) .

تنبيه : والعجب من صاحب الشوارق حيث قال - بعد تضعيف إجماع المتكلمين على الحدوث الزماني بأنه لا فائدة في هذا الإجماع - :

ليس في أحاديث الأئمة المعصومين عليهم السلام التصريح بأحد الوجهين من الحدوث الذاتي والزماني^(٨٨) .

والوجه فيه : إنه كيف يمكن نفي فائدة الإجماع على الحدوث الزماني وقد استدل هو نفسه بالإجماع على الحدوث الذاتي^(٨٩) .
فإن كان الإجماع غير مفيد فلا اعتبار له في المقامين ، وادعاء صحة الاستدلال به على الحدوث الذاتي دون الزماني تحكم .

وقد ذكرنا آنفاً جواز الاستدلال بالأدلة النقلية كالإجماع و . . . في المسائل الكلامية العقلية .

وقلنا : يجوز إثبات كل صفة لا يتوقف عليها إثبات النبوة والإمامة بالدليل العقلي والنقلي بخلاف ما يتوقف عليه إثباتهما كالعلم والقدرة فلا بد أن تثبت بالدليل العقلي .

فعلى هذا بعد إثبات الصانع تعالى وكونه عالماً وقادراً ، وإثبات الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وكونه معصوماً ببرهان العقل ، يمكن وأن يتمسك بقولهما في إثبات سائر الصفات .

بل نقول : إنّ المقصود من الإجماع والاتفاق في المقام هو ادعاء الضرورة من الدين على أن ما سوى الله كائن بعد أن لم يكن بعدية حقيقية ، وأنّ للأشياء ابتداء ، وكان الله ولم يكن معه شيء ثم خلق الأشياء ، ولذا قال السيد الداماد : القول بقدم العالم نوع شرك ، وإنه إلحاد .

وقال العلامة الحلي رحمه الله : من اعتقد قدم العالم فهو كافر بلا خلاف .

وقال العلامة المجلسي رحمه الله : من قال بقديم غير الله فهو كافر . . وقد مرّ كلامهم .

وهذه الحقيقة واضحة لأنّه يحصل لنا بإجماع المليين القطع بالحكم كما يحصل ذلك من الآيات والأخبار المتواترة على الحدوث الزماني ، فعلى هذا كيف يمكن مخالفة ما تبين بالقطع والضرورة أنّه من الدين .

وأما إنكار صاحب الشوارق حدوث العالم - بالمعنى الذي ذكرناه من الروايات - فهو إمّا لعدم اطلاعه بما ورد من الأحاديث المتواترة الصريحة الواضحة كالشمس في رابعة النهار التي تنادي بأعلى صوتها على الحدوث الحقيقي . . بمعنى إيجاد الأشياء بعد أن لم تكن كما سنبين ذلك ، وإمّا لاعتماده على أصول الفلاسفة الفاسدة وآرائهم الباطلة .

فائدة :

قال العلامة المجلسي رحمه الله :

فإنّه ثبت بنقل المخالف والمؤلف اتفاق جميع أرباب الملل مع تباين أهوائهم وتضاد آرائهم على هذا الأمر ، وكلّهم يدعون وصول ذلك عن صاحب الشرع إليهم .

وهذا ممّا يورث العلم العادي بكون ذلك صادراً عن صاحب الشريعة ، مأخوذاً عنه ، وليس هذا مثل سائر الإجماعات المنقولة التي لا يعلم المراد منها ، وتنتهي إلى واحد وتبعه الآخرون .

ولا يخفى الفرق بينهما على ذي مسكة . .

المقصد الثاني :

في الأدلة النقلية

أما الآيات فعلى طوائف

منها ما فيها لفظ « خَلَقَ » كقوله تعالى :

« هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً » (٩٠) .

« إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ » (٩١) .

« وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ »^(٩٢) .
 « الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ »^(٩٣) .
 « أَوَّلًا يَذْكُرُ الْإِنْسَانَ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْئًا »^(٩٤) .
 « اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ »^(٩٥) .
 ومنها ما فيها لفظ « بدأ » كقوله تعالى :

« إِنَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ »^(٩٦) .

« قُلِ اللَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ »^(٩٧) .
 « أَوْ لَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ »^(٩٨) .
 ومنها ما فيها لفظ « بديع » كقوله تعالى :

« بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ »^(٩٩) .

« بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أَنَّى يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ »^(١٠٠) .
 ومنها ما فيها لفظ « انشأ » كقوله تعالى :

« هُوَ الَّذِي أَنْشَأَكُمْ وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ »^(١٠١) .

« هُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ »^(١٠٢) .
 والحاصل : إن الآيات الدالة على حدوث خلق السماوات والأرضيين و ما بينهما -
 عموماً و خصوصاً - كثيرة جداً .

ويتبين لكل من يتتبع كلام العرب وموارد استعمالاتهم وكتب لغتهم أن ألفاظ «
 الخلق» و« الإبداع » و« الإبداع » و« الإيجاد » و« الإحداث » و« الفطر » و« الاختراع »
 و« الصنع » و« الجعل » ، لا تطلق إلا على الإيجاد بعد العدم^(١٠٣) .

وقال المحقق الطوسي في شرح الإشارات :

الصَّنْعُ : إيجاد شيء مسيوق بالعدم ، وفي اللغة : الإبداع الإحداث ، ومنه «
 البدعة » لمحدثات الأمور ، وفسروا الخلق بإبداع شيء بلا مثال سابق^(١٠٤) .

كلام أهل اللغة في تفسير هذه التعابير القرآنية

وجدير بنا أن ننقل كلام بعض أهل اللغة ليظهر لك حقيقة ما ذكرناه .

لفظ « بدأ » :

في أقرب الموارد : بَدَأْتُ بالشَّيْءِ بَدَأُ وابتدأته وبه وتَبَدَّأْتُ به : افتتحتهُ .

البَدَأُ : افتتاح الشيء والأَوَّلُ والابتداء^(١٠٥) .

وفي مجمع البحرين : بَدَأْتُ الشَّيْءَ : فعلته ابتداء^(١٠٦) .
 وفي لسان العرب : بَدَأْتُ الشَّيْءَ : فعلته ابتداء .

البدء والبديء : الأوَّل .

البدء : فعل الشيء الأوَّل .

بدأ : في أسماء الله عزّوجلّ المَبْدئ : هو الذي أنشأ الأشياء واخترعها ابتداء من غير سابق مثال^(١٠٧) .

لفظ : « خَلَقَ » :

في لسان العرب : الخلق في كلام العرب : ابتداء الشيء على مثال لم يُسَبَق إليه وكل شيء خَلَقَهُ الله فهو مَبْتَدِئُهُ على غير مثال سبق إليه :

«أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ» .

ابن سيده : خلق الله الشيء يخلقه خلقا ، أحدثه بعد أن لم يكن^(١٠٨) .

وقال في النهاية : في لغة خَلَقَ : في أسماء الله تعالى : الخالق ، وهو الذي أوجد الأشياء جميعها بعد أن لم تكن موجودة^(١٠٩) . وفي أقرب الموارد : خَلَقَ الشيء : أوجده وأبدعه على غير مثال سبق^(١١٠) . لفظ « أنشأ » :

في لسان العرب : أنشأه الله : خَلَقَهُ .

أنشأ الله الخلق أي ابتداء خلقهم .

وقال الزجاج في قوله تعالى : « وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ »^(١١١) : أي ابتدعها وابتدأ خلقها^(١١٢) .

وفي مجمع البحرين : قوله تعالى : « وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَكُمْ » أي ابتدأكم وخلقكم وكل من ابتدأ شيئا فقد أنشأه ، ومثله : أنشأ جَنَاتٍ مَعْرُوشَاتٍ وينشئ السحاب الثقال^(١١٣) .

وفي أقرب الموارد : أنشأ الشيء : أحدثه .

أنشأ الله الخلق : ابتدأ خلقهم .

أنشأ الله الشيء : خلقه^(١١٤) .

وفي مجمع البيان : الإنشاء : إحداث الفعل ابتداء لا على مثالٍ سبق ، وهو كالابتداء .

وقال في قوله تعالى : « وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ »^(١١٥) أي خلق وابتدع لا على مثال^(١١٦) .

لفظ « بدع » :

في أقرب الموارد : بَدَعَهُ وَأَبْدَعَهُ وَابْتَدَعَهُ كلها بمعنى اخترعه لا على مثال .

الْبِدْعَةُ : ما اخترع على غير مثالي سابق^(١١٧) .

وفي لسان العرب : بدع الشيء يبدعه بَدْعًا وابتدعه : أنشأه وبدأه .

البديعُ والبدِيعُ : الشيء الذي يكون أولًا .

وفي التنزيل : « قُلْ مَا كُنْتُ دَعَاءً مِّنَ الرُّسُلِ »^(١١٨) أي ما كنتُ أوَّل من أُرْسِل ، قد أُرْسِلَ قبلي رسل كثير .

فلانٌ يدعُ في هذا الأمر أي أوَّل لم يسبقه أحد .

ابتدعتُ الشيءَ : اخترعته لا على مثال .

بديع السموات والأرض : أي خالقها ومبدعها فهو سبحانه الخالق المخترع لا عن مثالٍ سابق^(١١٩) .

وفي مجمع البحرين : بدع : ما كنت بدعاً من الرسل ، أي ما كنت بدءاً من الرسل أي ما كنت أوَّل من أُرسل من الرسل ، قد كان قبلي رسل كثيرة .

بديع السماوات والأرض . . : أي مبدعهما وموجد لهما من غير مثال سابق^(١٢٠) .

وفي كتاب العين : البدع : إحداث شيء لم يكن له من قبل خلق ولا ذكر ولا معرفة .

والله بديع السموات والأرض : ابتدعهما ولم يكونا قبل ذلك شيئاً يتوهمهما متوهم ، وبدع الخلق .

البدع : الشيء الذي يكون أولاً في كل أمر ، كما قال الله عزوجل : « قُلْ مَا كُنْتُ دَعَاءً مِّنَ الرُّسُلِ »^(١٢١) أي لست أوَّل مرسل^(١٢٢) .

والحاصل : إنَّ المستفاد من كتب اللغة أنَّ لفظ « بدع » مختص بالإيجاد الابتدائي أي الإيجاد بعد العدم ، ولا يستعمل في الإيجاد من شيء^(١٢٣) .

سائر الألفاظ :

ولا يخفى إنَّ المعنى الذي ذكرناه في « بَدَّ » و« خَلَقَ » و« بَدَعَ » هو نفس المعنى المستفاد من سائر الكلمات - أي « الإيجاد » و« الإحداث » و« الاختراع » . . . - على ضوء كتب اللغة .

وهذا المعنى هو الظاهر والمتبادر من هذه الكلمات بلا احتياج إلى قرينة وبالرجوع إلى كتب اللغة وموارد استعمالهم يحصل الاطمئنان بأنها لا تطلق إلّا على الإيجاد بعد أن لم يكن . . أي الخلق الابتدائي ، وفهم المعنى الآخر يحتاج إلى قرينة .

فالمعنى الأوَّل والمتبادر من هذه الكلمات هو الخلق الابتدائي أي الإيجاد بعد العدم .

وسنذكر الأحاديث الكثيرة الصريحة في هذا المعنى وإنَّها تصدّق الظهور المستفاد من الآيات .

ولا يبقى ريب فيما قلناه لمن تتبع الآيات والأخبار ، كقوله عليه السلام : « لا من شيء فيبطل الاختراع ولا لعلّة فلا يصحّ الابتداء »^(١٢٤) كما قد وقع التصريح بالحدوث بالمعنى المعهود في أكثر النصوص الآتية بحيث لا تقبل التأويل ، وبانضمام بعضها مع بعض يحصل القطع بالمراد .

فعلى هذا إنّ التأمل في الآيات المتظافرة والأحاديث المتواترة بأساليب مختلفة تسبّب حصول القطع بالحدوث بالمعنى الذي أسلفناه .

الأحاديث الصريحة الدالة على حدوث ما سوى الله تعالى

أمّا الروايات الدالة على وقوع التفكيك بينه تعالى وبين ما سواه وأنّ جميع ما سوى الله حادث بمعنى انتهاء أزمنة وجودها في الأزل إلى حد وينقطع وأنها كائنة بعد أن لم يكن بعدية حقيقية لا بالذات فقط فمتواترة جداً كما لا تخفى على العارف بالأخبار .

ونحن نذكر الآن جملة منها ، ولكن قبل سرد الروايات لابد من الإشارة إلى أنّ البحث الذي نحن الآن بصدد بيانه هو حول الدليل النقلي مع قطع النظر عن الدليل العقلي ، وإن كان بعض الأدلة النقلية الآتية متضمنة للدليل العقلي أيضاً .

* روى الشيخ الطبرسي - ومن سؤال الزنديق الذي سأل أبا عبد الله عليه السلام عن مسائل كثيرة . . . :

إنّه قال الزنديق : من أيّ شيء خلق الله الأشياء ؟

قال عليه السلام : « لا من شيء » .

فقال : كيف يجيء من لا شيء شيء ؟

قال عليه السلام : « إنّ الأشياء لا تخلق ، إمّا أن تكون خلقت من شيء أو من غير شيء ، فإن كان خلقت من شيء كان معه ، فإن ذلك الشيء قديم ، والقديم لا يكون حديثاً ولا يفنى ولا يتغير . . » .

إلى أن قال الزنديق : فمن أين قالوا إنّ الأشياء أزليّة ؟

قال : « هذه مقالة قوم جحدوا مدبر الأشياء فكذبوا الرسل ومقاتلهم والأنبياء وما أنبأوا عنه ، وسيّموا كتبهم أساطير ، ووضعوا لأنفسهم ديناً بأرائهم واستحسانهم . . لو كانت قديمة أزليّة لم تتغير من حال إلى حال ، وإن الأزلي لا يتغير الأيام ولا يأتي عليه الفناء » (١٣٥) .

قال العلامة المجلسي رحمه الله :

بيان : « والقديم لا يكون حديثاً . . » ، أي ما يكون وجوده أزلياً لا يكون محدثاً معلولاً فيكون الواجب الوجود بذاته ، فلا يعتريه التغير والفناء .

وقد نسب إلى بعض الحكماء أنه قال : المبدع الأول هو مبدع الصور فقط دون الهيولي ، فإنّها لم تزل مع المبدع . . فأنكر عليه سائر الحكماء ، وقالوا : إنّ الهيولي لو كانت أزليّة قديمة لما قبلت الصور ، ولما تغيرت من حال إلى حال ، ولما قبلت فعل غيرها . . إذ الأزلي لا يتغير (١٣٦) .

* عن الإمام أمير المؤمنين علي عليه السلام أنه قال :

« الحمد لله خالق العباد ، وساطع المهاد ، ومسيل الوهاد ، ومخصب النجاد ، ليس لأوليّته ابتداء ، ولا لأزليّته انقضاء ، هو الأول لم يزل ، والباقي بلا أجل . . »

إلى أن قال عليه السلام :

« لم يخلق الأشياء من أصول أزلية ولا من أوائل أبدية ، بل خلق ما خلق فأقام حدّه وصور ما صور فأحسن صورته . . » (١٣٧).

أقول : إنّ صراحة قوله عليه السلام : « لم يخلق الأشياء من أصول أزلية » واضحة ومبيّنة لحدوث العالم بشكل لا يقبل التأويل بأي وجه من الوجوه .

* روى الصدوق رحمه الله - مسنداً - عن أبي اسحاق الليثي ، قال : قال لي أبو جعفر محمد بن علي الباقر عليهما السلام :

« يا ابراهيم ! إنّ الله تبارك وتعالى لم يزل عالماً قديماً ، خلق الأشياء لا من شيء ، ومن زعم أنّ الله تعالى خلق الأشياء من شيء فقد كفر ؛ لأنه لو كان ذلك الشيء الذي خلق منه الأشياء قديماً معه في أزليته وهويته كان ذلك الشيء أزلياً ، بل خلق الله تعالى الأشياء كلّها لا من شيء . . » (١٣٨).

* روى الصدوق رحمه الله - مسنداً - عن أبي هاشم الجعفري قال : كنت عند أبي جعفر الثاني عليه السلام فسأله رجل فقال : أخبرني عن الرب تبارك وتعالى له أسماء وصفات في كتابه فأسماءه وصفاته هي هو ؟

فقال أبو جعفر عليه السلام :

« . . . إن كنت تقول : لم يزل تصويرها وهجاؤها وتقطيع حروفها فمعاذ الله أن يكون معه شيء غيره ، بل كان الله ولا خلق ثم خلقها وسيلة بينه وبين خلقه يتضرعون بها إليه ويعبدونه وهي ذكره ، وكان الله ولا ذكر ، والمذكور بالذكر هو الله القديم الذي لم يزل » (١٣٩) .

قال العلامة المجلسي رحمه الله :

هذا صريح في نفي تعدد القدماء ، ولا يقبل تأويل القائلين بمذاهب الحكماء (١٣٠) .

* روى الصدوق رحمه الله - مسنداً - عن جابر الجعفي قال : جاء رجل من علماء أهل الشام إلى أبي جعفر عليه السلام فقال : جئت أسألك عن مسألة لم أجد أحداً يفسرها لي ، وقد سألت ثلاثة أصناف من الناس فقال كل صنف غير ما قاله الآخر !

فقال أبو جعفر عليه السلام : « وما ذلك ؟ »

فقال : أسألك ما أوّل ما خلق الله عزّوجلّ من خلقه ؟ فإنّ بعض من سأله قال : القدرة ، وقال بعضهم : العلم ، وقال بعضهم : الروح .

فقال أبو جعفر عليه السلام :

« ما قالوا شيئاً ، أخبرك أنّ الله علا ذكره كان ولا شيء غيره ، وكان عزيزاً ولا عزّ ، لأنه كان قبل عزّه ، وذلك قوله : « سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ » (١٣١) وكان خالقاً ولا مخلوق ، فأول شيء خلقه من خلقه الشيء الذي جميع الأشياء منه وهو الماء » .

فقال السائل : فالشيء خلقه من شيء أو من لا شيء ؟

فقال عليه السلام :

« خلق الشيء لا من شيء كان قبله ، ولو خلق الشيء من شيء إذاً لم يكن له انقطاع أبداً ، ولم يزل الله إذاً ومعه شيء ، ولكن كان الله ولا شيء معه فخلق الشيء الذي جميع الأشياء منه وهو الماء » (١٣٢) .

وقال العلامة المجلسي رحمه الله :

هذا الخبر نصّ صريح في الحدوث ولا يقبل التأويل بوجه^(١٣٣) .

* ورواه الكليني مسنداً عن محمد بن عطية عن أبي جعفر عليه السلام قال :

« . . . أخبرك أن الله تعالى كان ولا شيء غيره ، وكان عزيزاً ولا أحد كان قبل عزّه ، وذلك قوله : « سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ »^(١٣٤) وكان الخالق قبل المخلوق ولو كان أول ما خلق من خلقه ، الشيء من الشيء إذا لم يكن له انقطاع أبداً ولم يزل الله إذاً ومعه شيء ، ليس هو يتقدمه ، ولكنه كان إذا لا شيء غيره ، وخلق الشيء الذي جميع الأشياء منه وهو الماء الذي خلق الأشياء منه ، فجعل نسب كل شيء إلى الماء ولم يجعل للماء نسباً يضاف إليه . . . »^(١٣٥) .

قال العلامة المجلسي رحمه الله :

توضيح : قوله عليه السلام : « ولو كان أول ما خلق . . . » أي لو كان كما تزعمه الحكماء : كل حادث مسبوق بمادة ، فلا يتحقق شيء يكون أول الأشياء من الحوادث ، فيلزم وجود قديم سوى الله وهو محال^(١٣٦) .

* عن أمير المؤمنين علي عليه السلام أنه قال :

« لا تصحبه الأوقات ولا ترُفدُهُ الأدوات ، سَبَقَ الأوقاتَ كونهُ ، والعدمَ وجودُهُ ، والابتداءَ أزلُهُ . . . »

إلى أن قال عليه السلام :

« لا يجري عليه السكون والحركة ، وكيف يجري عليه ما هو أجراه ، ويعود فيه ما هو أبداه ، ويحدث فيه ما هو أحدثه ؟ ! إذاً لتفاوتت ذاته ، ولتجزأ كنهه ولامتنع من الأزل معناه . . . »

إلى أن قال عليه السلام :

« يقول لما أراد كونه : كن فيكون ، لا بصوت يقرع ، ولا نداء يسمع ، وإنما كلامه سبحانه فعلٌ منه أنشأه ومثله ، لم يكن من قبل ذلك كائناً ، ولو كان قديماً لكان إلهاً ثانياً » .

« لا يقال كان بعد أن لم يكن فتجري عليه الصفات المحدثات ولا يكون بينها وبينه فصل ، ولا له عليها فصل فيستوي الصانع والمصنوع ، ويتكافأ المبتدع والبديع . . . »

إلى أن قال :

« هو المفني لها بعد وجودها حتى يصير موجودها كمفقودها ، وليس فناء الدنيا بعد ابتدائها بأعجب من إنشائها واختراعها ، كيف ولو اجتمع جميع حيوانها من طيرها وبيئاتها وما كان من مراحها وسائمها وأصناف أسناخها وأجناسها ومتبلدة أممها وأكياسها على إحداث بعوضة ما قدرت على إحداثها ، ولا عرفت كيف السبيل إلى إيجادها ، ولتحيرت عقولها في علم ذلك وتاهت ، وعجزت قواها وتناهت ، ورجعت خاسئة حسيرة عارفة بأنها مقهورة مقرة بالعجز عن إنشائها ، مدعنة بالضعف عن إفنائها .

وإنه يعود سبحانه بعد فناء الدنيا وحده لا شيء معه كما كان قبل ابتدائها كذلك يكون بعد فنائها ، بلا وقت ولا مكان ولا حين ولا زمان ، عُدمت عند ذلك الآجال والأوقات وزالت السنون والساعات فلا شيء إلا الله الواحد القهار^(١٣٧) .

قال العلامة المجلسي رحمه الله في شرح قوله عليه السلام : « ولو كان قديماً لكان إلهاً ثانياً . . . » :

هذا صريح في أنّ الإمكان لا يجمع القدم ، وأنّ الإيجاد إنما يكون لما هو مسبوق بالعدم ، فالقول بتعدد القدماء مع القول بإمكان بعضها قول بالنقيضين^(١٣٨) .

وقال في موضع آخر في شرح هذه الفقرة :

يدلّ على أن القدم ينافي الإمكان ، وأنّ القول بقدم العالم شرك^(١٣٩) .

وقال رحمه الله - في شرح قوله عليه السلام : « كما كان قبل ابتدائها . . » - :

صريح في حدوث ما سوى الله تعالى ، وظاهره نفي الزمان أيضاً قبل العالم ، وعدم زمانيته سبحانه إلى أن يحمل على الأزمنة المعينة من الليالي والأيام والشهور والسنين ، ويدل علي فناء جميع أجزاء الدنيا بعد الوجود ، وهذا أيضاً ينافي القدم ، لأنهم أطبقوا على أن ما ثبت قدمه امتنع عدمه ، وأقاموا عليه البراهين العقلية^(١٤٠) .

أقول : يتبين من قوله عليه السلام : « لو اجتمع جميع حيوانها من طيرها وبهائمها . . . على إحداث يعوضة ما قدرت على إحداثها » ، أن معنى الخلق هو الإيجاد بعد عدم ، وعلى هذا إن الأزلية والقدم مختصة به تعالى ولا يوجد شيء قديم سوى الله تعالى ، بل لكل ما سوى الله سبحانه ابتداء وأول وهو كائن بعد أن لم يكن بعدية حقيقة .

* روى الصدوق - مسنداً - عن الحسين بن خالد ، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام أنه قال :

« اعلم علمك الله الخير إنّ الله تبارك وتعالى قديم ، والقدم صفة دلت العاقل على أنه لا شيء قبله ولا شيء معه في ديموميته ، فقد بان لنا بإقرار العامة مع معجزة الصفة أنه لا شيء قبل الله ولا شيء مع الله في بقائه .

وبطل قول من زعم أنه كان قبله أو كان معه شيء ، وذلك أنه لو كان معه شيء في بقائه لم يجز أن يكون خالفاً له ؛ لأنه لم يزل معه فكيف يكون خالفاً لمن لم يزل معه ؟ ! ولو كان قبله شيء كان الأول ذلك الشيء لا هذا ، وكان الأول أولى بأن يكون خالفاً للأول الثاني . . »^(١٤١) .

قال العلامة المجلسي رحمه الله :

لا يخفى أنه يدل على أنه لا قديم سوى الله ، وعلى أن التأثير لا يعقل إلا في الحادث ، وأن القدم مستلزم لوجوب الوجود^(١٤٢) .

وقال أيضاً في بحار الأنوار :

هذا الخبر صريح في الحدوث ومعلّل^(١٤٣) .

* روى الطبرسي عن صفوان بن يحيى ، قال : سألتني أبو قرّة المحدث صاحب شبرمة أن أدخله على أبي الحسن الرضا عليه السلام ، فاستأذنته فأذن له فدخل فسأله عن أشياء من الحلال والحرام والفرائض والأحكام حتى بلغ سؤاله إلى التوحيد ، فقال له : أخبرني - جعلني الله فداك - عن كلام الله لموسى ؟ . . .

وساق الكلام إلى أن قال : فما تقول في الكتب ؟

فقال أبو الحسن عليه السلام :

« التوراة والإنجيل والزبور والفرقان وكلّ كتاب أنزل ، كان كلام الله أنزله للعالمين نوراً وهدى ، وهي كلّها محدثة ، وهي غير الله . . »

قال أبو قرّة : فهل تغنى ؟

فقال أبو الحسن عليه السلام :

« أجمع المسلمون على أنّ ما سوى الله فاني ، وما سوى الله فعل الله ، والتوراة والإنجيل والزبور والفرقان فعل الله ، ألم تسمع الناس يقولون : رب القرآن وإنّ القرآن يقول يوم القيامة يا رب هذا فلان - وهو أعرف به - قد أظلمات نهاره ، وأسهرت ليله فشغفني فيه ؟ وكذلك التوراة والإنجيل والزبور وهي كلّها محدثة مريوبة أحدثها من ليس كمثلها شيء هدىّ لقوم يعقلون ، فمن زعم أنّهن لم يزلن معه فقد أظهر أنّ الله ليس بأول قديم ولا واحد ، وأنّ الكلام لم يزل معه وليس له بدء وليس بإله » (١٤٤) .

قال العلامة المجلسي رحمه الله :

بيان : « وليس له بدء . . » أي ليس للكلام علة ؛ لأنّ القديم لا يكون مصنوعاً ، « وليس باله . . » أي والحال إنه ليس بإله فكيف لم يحتج إلى الصانع ، أو الصانع يلزم أن لا يكون إلهاً لوجود الشريك معه في القدم (١٤٥) .

* روى الصدوق رحمه الله - مسنداً - عن أبي الحسن الرضا عليه السلام في خطبته الطويلة قال :

« أوّل عبادة الله معرفته ، وأصل معرفة الله توحيده ، ونظام توحيد الله نفي الصفات عنه لشهادة العقول أنّ كلّ صفة وموصوف مخلوق ، وشهادة كلّ مخلوق أنّ له خالقاً ليس بصفة ولا موصوف ، وشهادة كلّ صفة وموصوف بالاقتران ، وشهادة الاقتران بالحدث ، وشهادة الحدث بالامتناع من الأزل الممتنع من الحدث . . . سبق الأوقات كونه ، والعدم وجوده ، والابتداء أزله . . . له معنى الربوبية إذ لا مريب ، وحقيقة الإلهية إذ لا مألوه ، ومعنى العالم إذ لا معلوم ، ومعنى الخالق إذ لا مخلوق ، وتأويل السمع ولا مسموع ، ليس منذ خلق استحق معنى الخالق ، ولا بإحداثه البرايا استفاد معنى الباريّة . . . كيف يستحق الأزل من لا يمتنع من الحدث . . . »

« ليس في مجال القول حجة ، ولا في المسألة عنه جواب ، ولا في معناه له تعظيم ، ولا في إبانته عن الخلق ضيمٌ إلّا بامتناع الأزلي أن يثنى وما لا بدء له أن يُبدأ . . » (١٤٦) .

قال العلامة المجلسي رحمه الله :

قد دلّت - أي هذه الخطبة - على تنافي الحدوث أي المعلولية والأزلية ، وتأويل الأزلية بوجوب الوجود ، مع بعده يجعل الكلام خالياً عن الفائدة .

ودلالة سائر الفقرات ظاهرة كما فصلناه سابقاً ، وظاهر أكثر الفقرات نفي الزمانيّة عنه سبحانه وكذا قوله عليه السلام : « إلّا بامتناع الأزلي أن يثنى . . » يدل على امتناع تعدد القدماء وكذا الفقرة التالية لها (١٤٧) .

* روى الصدوق رحمه الله - مسنداً - عن الحسن بن محمد النوفلي ، أنه قال : قدم سليمان المروزي متكلم خراساني على المأمون فأكرمه ووصله ، ثم قال له : إن ابن عمي علي بن موسى قدم علي من الحجاز وهو يحب الكلام . . .

إلى أن قال سليمان : فإنه لم يزل مريداً .

قال عليه السلام : « يا سليمان إرادته غيره ؟ »

قال : نعم .

قال : « فقد أثبتّ معه شيئاً غيره لم يزل » .

قال سليمان : ما أثبتّ .

فقال عليه السلام : « هي محدثة ، يا سليمان ! فإن الشيء إذا لم يكن أزلياً كان محدثاً ، وإذا لم يكن محدثاً كان أزلياً . . »

وجرى المناظرة إلى أن قال عليه السلام :

« ألا تخبرني عن الإرادة فعل هي أم غير فعل ؟ »

قال : بل هي فعل .

قال : « فهي محدثة ؛ لأن الفعل كله محدث » .

قال : ليست بفعل .

« قال : فمعه غيره لم يزل » .

قال سليمان : إنّها مصنوعة .

قال : « فهي محدثة » .

وساق الكلام إلى أن قال :

قال سليمان : إنما عنيت أنها فعل من الله لم يزل .

قال عليه السلام : « ألا تعلم أنّ ما لم يزل لا يكون مفعولاً ، وحديثاً وقديماً في حالة واحدة ؟ ! »

فلم يُجِر جواباً .

ثم أعاد الكلام إلى أن قال عليه السلام : « إنّ ما لم يزل لا يكون مفعولاً » .

قال سليمان : ليس الأشياء إرادة ، ولم يرد شيئاً .

قال عليه السلام : « وَسَوَسْتَ يا سليمان ! فقد فعل وخلق ما لم يرد خلقه وفعله ؟ ! وهذه صفة ما لا يدري ما فعل ، تعالى الله عن ذلك . . »

ثم أعاد الكلام إلى أن قال عليه السلام : « فالإرادة محدثة وإلاّ فمعه غيره » (١٤٨) .

قال العلامة المجلسي رحمه الله :

حكم عليه السلام في هذا الخبر مراراً بأنه لا يكون قديم سوى الله ، وأنه لا يعقل التأثير بالإرادة والاختيار في شيء لم يزل معه (١٤٩) .

* روى الصدوق رحمه الله - في ذكر مجلس الرضا عليه السلام مع أهل الأديان وأصحاب المقالات - فقال عمران الصابي : أخبرني عن الكائن الأول وعما خلق ؟

قال عليه السلام :

« سألت فافهم . . ! أمّا الواحد فلم يزل واحداً كائناً لا شيء معه بلا حدود ولا أعراض ولا يزال كذلك ، ثم خلق الخلق مبتدعاً مختلفاً بأعراض وحدود مختلفة ، ولا في شيء أقامه . . . »

إلى أن قال له عمران : يا سيدي ألا تخبرني عن الخالق إذا كان واحداً لا شيء غيره ولا شيء معه أليس قد تغير بخلقه الخلق ؟

قال الرضا عليه السلام :

« لم يتغير عزّوجلّ بخلق الخلق ولكن الخلق يتغير بتغييره . . . » .

إلى أن قال : يا سيدي ألا تخبرني عن الله عزّوجلّ هل يوحد بحقيقة أو يوحد بوصف ؟

قال الرضا عليه السلام :

« إنّ الله المبدئ الواحد الكائن الأول لم يزل واحداً لا شيء معه ، فرداً لا ثاني معه لا معلوماً ولا مجهولاً ولا محكماً ولا متشابهاً ولا مذكوراً ولا منسياً ولا شيئاً يقع عليه اسم شيء من الأشياء غيره ، ولا من وقت كان ، ولا إلى وقت يكون ، ولا بشيء قام ، ولا إلى شيء يقوم ، ولا إلى شيء استند ، ولا في شيء استكن ، وذلك كله قبل الخلق إذ لا شيء غيره » (١٥٠) .

قال العلامة المجلسي رحمه الله :

بيان : « لا في شيء أقامه . . » أي في مادّة قديمة كما زعمته الفلاسفة . . . هل يوحد بحقيقة . . . » فأجاب عليه السلام بأنه سبحانه يعرف بالوجه التي هي محدثة في أذهاننا وهي مغايرة لحقيقته تعالى .

وما ذكره أولاً لبيان أنه قديم أزلي والقديم يخالف المحدثات في الحقيقة ، وكل شيء غيره فهو حادث .

وقوله عليه السلام : « لا معلوماً . . » تفصيل وتعميم للثاني أي ليس معه غيره ، لا معلوم ولا مجهول ، والمراد بالمحكم ما يعلم حقيقته وبالمتشابه ضده .

ويحتمل أن يكون إشارة إلى نفي قول من قال بقدم القرآن ، فإن المحكم والمتشابه يطلقان على آياته (١٥١) .

أقول : يظهر ممّا ذكرنا من الروايات أنّ قوله : « ولا يزال كذلك . . » يرجع إلى قوله : « بلا حدود ولا أعراض » لا إلى مجموع ما تقدّم كي يوهّم صحة تأويل قولهم صلوات الله عليهم : « كان الله ولا شيء معه » (١٥٢) بالمعنى الرتيبة .
وأضف إلى ذلك أن قوله عليه السلام : « ثم خلق . . » في الرواية التي مرّ ذكرها يشير إلى الترتيب الزمنيّ وإن تقريره عليه السلام لقول السائل حينما قال : « إذا كان واحداً لاشيء غيره . . » فيه إشارته إلى الغيرية الحقيقية .

* في الاحتجاج والتفسير المنسوب إلى الإمام أبي محمد العسكري عن آبائه عليهم السلام قال :

« احتجّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على الدهريّة ، فقال : ما الذي دعاكم إلى القول بأنّ الأشياء لا بدّ لها ، وهي دائمة لم تزل ولا تزال ؟ » .

فقالوا : لأنّنا لا نحكم إلّا بما نشاهد ، ولم نجد للأشياء حدثاً فحكمنا بأنّها لم تزل ، ولم نجد لها انقضاء وفناء فحكمنا بأنّها لا تزال .

فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم :

« أفوجدتم لها قدماً أم وجدتم لها بقاء أبداً ؟ »

« فإن قلتم إنكم وجدتم ذلك أنهضتم لأنفسكم أنكم لم تزالوا على هيئتكم وعقولكم بلا نهاية ولا تزالون كذلك ! »

« ولئن قلتم هذا دفعتم العيان وكذبكم العالمون الذين يشاهدونكم » .

قالوا : بل لم نشاهد لها قدماً ولا بقاء أبداً . . !

قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم :

« فليمر صرتم بأن تحكموا بالقدم والبقاء دائماً لأنكم لم تشاهدوا حدوثها وانقضائها أولى من تارك التميز لها مثلكم ، فيحكم لها بالحدوث والانقضاء والانقطاع لأنّه لم يشاهد لها قدماً ولا بقاء أبداً ، أولستم تشاهدون الليل والنهار وأحدهما قبل الآخر ؟ »

فقالوا : نعم .

فقال : « أترونهما لم يزالا ولا يزالان ؟ »

فقالوا : نعم .

فقال : « أفيجوز عندكم اجتماع الليل والنهار ؟ »

فقالوا : لا .

فقال صلى الله عليه وآله وسلم : « فإذا ينقطع أحدهما عن الآخر فيسبق أحدهما ويكون الثاني جارياً بعده » .

قالوا : كذلك هو .

فقال : « قد حكمتكم بحدوث ما تقدّم من ليل ونهار ولم تشاهدوهما فلا تنكروا الله قدره » .

ثمّ قال صلى الله عليه وآله وسلم : « أتقولون ما قبلكم من الليل والنهار متناه أم غير متناه ؟

فإن قلتم : إنه غير متناه فقد وصل إليكم آخر بلا نهاية لأوّله .

وإن قلتم : إنه متناه فقد كان ولا شيء منهما » .

قالوا : نعم .

قال لهم : « أفلمن إن العالم قديم ليس بمحدث وأنتم عارفون بمعنى ما أقررتم به وبمعنى ما جحدموه ؟ »

قالوا : نعم .

قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « فهذا الذي تشاهدونه من الأشياء بعضها إلي بعضي يفتقر ، لأنه لا قوام للبعض إلا بما يتصل به كما ترى البناء محتاجاً بعض أجزائه إلى بعض ، وإلا لم ينسق ولم يستحكم ، وكذلك سائر ما يرى » .

قال صلى الله عليه وآله وسلم : « فإن كان هذا المحتاج بعضه إلى بعض لقوته وتمامه هو القديم ، فأخبروني أن لو كان محدثاً كيف كان يكون ؟ وكيف إذا كانت تكون صفته ؟ »

قال عليه السلام : « فُهِتُوا وعلموا أنهم لا يجدون للمحدث صفة يصفونه بها إلا وهي موجودة في هذا الذي زعموا أنه قديم .

فوجموا وقالوا : سننظر في أمرنا » (١٥٣) .

أقول : استدللّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على حدوث العالم بثلاثة طرق :

الأول : بما يشاهد من الليل والنهار واختلافهما وتقدمهما وتأخرهما ، فإن التقدم والتأخر يلزمان الأوليّة والآخريّة ، وهذا دليل الحدوث .

الثاني : بالحدث اليومي ؛ لأنه إن كان متناهيّاً فهو مسبوق بعدمه وإلا يلزم اتصاف الحادث بآخر بلا اتصاف بأول ، مع أنهما متضائفان ، وتحقق أحدهما دون الآخر محال .

الثالث : بتذكّر أوصاف القديم والحدث ، فما يشاهد من التغيّر والتبدل والزوال والفناء والاحتياج فهو دليل على حدوثه ، وإلا فإن كان هذا المحتاج قديماً فكيف يكون لو كان حادثاً ؟ !

* روى الكليني رحمه الله عن أبي عبد الله عليه السلام أنّ أمير المؤمنين عليه السلام . . . قام خطيباً فقال :

« الحمد لله الواحد الأحد الصمد المتفرد الذي لا من شيء كان ، ولا من شيء خلق ما كان . . . ولا يتكأده صنع شيء كان ، إنما قال - لما شاء - كن فكان ، ابتدع ما خلق بلا مثال سبق ، ولا تعب ولا نصب ، وكل صانع شيء فمن شيء صنع ، والله لا من شيء صنع ما خلق . . . » (١٥٤) .

أقول : فرّق الإمام عليه السلام في هذا الحديث الشريف بين صنع الله تعالى الذي يكون لا من شيء وبين صنع غيره تعالى الذي يكون من شيء ، حيث قال عليه السلام : « كل صانع شيء فمن شيء صنع والله لا من شيء صنع ما خلق » .

ولا يخفى أنّ هذا الحديث نصّ في أنّ المراد من « خلق » و« صنع » و« أبدع » بالنسبة إليه تعالى هو المعنى المستفاد من ظاهري الآيات ، فهذه الكلمات ظاهرة في الخلق الابتدائي . . أي الخلق لا من شيء ، بل نص فيه بملاحظة الروايات المذكورة .

وعلى هذا : فإنّ استعمال هذه الكلمات في الخلق من شيء لا بدّ وأن يكون مع وجود قريئة ، كما في قوله تعالى : « وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ » (١٥٥) فإنّ قوله تعالى : « مِنْ طِينٍ » شاهد على عدم كون الخلق ابتدائياً .

* روى الصدوق رحمه الله - مسنداً - عن أبي الحسن الرضا عليه السلام أنه قال :

« المشيئة والإرادة من صفات الأفعال ، فمن زعم أن الله تعالى لم يزل مريداً شائياً فليس بموحد »^(١٥٦).

قال العلامة المجلسي رحمه الله^(١٥٧) :
بيان : لعلّ الشرك باعتبار أنّه إذا كانت الإرادة والمشيئة أزليّتين فالمراد
والمشيئيّ أيضاً يكونان أزليّين ، ولا يعقل التأثير في القديم ، فيكون إلهاً ثانياً كما مرّ
مراراً .

أو أنّهما لمّا لم يكونا عين الذات ، فكونهما دائماً معه سبحانه يوجب إلهين آخرين
بتقريب ما مرّ .

ويؤيد الأوّل ما رواه في التوحيد - أيضاً - عن عاصم بن حميد ، عن أبي عبد الله
عليه السلام قال : قلت له : لم يزل الله مريداً ؟ فقال : « إنّ المريد لا يكون إلّا لمراد معه بل
لم يزل الله عالماً قادراً ثمّ أراد »^(١٥٨) .

قال السيد الخوئي رحمه الله في بحث الإرادة :

إنّ قوله عليه السلام في الصحيحة المتقدمة : « إنّ المريد لا يكون إلّا المراد معه »
إشارة إلى أنّ الإرادة الإلهية لو كانت ذاتية لزم قدم العالم وهو باطل ، ويؤيد هذا رواية
الجعفري عن الرضا عليه السلام : « فمن زعم أن الله لم يزل مريداً شائياً فليس بموحد » فانه
صريح في أنّ إرادته ليست عين ذاته كالعلم ، والقدرة ، والحياة .^(١٥٩)

ملحوظة :

لا يخفى على من راجع الأخبار والأحاديث أنّ الإرادة والمشيئة من صفات الفعل
التي يصح سلبها عنه تعالى في الأزل ،^(١٦٠) ولا يلزم منه نقص ، لا من صفات الذات
المعتبرة له في الأزل مثل العلم والقدرة فإن نفيها عنه تعالى يوجب النقص فيه للزوم
الجهل والعجز .

وقد دلّت الروايات الكثيرة على أنّ فاعليّته تعالى للأشياء إنّما هي بالإرادة
والمشيئة لا بالذات ،^(١٦١) وإلا يلزم أن يكون الله تعالى موجباً في فعله ؛ لأنّ تخلف ما
بالذات عن الذات محال .

فاذا كانت الإرادة والمشيئة محدثة ، وجميع الأشياء موجودة بالإرادة والمشيئة
فهي أولى بالحدوث .

وهذا دليل مستقل في اثبات حدوث العالم بالمعنى الذي ذكرناه .

* روى الصدوق رحمه الله - مسنداً - عن الحسين بن خالد ، قال : سمعت الرضا
عليّ بن موسى عليهما السلام يقول :

« لم يزل الله تبارك وتعالى عليماً قادراً حياً قديماً سميعاً بصيراً . . »

فقلت له : يا ابن رسول الله ! إنّ قوماً يقولون : إنه عزّوجلّ لم يزل عالماً بعلم . .
وقادراً بقدرة . . وحياً بحيا . . وقديماً بقدم . . وسميعاً بسمع . . وبصيراً ببصر . . ! !

فقال عليه السلام :

« من قال ذلك ودان به فقد اتخذ مع الله آلهةً أخرى وليس من ولايتنا على شيء » .

ثم قال عليه السلام :

« لم يزل الله عليهما قادرا حياً قديماً سميعاً بصيراً لذاته . . تعالى عما يقول المشركون والمشبّهون علواً كبيراً . . » (١٦٣) .

* روى الصدوق رحمه الله - مسنداً - عن أبي عبد الله عليه السلام ، أنه كان يقول :

« . . الحمد لله الذي كان إذ لم يكن شيء غيره وكوّن الأشياء فكانت كما كوّنها ، وعلم ما كان وما هو كائن » (١٦٣) .

* وقال أمير المؤمنين عليه السلام :

« . . المعروف من غير رؤية ، والخالق من غير رؤية ، الذي لم يزل قائماً دائماً ، إذ لا سماء ذات أبراج ، ولا حجب ذات أرتاج ، ولا ليل ذات داج ، ولا بحر ذات ساج ، ولا جبل ذو فجاج ، ولا فج ذو إعوجاج ، ولا أرض ذات مهاد ، ولا خلق ذو اعتماد ، ذلك مبتدع الخلق ووارثه وإله الخلق ورازقه » (١٦٤) .

قال العلامة المجلسي رحمه الله :

أبدعت الشيء وابتدعته . . : أي استخرجته وأحدثته ، و « الابتداع » الخلق على غير مثال ، و « وارثه » أي الباقي بعد فنائهم ، والمالك لما ملكوا ظاهراً ، ولا يخفى صراحته في حدوث العالم (١٦٥) .

* سأل حرمان أبا جعفر عليه السلام عن قول الله تبارك وتعالى : « بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ » .

قال عليه السلام : « إِنَّ اللَّهَ ابْتَدَعَ الْأَشْيَاءَ كُلَّهَا عَلَى غَيْرِ مِثَالٍ كَانَ ، وَابْتَدَعَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَكُنْ قَبْلَهُنَّ سَمَاوَاتٌ وَلَا أَرْضُونَ ، أَمَا تَسْمَعُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : « كَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ » (١٦٦) ؟ ! »

* روى الكليني عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال :

« الحمد لله الذي لا يموت ولا تنقضي عجائبه ، لأنه كلّ يوم هو في شأن من إحداث بديع لم يكن . . أتقن ما أراد خلقه من الأسباب كلّها لا بمثال سبق إليه ، ولا لغوب دخل عليه في خلق ما خلق لديه ، ابتداءً ما أراد ابتدأه ، وأنشأ ما أراد إنشاءه على ما أراد من الثقلين ليعرفوا بذلك ربوبيته . . » (١٦٧) .

* وفي خطبة له عليه السلام - يذكر فيها ابتداء خلق السماوات والأرض وخلق آدم عليه السلام - :

« الحمد لله الذي لا يبلغ مدحته القائلون . . . أنشأ الخلق انشاءً ، وابتدأه ابتداءً بلا روية أجالها . . . عالماً بها قبل ابتدائها . . » (١٦٨) .

* عن الحسن بن علي عليهما السلام :

« الحمد لله الذي لم يكن له أول معلوم ولا آخر متناه . . . خلق الخلق فكان بديعاً بديعاً ، ابتداءً ما ابتدع وابتدع ما ابتدأ ، وفعل ما أراد وأراد ما استزاد ، ذلكم الله رب العالمين » (١٦٩) .

قال العلامة المجلسي رحمه الله :

الابتداع . . : إيجاد بلا مادة أو بلا مثال .

* وجاء في دعاء يوم عرفة لمولانا زين العابدين علي بن الحسين عليهما السلام :

« . . أنت الله لا إله إلا أنت ، أنشأت الأشياء من غير سنخ ، وصورتها ما صورت من غير مثال ، وابتدأت المتبدعات بلا احتذاء . . أنت الذي ابتداء واخترع واستحدث وابتدأ وأحسن صنع ما صنع ، سبحانه من لطيف ما أطفك . . »^(١٧٠) .

* وفي دعاء آخر ليوم عرفة :

« . . ولك الحمد قبل أن تخلق شيئاً من خلقك وعلى بدء ما خلقت إلى انقضاء خلقك »^(١٧١) .

* روى الكليني رحمه الله - بسنده - عن محمد بن زيد ، قال : جئت إلى الرضا عليه السلام أسأله عن التوحيد فأملى علي :

« الحمد لله فاطر الأشياء إنشاءً ، ومبتدعها ابتداءً بقدرته وحكمته ، لا من شيء فيبطل الاختراع ، ولا لعل فلا يصح الابتداء ، خلق ما شاء كيف شاء ، متوحداً بذلك لإظهار حكمته وحقيقة ربوبيته . . »^(١٧٢) .

* عن أبي الحسن الرضا عليه السلام :

« الحمد لله الملهم عباده الحمد ، وفاطرهم على معرفة ربوبيته ، الدالّ على وجوده بخلقه ويحدث خلقه على أزليته . . . خالق إذ لا مخلوق ، ورب إذ لا مربوب ، وإله إذ لا مألوه ، وكذلك يوصف ربنا ، وهو فوق ما يصفه الواصفون »^(١٧٣) .

* روى الصدوق رحمه الله - مسنداً - عن محمد بن أبي عمير ، قال : دخلت على سيدي موسى بن جعفر عليهما السلام فقلت له : يابن رسول الله ! علمني التوحيد .

فقال :

« . . وهو الأوّل الذي لا شيء قبله ، والآخر الذي لا شيء بعده ، وهو القديم وما سواه مخلوق محدث ، تعالى عن صفات المخلوقين علواً كبيراً »^(١٧٤) .

* روى الطبريسي أنه سئل أبو الحسن علي بن محمد عليهما السلام عن التوحيد ، فقل : لم يزل الله وحده لا شيء معه ثم خلق الأشياء بديعاً ، واختار لنفسه أحسن الأسماء ؟ أو لم تزل الأسماء والحروف معه قديمة ؟ !

فكتب :

« لم يزل الله موجوداً ثم كوّن ما أراد . . »^(١٧٥) .

* روى الصدوق رحمه الله بإسناده عن أبي جعفر عليه السلام قال :

« إنّ الله تبارك وتعالى كان ولا شيء غيره . . »^(١٧٦) .

* روى الصدوق رحمه الله - مسنداً - عن جعفر بن محمد عليهما السلام أنه كان يقول :

« الحمد لله الذي كان قبل أن يكون كان . . . بل كَوَّن الأشياء قبل كونها فكانت كما كَوَّننا ، علم ما كان وما هو كائن ، كان إذ لم يكن شيء ولم ينطق فيه ناطق فكان إذ لا كان » (١٧٧) .

قال العلامة المجلسي رحمه الله : يدلّ الخبر على حدوث العالم .

* روى الصدوق رحمه الله - مسنداً - عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام : قال : سمعته يقول :

« كان الله ولا شيء غيره ، ولم يزل عالماً بما كَوَّن ، فعلمه به قبل كَوْنه كعلمه به بعد ما كَوْنه » (١٧٨) .

* روى الصدوق رحمه الله - مسنداً - عن علي بن مهزيار قال : كتب أبو جعفر عليه السلام إلى رجل بخطه وقرأته في دعاء كتب به أن يقول :

« يا ذا الذي كان قبل كل شيء ، ثم خلق كل شيء ثم يبقى ويفنى كل شيء ، ويا ذا الذي ليس في السماوات العلى ولا في الأرضين السفلى ولا فوقهن ولا بينهن ولا تحتهن إله يعبد غيره » (١٧٩)

* روى الصدوق رحمه الله - مسنداً - عن أمير المؤمنين علي عليه السلام أنه قال :

« الحمد لله الذي لا من شيء كان ولا من شيء كَوَّن ما قد كان ، مستشهد بحدوث الأشياء على أزليته ، وبما وسّمها به من العجز على قدرته ، وبما اضطرّها إليه من الفنا على دوامه . . . مستشهد بكلية الأجناس على ربوبيته وبعجزها على قدرته وبفطورها على قدمته » (١٨٠) .

قال العلامة المجلسي رحمه الله :

بيان : قوله عليه السلام : « ولا من شيء كَوَّن ما قد كان . . . » ردّ على من يقول بأنّ كل حادث مسبوق بالمادة ، « المستشهد بحدوث الأشياء على أزليته . . . »
الاستشهاد : طلب الشهادة أي طلب من العقول بما بين لها من حدوث الأشياء
الشهادة على أزليته ، أو من الأشياء أنفسها بأن جعلها حادثة فهي بلسان حدوثها تشهد على أزليته . . . (١٨١) .

أقول : لا يخفى أنّ حمل قولهم صلوات الله عليهم : « كان الله ولا شيء معه » على نفي المعية في الرتبة لا في التحقق والواقع مخالف لظاهر هذا الكلام ، ولما هو صريح الروايات المذكورة وغيرها .

* روى السيد ابن طاووس رحمه الله - مسنداً - عن الحارث بن عمير ، عن جعفر بن محمد ، عن آبائه ، عن أمير المؤمنين عليهم السلام قال : « علّمني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هذا الدعاء وذكر له فضلاً كثيراً :

« الحمد لله الذي لا إله إلا هو . . . والباقي بعد فناء الخلق . . . كنت إذ لم تكن سماء مبنية ولا أرض مدحية ولا شمس مضيئة . . . كنت قبل كل شيء وكونت كل شيء وابتدعت كل شيء . . . » (١٨٢)

* وروى - أيضاً - عن أمير المؤمنين عليه السلام في الدعاء المعروف :

« . . . وأنت الجبار القدوس الذي لم تزل أزلياً دائماً في الغيوب وحدك ليس فيها غيرك ، ولم يكن لها سواك . . . » (١٨٣) .

* وأيضاً روى عنه في دعاء علّمه جبرئيل النبي صلى الله عليه وآله وسلم :

« . . الأول والآخر والكائن قبل كل شيء والمكوّن لكل شيء ، والكائن بعد فناء كل شيء . . » (١٨٤) .

* روى الكليني رحمه الله ، بإسناده عن زرارة قال : قلت لأبي جعفر عليه السلام :
كان الله ولا شيء ؟

قال : « نعم كان ولا شيء » .

قلت : فأين كان يكون ؟

قال : - وكان متكئاً فاستوى جالساً وقال - : « أحلت - يا زرارة ! - وسألت عن المكان إذ لا مكان » (١٨٥) .

* روى الصدوق رحمه الله - مسنداً - عن أبي عبد الله عليه السلام قال :

« . . الحمد لله الذي كان قبل أن يكون كان ، لم يوجد لوصفه كان . . . كان إذ لم يكن شيء ولم ينطق فيه ناطق فكان إذ لا كان » (١٨٦) .

* روى الصدوق رحمه الله - مسنداً - عن أبي عبد الله ، عن أبيه عليهما السلام
قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم - في بعض خطبه - :

« الحمد لله الذي كان في أوليته وحدانياً . . . ابتدع ما ابتدع وأنشأ ما خلق على غير مثال كان سبق لشيء مما خلق ، ربنا القديم بلطف ربوبيته ، وبعلم خبره فتق وبإحكام قدرته خلق جميع ما خلق . . » (١٨٧) .

* عن أمير المؤمنين عليه السلام :

« الحمد لله الذي لا يبلغ مدحته القائلون . . . كائن لا عن حدث ، موجود لا عن عدم . . . متوحد إذ لا سكن يستأنس به ولا يستوحش لفقده ، أنشأ الخلق انشاءً وابتدأه ابتداءً . . » (١٨٨) .

قال العلامة المجلسي رحمه الله : « كائن لا عن حدث ، موجود لا عن عدم . . »
ظاهرة الاختصاص به سيحانه وحدث ما سواه ، وكذا قوله عليه السلام : « متوحد إذ لا سكن يستأنس به . . » يدل على حدوث العالم .

والإنشاء : الخلق ، والفرق بينه وبين الابتداء : بأنّ الإنشاء كالخلق أعمّ من
الابتداء قال تعالى : « خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ صَلْصَالٍ » (١٨٩) ، والابتداء : الخلق من غير سبق مادة
ومثال ، وإن لم يفهم هذا الفرق من اللغة لحسن التقابل حينئذ وإن أمكن التأكيد . .
(١٩٠) .

* روى الكليني رحمه الله - بسنده - عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر
عليه السلام قال : سمعته يقول :

« كان الله عزّ وجلّ ولا شيء غيره ، ولم يزل عالماً بما يكون ، فعلمه به قبل كونه كعلمه به بعد كونه » (١٩١) .

* وأيضاً روى الكليني - بسنده - عن فضيل بن سكرة ، قال : قلت لأبي جعفر
عليه السلام : جعلت فداك إن رأيت أن تعلّمني هل كان الله جلّ وجهه يعلم قبل أن
يخلق الخلق أنه وحده ؟ فقد اختلف مواليك ، فقال بعضهم : قد كان يعلم قبل أن يخلق
شيئاً من خلقه . . ! وقال بعضهم : إنما معنى يعلم يفعل فهو اليوم يعلم أنه لا غيره
قبل فعل الأشياء . . ! فقالوا : إن أثبتنا أنه لم يزل عالماً بأنّه لا غيره فقد أثبتنا معه غيره
في أزليته ؟ فإن رأيت يا سيدي أن تعلّمني ما لا أعدهو إلى غيره ؟

فكتب عليه السلام :

« ما زال الله عالماً تبارك وتعالى ذكره » (١٩٣) .

* وروى الكليني رحمه الله - بسنده - عن جعفر بن محمد بن حمزة قال : كتبت إلى الرجل عليه السلام أسأله : إن مواليك اختلفوا في العلم ، فقال بعضهم : لم يزل الله عالماً قبل فعل الأشياء ، وقال بعضهم : لا نقول لم يزل الله عالماً لأن معنى يعلم يفعل ، فان أثبتنا العلم فقد أثبتنا في الأزل معه شيئاً ، فإن رأيت جعلني الله فداك أن تعلمني من ذلك ما أقف عليه ولا أجوزه ؟

فكتب عليه السلام بخطه :

« لم يزل الله عالماً تبارك وتعالى ذكره » (١٩٣) .

قال العلامة المجلسي رحمه الله في بيانه :

يدلّ هذا الخير عليّ أنه كان معلوماً عند الأصحاب أنه لا يجوز أن يكون شيء مع الله في الأزل ، ولما توهموا أن العلم يستلزم حصول صورة ، نفوا العلم في الأزل لئلا يكون معه تعالى غيره قياساً على الشاهد ، فلم يتعرض عليه السلام لإبطال توهمهم ، وأثبت العلم القديم له تعالى .

وبالجملة ؛ هذه الأخبار صريحة في أن المخلوقات كلّها مسبوقة بعدم يعلمها سبحانه في حال عدمها (١٩٤) .

وهنا روايات مثل :

* قوله عليه السلام :

« خلق الخلق على غير تمثيل . . » (١٩٥) .

* وقوله عليه السلام :

« يا من خلق الخلق بغير مثال . . » (١٩٦) .

* وقوله عليه السلام :

« الحمد لله الذي خلق الخلق على غير مثال . . » (١٩٧) .

* وقوله عليه السلام :

« . . ابتدع الخلق على غير مثال امتثله . . » (١٩٨) .

* وقوله عليه السلام :

« . . أنشأ الخلق إنشاءً وابتدأه ابتداءً بلا روية أجالها ولا تجربة . . » (١٩٩) .

* وقوله عليه السلام :

« . . لا يقال له كان بعد أن لم يكن فتجري عليه الصفات المحدثات . . » (٢٠٠) .

* وقوله عليه السلام :

« الدالّ على قدمه بحدوث خلقه ، ويحدث خلقه على وجوده . . . مستشهد بحدوث الأشياء على أزليته » (٢٠١) .

* وقوله عليه السلام :

« الحمد لله . . . مخرج الموجود من العدم والسابق الأزلية بالقدم . . . » (٢٠٢) .

وفي المقام روايات أخرى ولكن اكتفينا بهذا المقدار خشية الاطالة وملل القارئ .

تنبيه :

وبعد كل هذا وغيره ، فلا نحسب أن الروايات هذه تحتاج الى بيان إذ هي تبيان ، ومع ذلك لسائل أن يقول :

هل يصحّ تأويل جميع هذه النصوص الصريحة على خلاف ظاهرها ؟ !

وهل كان بإمكان الأحاديث أن تبين المقصود بأكثر ممّا بينت ؟ !

هل يستطيع أحد تبين وجود الأشياء بعد عدمها بأصرح من هذه التعابير :

كقوله عليه السلام : « إنّ الشيء إذا لم يكن أزليّاً كان محدثاً وإذا لم يكن محدثاً كان أزليّاً . . . ألا تعلم أنّ ما لم يزل لا يكون مفعولاً ، وقديماً وحديثاً في حالة واحدة » .

وقوله عليه السلام : « كيف يكون خالقاً لمن لم يزل معه » .

وقوله عليه السلام : « لو كان (أي الكلام) قديماً لكان إلهاً ثانياً » .

وقوله عليه السلام : « لم يخلق الأشياء من أصول أزليّة » .

وقوله عليه السلام : « لو كان أوّل ما خلق من خلقه الشيء من الشيء إذا لم يكن له انقطاع أبداً ولم يزل الله إذاً ومعه شيء » .

وقوله عليه السلام : « من زعم أنهم لم يزلن معه فقد أظهر أنّ الله ليس بأوّل قديم ، ولا واحد ، وأنّ الكلام لم يزل معه وليس له بدء ، وليس بإله » .

وغيرها من الأحاديث » .

ولنا أن نتسائل بعد هذا لو لم تكن هذه صريحة في المطلوب فما هو اللفظ الصريح إذا . . ؟ !

فائدة : قال العلامة المجلسي رحمه الله :

إذا أمعنت النظر فيما قدّمناه وسلكت مسلك الإنصاف ونزلت عن مطيّة التعنّت والاعتساف حصل لك القطع من الآيات المتطافرة والأخبار المتواترة - الواردة بأساليب مختلفة وعبارات متفننة - من اشتغالها على بيانات شافية ، وأدلة وافية بالحدوث بالمعنى الذي أسلفناه .

ومن تتبّع كلام العرب وموارد استعمالاتهم وكتب اللغة يعلم أنّ « الإيجاد » و« الإحداث » و« الخلق » و« الفطر » و« الإبداع » و« الاختراع » و« الصنع » و« الإبداء » . لا تطلق إلا على الإيجاد بعد العدم .

وقال المحقق الطوسي رحمه الله في شرح الإشارات :

إنّ أهل اللغة فسّروا الفعل بإحداث شيء .

وقال أيضاً :

الصنع : إيجاد شيء مسبوق بالعدم ، وفي اللغة : الإبداع : الإحداث ومنه : البدعة لمحدثات الأمور ، وفسّروا الخلق بإبداع شيء بلا مثال سابق .

وقال ابن سينا - في رسالة الحدود - :

الإبداع اسم مشترك لمفهومين : أحدهما تأسيس شيء لا عن شيء ولا بواسطة شيء ، والمفهوم الثاني : أن يكون للشيء وجود مطلق عن سبب بلا متوسط ، وله في ذاته أن يكون موجوداً وقد أفقد الذي في ذاته إفقاداً تاماً .

ونقل في الملل والنحل عن ثاليس الملطّي أنه قال :

الإبداع هو تأسيس ما ليس بأيس فإذا كان مؤسس الأيسات فالتأسيس لا من شيء متقادم (إنتهى) .

ومن تتبّع الآيات والأخبار لا يبقى له ريب في ذلك كقوله : « لا من شيء فيبطل الاختراع ولا لعة فلا يصح الابتداء » مع أنه قد وقع التصريح بالحدوث بالمعنى المعهود في أكثر النصوص المتقدمة بحيث لا يقبل التأويل .

وبانضمام الجميع بعضها مع بعض يحصل القطع بالمراد ، ولذا ورد أكثر المطالب الأصولية الاعتقادية كالمعاد الجسماني وإمامة أمير المؤمنين عليه السلام وأمثالهما في كلام صاحب الشريعة بعبارات مختلفة وأساليب شتّى ، ليحصل الجزم بالمراد من جميعها ، مع أنها اشتملت على أدلة مجملة من تأمل فيها يحصل له القطع بالمقصود^(٢٠٣) .

إيضاح بعض الأحاديث المشتبهة

فإن قيل : ما تقول في قولهم عليهم السلام : « يا دائم الفضل على البرية . . »^(٢٠٤) و« . . يا قديم الإحسان . . »^(٢٠٥) و« . . يا قديم الفضل . . »^(٢٠٦) ونحوها ؛ فإن قدم الفضل والإحسان يستلزم قدم العالم ؛ لأن الفضل والإحسان يقتضيان الشيء الذي يفضل ويحسن عليه .

قلنا : إنّ الآيات المتطافرة والأحاديث المتواترة التي أثبتنا بها حدوث العالم تعتبر من المحكمات وأنّ ما يخالفها يعد من المتشابهات ، وقد ثبت في محله لزوم إرجاع المتشابهات إلى المحكمات . ولا شبهة في أن المراد من القدم في هذه الأحاديث هو القدم الإضافي لا الحقيقي ، ومعناه أنه تعالى كثير الإحسان والفضل .

وأيضاً قد ثبت في بحث تعارض النص والظاهر من علم الأصول لزوم تقديم النص على الظاهر فيما لو كان أحد الدليلين قطعياً ونصاً في أمر وكان الدليل المخالف ظاهراً فيه .

وحينئذ فلا بد من التصرف في ظاهر هذه الأحاديث وحملها على القدم العرفي والإضافي أو طرحها إن لم يمكن توجيهها أو تأويلها لأن الظهور لا يصادم البرهان .

وأضف إلى ذلك أن قوله عليه السلام : « يا دائم الفضل على البرية . » لا يثبت دوام البرية بل يثبت دوام الفضل على البرية ، ومعنى ذلك أن فضله على البرية لم ينقطع في ما لو كانت البرية موجودة فهو معنى إضافي لا حقيقي .

إن قلت : ورد في بعض الأحاديث « إن الله خلقنا من نور عظمته »^(٢٠٧) و « إن الله عزوجل خلق محمداً وعلياً والأئمة الأحد عشر من نور عظمته »^(٢٠٨) ولا شك في أنه تعالى قديم أزلي فلا بد أن تكون أنوارهم عليهم السلام أيضاً قديمة ؛ لأنها خلقت من نور عظمته تعالى .

قلت : والجواب عن ذلك بوجه :

الأول : بعد إثبات حدوث جميع ما سوي الله - بالمعنى الذي ذكرناه - بالآيات المتظافرة والأحاديث المتواترة القطعية فلا بد من إرجاع التشابهات إليها ، مضافاً إلى أن الظهور - على فرض تسليمه - لا يصادم البرهان والنص .

الثاني : بعد التصريح الوارد في الأحاديث الكثيرة بأن نورهم عليهم السلام مسبوق بالعدم فلا بد من توجيه هذه الأحاديث وأمثالها بأن إضافة النور إليه تعالى تشريعية ، ومعناها أن النور المذكور هو شيء حادث مخلوق ، ولكنه تعالى أضافه لنفسه للتشريف والتكريم وهو من قبيل إضافته تعالى الكعبة والروح إلى نفسه .

* كما روى الكليني رحمه الله - بسنده - عن محمد بن مسلم قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عما يروون : إن الله خلق آدم على صورته .

فقال :

« هي صورة محدثة مخلوقة واصطفاه الله واختارها على سائر الصور المختلفة فأضافها إلى نفسه كما أضاف الكعبة إلى نفسه ، والروح إلى نفسه ، فقال « بيتي » ، « ونفخت فيه من روحي »^(٢٠٩) .

* وروى الصدوق رحمه الله - بسنده - عن محمد بن مسلم ، قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن قول الله عزوجل : « وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي »^(٢١٠) .

قال :

« روح اختاره الله واصطفاه وخلقاه وأضافه إلى نفسه وفضله على جميع الأرواح ، فأمر فنُفخ منه في آدم عليه السلام »^(٢١١) .

* وروى الكليني رحمه الله - بسنده - عن محمد بن مسلم ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله عزوجل : « وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي »^(٢١٢) : كيف هذا النفخ ؟

فقال :

« إِنَّ الرُّوحَ متحرِّكٌ كالرَّيحِ ، وإنَّما سُمِّيَ روحاً لأنه اشتقَّ اسمه من الريح ، وإنما أخرجه عن لفظة الريح ؛ لأنَّ الأرواحَ مجانسة للريح ، وإنما إضافه إلى نفسه لأنه اصطفاه على سائر الأرواح ، كما قال لَبِيتُ مِنَ الْبُيُوتِ : بَيْتِي ، ولرسولٍ من الرسل : خليلي . . وأشباه ذلك ، وكل ذلك مخلوق مصنوع محدث مربوب مدبر » (٢١٦) .

وأما الأحاديث الدالة على أنَّ نورهم : مسبوق بالعدم وليس بأزلي ، فمنها :

* ما روي عن أبي جعفر عليه السلام قال : « يا جابر ! كان الله ولا شيء غيره لا معلوم ولا مجهول ، فأول ما ابتدأ من خلقه أنَّ خلق محمدٌ صلى الله عليه وآله وسلم وخلقنا أهل البيت معه من نور عظمته فأوقفنا أظلة خضراء بين يديه حيث لا سماء ولا أرض ولا مكان ولا ليل ولا نهار ولا شمس ولا قمر . . » (٢١٤) .

* وعن أمير المؤمنين عليه السلام :

« كان الله ولا شيء معه فأول ما خلق نور حبيبه محمدٌ صلى الله عليه وآله وسلم » (٢١٥) .

* وعن محمد بن سنان ، قال : كنت عند أبي جعفر الثاني عليه السلام فأجريت اختلاف الشيعة فقال : يا محمد ! إنَّ الله تبارك وتعالى لم يزل متفرداً بوحديته ، ثم خلق محمدًا وعليًا وفاطمة فمكتوا ألف دهر ، ثم خلق جميع الأشياء فأشهدهم خلقها وأجرى طاعتهم عليها وفوض أمورها إليهم فهم يحلون ما يشاؤون ويحرمون ما يشاؤون ولن يشاؤوا إلا أن يشاء الله تبارك وتعالى .

ثم قال :

« يا محمد ! هذه الديانة التي من تقدّمها مرق ، ومن تخلف عنها محق ، ومن لزمها لحق . . خذها إليك يا محمد » (٢١٦) .

قال العلامة المجلسي رحمه الله : هذا الخبر صريح في حدوث جميع أجزاء العالم (٢١٧) .

* وأيضاً عن أبي جعفر عليه السلام قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام :

« إِنَّ الله تبارك وتعالى أحد واحد تفرد في وحدانيته ، ثم تكلم بكلمة فصارت نوراً ثم خلق من ذلك النور محمدًا صلى الله عليه وآله وسلم وخلقني وذريتي . . » (٢١٨) .

أقول : إنَّ هذه الأحاديث ونظائرها صريحة في أنَّه تعالى كان أحداً متفرداً ولم يكن معه شيء ثم أبدعهم وخلق أنوارهم عليهم السلام بعد أن لم يكونوا .

وكذلك هنالك أخبار ورد فيها التصريح بأنَّ « أول ما خلق الله نوره صلى الله عليه وآله وسلم » (٢١٩) فهي تدل على عدم وجود أي مخلوق قبله صلى الله عليه وآله وسلم (٢٢٠) .

الثالث : لا يمكن الاستدلال بهذا الأحاديث على قدم أنوارهم عليهم السلام ، لأنَّ مثل هذه التعابير قد وردت في غيرهم عليهم السلام .

* كما روى الصدوق رحمه الله بإسناده عن جابر بن عبد الله الأنصاري قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم :

« يا جابر ! . . . إنَّ الأنبياء والأوصياء مخلوقون من نور عظمة الله جلَّ ثناؤه يُودع الله أنوارهم أصلاً طيبة وأرحاماً طاهرة . . » (٢٢١) .

* وعن الصدوق رحمه الله أيضاً بإسناده عن المفضل بن عمر ، قال : قال أبو عبد الله عليه السلام :

« إِنَّ اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ خَلَقَ الْمُؤْمِنِينَ مِنْ نُورٍ عَظِيمَةٍ وَجَلالَ كِبَرِيَّائِهِ ، ^(٢٣٢) فَمَنْ طَعَنَ عَلَيْهِمْ أَوْ رَدَّ عَلَيْهِمْ قَوْلَهُمْ فَقَدْ رَدَّ اللَّهَ فِي عَرْشِهِ وَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا هُوَ شَرِكُ الشَّيْطَانِ » ^(٢٣٣) .

* روى رحمه الله أيضاً بإسناده عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال :
« شِيعَتُنَا مِنْ نُورِ اللَّهِ خَلَقُوا . . » ^(٢٣٤) .

* وعنه كذلك بإسناده ، عن أبي بصير ، عن الصادق عليه السلام قال :
« . . إنا إذا دخل علينا حزن أو سرور كان ذلك داخلًا عليكم ، ولأننا وإياكم من نور الله عزَّوجلَّ ، فجعلنا وطينتنا وطينتكم واحدة . . » ^(٢٣٥) .

قد يستشكل البعض بما روي عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال :
« إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى كَانَ وَلَا شَيْءٌ ^(٢٣٦) غَيْرُهُ ، نُورًا لَا ظِلَامَ فِيهِ ، وَصَادِقًا لَا كَذِبَ فِيهِ وَعَالَمًا لَا جَهْلَ فِيهِ ، وَحَيًّا لَا مَوْتَ فِيهِ . . وَكَذَلِكَ هُوَ الْيَوْمُ وَكَذَلِكَ لَا يَزَالُ أَبَدًا » ^(٢٣٧) .
إنَّ « كان » تامةٌ ، والجملة معطوفة عليها ، و « نوراً » مع ما بعده من المنصوبات أحوال لفاعل كان ، وعلى هذا فمعنى قوله : « وكذلك هو اليوم » إنه اليوم كان ولا شيء غيره ^(٢٣٨) .
فمع إرجاع قوله عليه السلام : « وكذلك هو اليوم » . . إلى قوله : « كان الله ولا شيء غيره » يفهم صحة تأويل قولهم صلوات الله عليهم : « كان الله ولا شيء معه » بالمعنى الرتبة .

قلت : ويمكن الجواب عنه بوجوه :

الأول : قوله عليه السلام : « نوراً » خبر كان و « الله » اسم كان .
وقوله : « لا شيء غيره » جملة معترضة بينهما ، وزيادة الواو حينئذ لا بأس بها .
واستفادة المعنى الذي قاله المستشكل مخالف للضرورة وأجنبي عن السياق ويناقض القرائن الموجودة في نفس الرواية ، والشاهد على هذا المعنى هو :

* ما روي عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام أنه قال :

« إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لَا تُقَدَّرُ قُدْرَتُهُ ، وَلَا يَقْدَرُ الْعِبَادُ عَلَى صِفَتِهِ ، وَلَا يَبْلُغُونَ كُنْهَ عِلْمِهِ وَلَا مَبْلَغَ عَظَمَتِهِ ، وَلَيْسَ شَيْءٌ غَيْرُهُ ، وَهُوَ نُورٌ لَيْسَ فِيهِ ظِلْمَةٌ ، وَصَدَقَ لَيْسَ فِيهِ كَذِبٌ ، وَعَدَلَ لَيْسَ فِيهِ جَوْرٌ ، وَحَقٌّ لَيْسَ فِيهِ بَاطِلٌ ، كَذَلِكَ لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ أَبَدَ الْأَبَدِينَ » ^(٢٣٩) .

* وأيضاً روي عن أبي إبراهيم موسى بن جعفر عليهما السلام أنه قال :

« إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى كَانَ لَمْ يَزَلْ بِلَا زَمَانَ وَلَا مَكَانَ وَهُوَ الْآنَ كَمَا كَانَ » ^(٢٤٠) .

الثاني : إنَّ الواو حالية ، فجملة : « ولا شيء غيره » حالية ، وقوله : « نوراً » خبر كان ، وقوله : « كذلك هو اليوم » يرجع إلى قوله : « نوراً لا ظلام فيه ، وصادقاً لا كذب فيه ، وعالمًا لا جهل فيه ، وحياً لا موت فيه » .

الثالث : ما أفاده بعض الأعلام : إنّ قوله : « كان ولا شيء غيره » جملة مستقلة ، وقوله : « نوراً . . . » جملة مستقلة أخرى بتقدير كان . . أي كان الله نوراً لا ظلام فيه . . وكذلك اليوم .

اقول : إنّ هذه الروايات وإن سلّمنا بظهور مضامينها على مراد الخصم إلّا أنه لا سبيل لنا سوى توجيهها وتأويلها ، لأنّها تعارض الآيات والروايات المتواترة ، واتفاق المليين على حدوث العالم ؛ بمعنى كونه بعد أن لم يكن ببعدية حقيقية لا الحدوث الذاتي كما ذهب إليه الفلاسفة ، ولا الثابت بالحركة الجوهرية ، ولا الحدوث الدهري ، ولا الحدوث الاسمي .

وعلى هذا لابدّ من توجيه ما يخالف المحكمات والنصوص القطعية واتّفاق جميع اهل الشرائع والأديان ، أو طرحه مع عدم تمكّن توجيهه كما هو واضح مسلم عند الكل (٢٣١) .

يا إخواني : هل يجترئ من يتّقي ربّه ومن لاح قلبه نور الإيمان أن يعرض عن جميع هذه الآيات والأحاديث المتواترة والصريحة وينبذها وراء ظهره تقليداً للفلاسفة واتكالا على شبهاتهم الفاسدة ومذاهبهم المنحرفة ؟ !

المقصد الثالث :

الأدلة العقلية الدالة

على حدوث العالم زماناً

نذكر هنا بعض الأدلة العقلية التي ذكرها بعض الأعلام في هذا المقام تبعاً للقوم وتتميماً لهذه الرسالة .

الدليل الأوّل :

ما أفاده المحقق نصير الدين الطوسي رحمه الله في الفصول :

مقدمة : كلّ مؤثر إما أن يكون أثره تابعاً للقدرة والداعي أو لا يكون بل يكون مقتضى ذاته ، والأوّل يسمى : قادراً ، والثاني : موجّباً ، وأثر القادر مسبوق بالعدم ؛ لأنّ الداعي لا يدعو إلّا إلى المعدوم وأثر الموجّب يقارنه في الزمان ، إذ لو تأخّر عنه لكان وجوده في زمان دون آخر ، فإن لم يتوقف عليّ أمر غير ما فرض مؤثراً تاماً كان ترجيحاً من غير مرجح ، وإن توقف لم يكن المؤثر تاماً ، وقد فرض تاماً ، وهذا خلف .

ثمّ قال : نتيجة : الواجب المؤثر في الممكنات قادر ، إذ لو كان موجّباً لكانت الممكنات قديمة ، واللازم باطل - لما تقدم - فالملزوم مثله (٢٣٢) .

الدليل الثاني :

ما ذكره أيضاً المحقق نصير الدين الطوسي رحمه الله في كتاب الفصول :

أصل : قد ثبت أنّ وجود الممكن من غيره ، فحال إيجاده لا يكون موجوداً ؛ لاستحالة إيجاد الموجود ، فيكون معدوماً ، فوجود الممكن مسبوق بعدمه ، وهذا

الوجود يسمّى : حدوثاً ، والموجود : محدثاً ، فكل ما سوى الواجب من الموجودات محدث .

واستحالة الحوادث لا إلى أوّل - كما يقوله الفلسفيّ - لا يحتاج إلى بيان طائل بعد ثبوت إمكانها المقتضي لحدوثها^(٢٣٣) .

وقرباً من هذا البيان قول العلامة الحلّي رحمه الله :

العالم ممكن ، وكلّ ممكن محدث ؛ فالعالم محدث ، والصغرى سيأتي في باب الوجدانية . وبيان الكبرى : إنّ المؤثر إمّا أن يؤثر حال البقاء وهو محال وإلّا لكان تحصيلاً للحاصل ، أو حال العدم ، أو الحوادث ، وكيف كان حصل المطلوب ، والقسم الأوّل من المنفصلة مشكل^(٢٣٤) .

الدليل الثالث :

إنّ الجعل لا يتصور للقديم ؛ لأنّ تأثير العلّة ، إمّا إفادة أصل الوجود ، وإمّا إفادة بقاء الوجود واستمرار الجعل الأوّل ، والأوّل : هي العلّة الموحدة ، والثاني : هي المبقية .

والموجود الدائمي محال أن تكون له علة موحدة كما تحكم به الفطرة السليمة ، سواء كان بالاختيار أو بالإيجاب ، وإن كان امتناع الأوّل أوضح وأظهر .

وممّا ينبّه عليه أنّ في الحوادث المشاهدة ففي الآن الأوّل يكون تأثير العلّة هو إفادة أصل الوجود ، وفي كلّ آن بعده من آنات الوجود هو إبقاء الوجود واستمرار الجعل الأوّل ، فلو كان ممكن دائمي الوجود فكلّ آن يفرض من آنات وجوده - غير المتناهي في طرف الماضي - فهو أنّ البقاء واستمرار الوجود ، ولا يتحقق أنّ إفادة أصل الوجود فيصبح جميع آنات الوجود هو زمان البقاء ، ولا يتحقق أنّ ولا زمان للإيجاد وإعطاء أصل الوجود قطعاً^(٢٣٥) .

تتمة :

* قد ورد عن أمير المؤمنين عليه السلام : لو كان - أي الكلام - قديماً لكان إلهاً ثانياً^(٢٣٦) .

* وعن أبي الحسن الرضا عليه السلام : كيف يكون خالقاً لمن لم يزل معه^(٢٣٧) . . وفيهما إشارة إلى أنّ الجعل لا يتصور بالنسبة إلى الموجود القديم الأزلي .

* ومثله ما روي عنه عليه السلام :

« ألا تعلم^(٢٣٨) أنّ ما لم يزل لا يكون مفعولاً وقديماً وحديثاً في حالة واحدة . . »^(٢٣٩) .

* وعنه عليه السلام :

« من زعم أنّهم لم يزلن معه فقد أظهر أنّ الله ليس بأول قديم ولا واحد وأنّ الكلام لم يزل معه وليس له بدء . . »^(٢٤٠) .

فنقول في توجيه الملازمة التي ذكرها المعصوم في الحديث الأوّل : لو كان الكلام الذي هو فعله تعالى قديماً دائمي الوجود لزم أن لا يحتاج إلى علة أصلاً ، أما الموحدة فلما مر ، وأما المبقية فلأنها فرع الموحدة ، فلو انتفى الأول انتفى الثاني بطريق أولى .

والمستغني عن العلة أصلاً هو الخالق القديم الأزلي الموجود بنفسه ، فلو كان الكلام قديماً يكون إلهاً ثانياً ، وهو خلاف المفروض أيضاً ؛ لأن المفروض أنه كلام الخالق وفعله سبحانه .

والحديث الثاني على منوال الحديث الأول .

* ويؤيده ما في حديث الفرجة عن الصادق عليه السلام حيث قال للزنديق :

« . . ثم يلزمك إن ادّعت اثنين فرجة ما بينهما^(٢٤١) حتى يكونا اثنين فصارت الفرجة ثالثاً بينهما قديماً معهما . . فيلزمك ثلاثه ! »^(٢٤٢) .

حيث حكم عليه السلام على الفرجة من جهة القدم بكونها إلهاً ثالثاً .

الدليل الرابع :

لا يمكن الجمع بين قدم العالم والحشر الجسماني أيضاً ؛ لأن النفوس الناطقة لو كانت غير متناهية على ما هو مقتضى القول بقدم العالم امتنع الحشر الجسماني عليهم ؛ لأنه لا بد في حشرهم جميعاً من أبدان وأمكنة غير متناهية وقد ثبت أن الأبعاد متناهية .

قال العلامة المجلسي رحمه الله :

منافاة القول بالقدم مع الحشر الجسماني فإنما يتم لو ذهبوا إلى عدم تناهي عدد النفوس ووجوب تعلق كل واحدة بالأبدان لا على سبيل التناسخ كما ذهب إليه أرسطو ومن تأخر .

اما لو قيل بقدمها وحدث تعلقها بالأبدان كما ذهب إليه أفلاطون ومن تبعه - فإنه ذهب إلى قدم النفوس وحدها وحدث سائر العالم وتناهي الأبدان - أو قيل بجواز تعلق نفس واحدة بأبدان كثيرة غير متناهية على سبيل التناسخ ، وأن في المعاد ترجع النفس مع بدن واحد . . فلا يتم أصلاً .

نعم القول بقدم النفوس البشرية بالنوع وحدثها بحدوث الأبدان ، على سبيل التعاقب ، وعدم تناهيها - كما ذهب إليه المشائيون على ما نقل عنهم المتأخرون - مما لا يجتمع مع التصديق بما جاء به النبي صلى الله عليه وآله وسلم من وجوه آخر أيضاً :

الأول : التصديق بوجود آدم وحواء على ما نطق به القرآن والسنة المتواترة مشروحاً .

الثاني : إنهم ذهبوا إلى قدم هيولى العناصر بالشخص وتعاقب صور غير متناهية عليها ، فلا بد لهم من القول بتكون أبدان غير متناهية من حصص تلك الهيولى ، وتعلق صور نفوس غير متناهية بكل حصة منها .

وعندهم أيضاً : أنه لا يمكن اجتماع صورتين في حصة من تلك الهيولى دفعة ، فيلزمهم اجتماع نفوس غير متناهية في بدن واحد إن اعترفوا بالمعاد الجسماني .

. . إلى غير ذلك من المفاسد تركناها روماً للاختصار^(٢٤٣) .

الدليل الخامس :

برهان التطبيق ؛ وهو : إنا إذا أخذنا جملة العلي والمعلولات إلى ما لا يتناهي ووضعناها جملة ، ثم قطعنا منها جملة متناهية ، ثم أطبقنا إحدى الجملتين بالأخرى بحيث يكون مبدء كل واحدة من الجملتين واحداً فإن استمرت إلى ما لا يتناهي كانت الجملة الزائدة مثل الناقصة . . وهذا خلف ، وإن انقطعت الناقصة تناهت ، ويلزم تناهي الزائدة ؛ لأن ما زاد على المتناهي بمقدار متناه فهو متناه^(٢٤٤) .

أقول : ولا يخفى أن قبول هذا المبنى - أي استحالة اللامتناهي مطلقاً - يزلزل بعض أسس القواعد الفلسفية ويبين بطلان بعض مبانيهم ، منها : إنكار بعضهم لحدوث العالم بالمعنى الحقيقي .

فائدة جلية في إرشاد الأدلة الشرعية إلى حدوث العالم

قد مرّ جواز الاستدلال بالأدلة الشرعية في المسائل الكلامية ، ومنها مسألة حدوث العالم ، وقلنا : بعد إثبات الصانع تعالى وكونه عالماً وقادراً وصانعاً صادقاً ، وإثبات الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وكونه معصوماً ببرهان العقل يمكن التمسك بقولهما على إثبات سائر المسائل التي لا تتوقف عليها إثبات النبوة ، وعلى هذا لا ينحصر إثبات حدوث العالم في الدليل العقلي فقط ، بل يكفي وجود الدليل الشرعي كذلك مع قطع النظر عن وجود أي دليل آخر .

ومن تأمل في الروايات المتقدمة وغيرها وجد في كثير منها أن الإمام عليه السلام يستدل بالدليل العقلي لإثبات حدوث العالم ، فلا تنحصر الأدلة العقلية فيما ذكرنا^(٢٤٥) .

ولهذا نذكر جملة من الأخبار الدالة على حدوث مطلق ما سوى الله ونفي وجود واسطة بين الخالق والمخلوق مجرداً عن الزمان ، والتأمل في هذه الأحاديث يفيد وجود ملاك المخلوقية ويثبت أن الإمكان لا يجمع القدم وأن القدم تساقط الألوهية :

* فقد روي عن الإمام الصادق عليه السلام في محاجته مع ابن أبي العوجاء :

« . . ولو كان قديماً . . ما زال ولا حال ؛ لأن الذي يزول ويحول يجوز أن يوجد ويبطل فيكون بوجوده بعد عدمه دخول في الحدث ، وفي كونه في الأزل دخوله في العدم ولن تجتمع صفة الأزل والعدم والحدوث والقدم في شيء واحد . . »^(٢٤٦) .

* وفي محاجة مولانا أبي الحسن الرضا عليه السلام . . عند قول سليمان : إنما عنيت أنها - أي الإرادة - فعل من الله لم يزل .

قال عليه السلام : « . . ألا تعلم أن ما لم يزل لا يكون مفعولاً وحديثاً وقديماً في حالة واحدة » .

قال : بل هي فعل .

قال عليه السلام : « فهي محدثة ؛ لأن الفعل كله محدث » .

قال : ليست بفعل .

قال : « فمعه غيره لم يزل . »^(٢٤٧) .

* وعنه عليه السلام : « . . فكيف يكون خالقاً لمن لم يزل معه . . »^(٢٤٨) .

* عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال :

« . . إنما كلامه سبحانه فعل منه أنشأه ، ومثله لم يكن من قبل ذلك كائناً ، ولو كان قديماً لكان إلهاً ثانياً ، لا يقال كان بعد أن لم يكن فتجري عليه الصفات المحدثات . . » (٢٤٩) .

* عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال :

« . . ولو كان أول ما خلق من خلقه الشيء من الشيء إذا لم يكن له انقطاع أبداً ولم يزل الله إذا ومعه شيء ليس هو يتقدمه ولكنه كان إذ لا شيء غيره . . » (٢٥٠) .

* وعنه عليه السلام :

« . . لم يزل عالماً قديماً خلق الأشياء لا من شيء ، ومن زعم أن الله تعالى خلق الأشياء من شيء فقد كفر ؛ لأنه لو كان ذلك الشيء الذي خلق منه الأشياء قديماً معه في أزليته وهويته كان ذلك الشيء أزلياً . . » (٢٥١) .

* وعن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال :

« . . لم يخلق الأشياء من أصول أزلية . . » (٢٥٢) .

* وعن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال :

« . . إما أن أكون صنعتها وكانت موجودة أو صنعتها وكانت معدومة ؟ ؛ فإن كنت صنعتها وكانت موجودة فقد استغنت بوجودها عن صنعتها ، وإن كانت معدومة فإنك تعلم أن المعدوم لا يحدث شيئاً . . » (٢٥٣) .

* قيل لمولانا الصادق عليه السلام : ما الدليل على أن للعالم صانعاً ؟

فقال :

« أكثر (٢٥٤) الأدلة في نفسي ؛ لأنني وجدت لا تعدو أحد أمرين : إما أن أكون خلقتها وأنا موجود ، وإيجاد الموجود محال ، وإما أن أكون خلقتها وأنا معدوم فكيف يخلق لا شيء ؟ ! فلما رأيتها فاسدتين من الجهتين جميعاً علمت أن لي صانعاً ومديراً » (٢٥٥) .

* عن أبي جعفر الثاني عليه السلام :

« هو الله القديم الذي لم يزل . . . هو الله الذي لا يليق به الاختلاف ولا الائتلاف وإنما يختلف ويأتلف المتجزئ ، فلا يقال الله مؤتلف ولا الله قليل ولا كثير ، ولكنه القديم في ذاته ؛ لأن ما سوى الواحد متجزئ ، والله واحد لا متجزئ ولا متوهم بالقلّة والكثرة ، وكل متجزئ أو متوهم بالقلّة والكثرة فهو مخلوق دال على خالق له » (٢٥٦) .

* عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام قال :

« . . لا يليق به الاختلاف ولا الائتلاف إنما يختلف المتجزئ ويأتلف المتبعض فلا يقال له مؤتلف ولا مختلف . . . لأن ما سواه من الواحد متجزئ وهو تبارك وتعالى واحد لا متجزئ ولا يقع عليه العد » (٢٥٧) .

* عن أمير المؤمنين عليه السلام :

« . . لا تجري عليه الحركة والسكون ، وكيف يجري عليه ما هو أجراه ؟ ويعود فيه ما هو أبداه ، ويحدث فيه ما هو أحدثه ؟ إذن لتفاوت ذاته ولتجزئه كنهه ، ولا امتنع من الأزل معناه . . » (٢٥٨) .

* عن أبي الحسن الرضا عليه السلام :

« . . فكلّ ما في الخلق لا يوجد في خالقه ، وكلّ ما يمكن فيه يمتنع في صانعه ، لا تجري عليه الحركة والسكون ، وكيف يجري عليه ما هو أجراه ويعود فيه ما هو ابتدئه ؟ إذن لِفَاوْتِ اجزائه ولا تمتنع من الأزل معناه ، ولما كان للباري معنى غير المبروء ولو حد له وراءه إذاً حد له أمام ولو التمس له التمام إذاً لزمه النقصان ، كيف يستحق الأزل من لا يمتنع من الحدث . . » (٢٥٩)

* عن أبي عبد الله عليه السلام :

« إنه ليس شيء إلا يبيد أو يتغير أو يدخله التغير والزوال أو ينتقل من لون إلى لون ، ومن هيئة إلى هيئة ، ومن صفة إلى صفة ، ومن زيادة إلى نقصان ، ومن نقصان إلى زيادة إلا رب العالمين . . » (٢٦٠)

* عن أمير المؤمنين عليه السلام :

« من وصف الله فقد حده ، ومن حده فقد عدّه ، ومن عدّه فقد أبطل أزلّه . . » (٢٦١)

أقول : وقد روي هذا الحديث أيضاً عن الإمام موسى بن جعفر والإمام علي بن موسى الرضا عليهما السلام .

والمستفاد من هذا الحديث الشريف هو عدم اجتماع الحدّ والمقدار والعدّ مع الأزلية .

* عن الإمام علي بن الحسين عليهما السلام أنه قال :

« . . أنت الذي لا تحدّ فتكون محدوداً . . » (٢٦٢)

* عن أمير المؤمنين عليه السلام :

« . . فالحّد لخلقه مضروب وإلى غيره منسوب . . » (٢٦٣)

* عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام :

« . . ما احتمل الزيادة كان ناقصاً ، وما كان ناقصاً لم يكن تامّاً ، وما لم يكن تامّاً كان عاجزاً ضعيفاً . . » (٢٦٤)

أقول : فكلّ شيء له مقدار قابل للزيادة ذاتاً فهو في أيّ حدّ كان ناقص ، وتوهم عدم التناهي له غير معقول .

* عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال :

« . . كلّ مسمّى بالوحدة غيره قليل . . » (٢٦٥)

أقول : إنّ للخلق أجزاءً مقداريةً عدديةً قابلة للوجود والعدم ، والمقدار في أيّ حدّ فُرض فهو قليل قابل للزيادة .

* عن أمير المؤمنين عليه السلام :

« . . ومن قال : إلى مَ . . فقد نهّاه ، ومن قال : حتى مَ . . فقد غيّاه . . » (٢٦٦)

أقول : يستفاد من هذا الحديث أنّ مجرد نسبة الشيء إلى الزمان والمكان - الذين هما علامتان للمقدار - مستلزم للتناهي والحدوث .

* عن مولانا جواد الأئمة عليه السلام :

« . . كل متجزئ أو متوهم بالقلّة والكثرة فهو مخلوق دالّ على خالق له . . . وما احتمل الزيادة احتمل النقصان ، وما كان ناقصاً كان غير قديم ، وما كان غير قديم كان عاجزاً . . . »^(٣٦٧) .

* وعن النبي صلى الله عليه وآله وسلم :

« . . أتقولون ما قبلكم من الليل والنهار متناه أم غير متناه ؟ فإن قلتم أنه غير متناه فقد وصل إليكم آخر بلا نهاية لأوّله ، وإن قلتم متناه فقد كان ولا شيء منهما . . . »^(٣٦٨) .

قال العلامة المجلسي رحمه الله :

قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « أتقولون ما قبلكم » إثبات لانقطاع الليل والنهار من جهة الماضي ، لاستحالة ما لا نهاية له وهو انقطاع الزمان ، ويلزم منه انقطاع الحركات وحدث الأجسام والأعراض القائمة بها^(٣٦٩) .

أقول : ويستفاد من الحديث الشريف : كلّ ما له آخر ، فلا ريب في أنّ له أوّلاً فالانقضاء لا معنى له في اللانتهائي ؛ لأنّ انقضاء اللانتهائي مساوق للتناهي والمحدودية .

وبعبارة أخرى : كلّ ما يقبل الزيادة فهو محدود متناه .

* عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام :

« . . إنه متى ما ضمّ شيء إلى مثله كان أكبر وفي جواز التغيير عليه خروجه من القدم كما بان في تغييره دخوله في الحدث »^(٣٧٠) .

* قال بعض الزنادقة لأبي الحسن عليه السلام : . . فحدّه لي .

قال : « لا حدّ له » .

قال : ولم ؟

قال : « لأن كلّ محدود متناه إلى حدّ ، فإذا احتمل التحديد احتمل الزيادة ، وإذا احتمل الزيادة احتمل النقصان ، فهو غير محدود ، ولا متزائد ، ولا متناقص ، ولا متجزئ ، ولا متوهم . . . »^(٣٧١) .

أقول : فالتوصيف والبيان فرع المقدار ، والمقدار يستلزم التناهي والتجزئ .

* وفي مناظرة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مع الدهريّة قال :

« . . أولستم تشاهدون الليل والنهار وأحدهما بعد الآخر ؟ »

فقالوا : نعم .

فقال صلى الله عليه وآله وسلم : « أفترونهما لم يزالا ولا يزالان ؟ »

فقالوا : نعم .

فقال : « أفيجوز عندكم اجتماع الليل والنهار ؟ »

فقالوا : لا .

فقال صلى الله عليه وآله وسلم : « فإذا منقطع أحدهما عن الآخر فيسبق أحدهما ويكون الثاني جارياً بعده » .

قالوا : كذلك هو .

فقال : « قد حكمتم بحدوث ما تقدّم من ليل ونهار لم تشاهدوهما ، فلا تنكروا لله قدرته . . » (٢٧٢) .

* وفي مناظرة أبي عبد الله الصادق عليه السلام مع عبد الكريم : . . فقال له عبد الكريم : سألتني عن مسألة لم يسألني أحد عنها قبلك ولا يسألني أحد بعدك عن مثلها .

فقال له أبو عبد الله عليه السلام :

« . . إنك تزعم أنّ الأشياء من الأوّل سواء فكيف قدّمت وأخرت ؟ ! » (٢٧٣) .

أقول : إنّ التقديم والتأخير فرع المقدار والتجزّي ؛ فلا معني لعدم التناهي فيهما ، ولا يخفى أنّ هذه الروايات تبين الملازمة بين المقدار والتناهي .

ومما ذكرناه ظهر استحالة اللاتناهي وهو يدلّ على استحالة الزمان اللامتناهي وقدم المخلوقات مطلقاً .

تتمّة :

ثم إنّ جملة من الأدلة العقلية التي اقيمت على حدوث العالم :

منها : كلّ ما يصح فيه الوجود والعدم المصطلح عليه بـ : الحقيقة المقدارية ، فهو - لا ريب - موجود بالغير ، ولا وجود تأصلي له ، كما أنّ من البديهي أنّ كل ما يوجد بالغير فهو حادث ، لبدهاة استحالة إيجاد الموجود وتحصيل الحاصل .

ومنها : كلّ ما يوجد بالغير فهو متّصف بالزمان ، ولا شك الزمان متناه فكلاً ما يتّصف به يكون حادثاً .

ومنها : إنّ مجرد إمكان التعدّد والتقارن للممكنات - فضلاً عن التغيّر والتبدّل - يدلّ على استحالة القدم .

ومنها : إنّ قدم الممكن يستلزم تقارنه مع الخالق ، وذلك يستلزم دخول الخالق في المقدار والعدد والزمان والحدوث .

ومنها : برهان التطبيق السالف بيانه ألدال على استحالة اللاتناهي وقدم المخلوق وقد مرّ تقريره .

فادّعائهم بإمكان وجود الممكن القديم باطل بالبدهاة فضلاً عن الدليل .

ولا يخفى أنّ هذه البراهين لا تقصر أهميتها عمّا ذكرناه سابقاً من الدلائل العقلية .

المقصد الرابع :

وقفة مع بعض الشبهات

الأولى :

إنّ مراد المتكلّمين من الحدوث الزماني هو : كون العالم حادث . . بمعنى أنّه كائن بعد أن لم يكن ببعديّة حقيقية ، ويكون له ابتداء وأوّل ، وأنّه تعالى كان ولم يكن معه - بحسب الواقع ونفس الأمر وفي الخارج - شيء ، ثمّ إنه تعالى خلق الأشياء .

ولا يخفى أنّ القبلية والبعديّة في المقام من ضيق العبارة ؛ لأنّ الزمان أيضاً من أجزاء العالم وكائن بعد أن لم يكن .

فمراد المتكلّمين من حدوث الأشياء بالذات وبالزمان هو أن جميع ما سوى الله - حتى الزمان - كائن بعد أن لم يكن ، وهذا المعنى هو المستفاد من الأدلة العقلية والنقلية من الكتاب والسنة والإجماع والضرورة من المذهب والدين .

إلا ان مراد الفلاسفة من الحدوث الذاتي هو الحاجة والافتقار إلى العلة ، ويقابله القديم بالذات الذي لا يستند ولا يحتاج إلى شيء من الأشياء ، ومن القديم بالزمان هو أنّه معلول لذاته تعالى ، وتخلّف المعلول من العلة ممتنع واقعاً وخارجاً ، وبينهما معية خارجية ، وإنفكاكهما مستحيل في نفس الأمر والخارج . . كما صرحوا به في بحث التقدم بالعلة .

وبعبارة أخرى : إنّ مراد الفلاسفة من قولهم : إنّ العالم حادث بالذات وقديم بالزمان هو : عدم كونه في مرتبته تعالى الذي هو علة للأشياء ، وأنّه تعالى يتقدّم على الأشياء تقدّم العلية ، وإن كان بحسب الواقع والخارج ليس بينهما تقدّم وتأخر في الوجود وكان بينهما معية .

وهذا المعنى هو ما نفاه الكتاب والسنة المتواترة والإجماع والضرورة .

وقد تواترت الأخبار عنهم عليهم السلام - بألفاظ مختلفة - : كان الله ولم يكن معه شيء ، ثمّ خلق الأشياء اختراعاً وابتداءً .

* كما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم :

« يا علي ! إنّ الله تبارك وتعالى كان ولا شيء معه » (٢٧٤) .

* وقال أمير المؤمنين عليه السلام :

« كان الله ولا شيء معه ، فأول ما خلق نور حبيّه محمّد صلى الله عليه وآله وسلم » (٢٧٥) .

وقد صرحوا عليهم السلام بعدم معية شيء من الأشياء معه تعالى وأثبتوا الابتداء لوجود كل مخلوق .

وبذلك يظهر فساد ما قيل^(٢٧٦) : من أنّ ما اتّفق عليه جميع أرباب الملل والمذاهب ، ودلت عليه الأخبار والآثار هو الحدوث الذاتي لا الزماني^(٢٧٧) .

كما يظهر فساد ما تخيل بعضهم من أنه : إذا كان العالم - ومن جملته الزمان - حادثاً فكان تقدمه تعالى عليه تقدّم رتبة لا زمان ، وحينئذ فلا معنى لحدوث العالم زماناً ، بل العالم حادث ذاتاً وقديم زماناً وذلك لعدم وجود فصل زماني بينه تعالى وبين العالم .

والوجه فيه : إنّ عدم الفصل الزماني بينه تعالى وبين العالم لا يقتضي المعية بينهما بحسب الواقع ونفس الأمر والوجود الخارجي كما التزموها بمقتضى القواعد المسلمة عندهم من أن تقدّم العلة على المعلول هو التقدم بالعلية التي يقتضي عدم انفكاك المعلول عن العلة ومعيتهما في التحقق والوجود الخارجي .

وهذا الأمر أيضاً لا ينافي ما ذكرناه بأنّه تعالى كان واحداً متفرداً ولم يكن معه شيء موجوداً ثم أوجد الأشياء .

فتلخص : إنّ عدم الفصل الزماني بين القديم - أي الله تعالى - وبين الحادث - أي العالم - لا يقتضي أزلية العالم ، كيف وإن له أولاً وابتداءً ، ولم يكن موجود إلاّ الله تعالى وحده لا شريك له ثم أوجده تعالى .

ولا يخفى أنّ قولنا : ثمّ أوجده . . من ضيق التعبير ، ولا يكون شيء من الأشياء موجوداً في الأزل معه تعالى بل كان الله ولا شيء موجود حتى الزمان ثم ابتداء واختراع الشيء ، فالشيء مسبوق بعدم حقيقي .

ولذا قال العالم الجليل المتكلم الكراچكي :

اعلم أنّ الملاحظة لمّا لم تجد حيلة تدفع بها وجوب تقدّم الصانع على الصنعة قالت إنه متقدم عليها تقدّم رتبة لا تقدم زمان ! فيجب أن نطالبهم بمعنى تقدّم الرتبة ؟

وقد سمعنا قوماً منهم يقولون : إنّ معنى ذلك أنه الفعّال فيها والمدبّر لها . . ! فسألناهم هل يدافع ذلك عنها حقيقة الحدث ؟ ! فعادوا إلى الكلام الأول من أن كل واحد من أجزاء الصنعة محدث ، فأعدنا عليهم ما سلف حتى لزمهم الإقرار بحدث الكل ، وطالبناهم بحقيقة المحدث والقديم فلم يجدوا مهرباً من القول بتقدم القديم في الوجود على المحدث التقدم المفهوم بالمعلوم الذي يكون أحدهما به موجوداً والآخر معدوماً . .

ولسنا نقول : إنّ هذا التقدّم موجب للزمان ؛ لأنّ الزمان أحد الأفعال ، والله تعالى متقدم لجميع الأفعال .

وليس أيضاً من شرط التقدم والتأخر في الوجود أن يكون ذلك في زمان ؛ لأنّ الزمان نفسه قد يتقدم بعضه على بعضي ، ولا يقال : إنّ ذلك مقتض لزمان آخر ، والكلام في هذا الموضوع جليل ، ومن فهم الحق فيه سقطت عنه شبه كثيرة^(٢٧٨) .

وسنرجع إلى تنمة كلامه طاب رمسه قريباً .

الثانية :

من الواضح أنّه تعالى منزّه عن الزمان والزمانيات ، لأنّ الزمان حقيقة مقدارية عددية ، وكل مقدار متناه حادث معلول مخلوق ، فكما أنه تعالى منزّه عن المكان

والمكانيات فكذلك منزّه عن الزمان والزمانيات ، وليس نسبة الزمان إليه تعالى إلّا كنسبة المكان والمكانيات إليه ؛ لأنّ الزمان كغيره من المقادير من الحوادث المخلوقة المنفية عنه تعالى .

فما يستشتم منه خلاف ذلك يحمل على ضيق العبارة ، إذ أنّ اللغويين لا يفهمون التجردّ من الزمان ، وقد وضعوا الألفاظ للمعاني المتعارفة بينهم لتفهم عامة الناس ، فانّ تصور التجردّ عن الزمان صعب جدّاً ولا يعرف إلّا بالدليل العقلي .

الأدلة النقلية في تنزيه الباري من الزمان

من الأدلة على تنزيهه تعالى من الزمان - مضافاً إلى ما ذكرناه من حكم العقل - هي الأخبار المتواترة عن الأئمة المعصومين عليهم السلام المتكفلة لعدم كونه سبحانه زمانياً ولا بأس بالإشارة إلى بعضها :

* عن الصادق عليه السلام :

« إنّ الله تبارك وتعالى لا يوصف بزمان ولا مكان ولا حركة ولا انتقال ولا سكون ، بل هو خالق الزمان والمكان والحركة والسكون ، تعالى عما يقول الظالمون علواً كبيراً » (٢٧٩) .

* عن أبي ابراهيم عليه السلام قال :

« إنّ الله تعالى كان لم يزل بلا زمان ولا مكان وهو الآن كما كان . » (٢٨٠) .

* عنه عليه السلام أيضاً :

« إنّ الله لا يوصف بمكان ولا يجري عليه زمان » (٢٨١) .

* ورد في أخبار كثيرة عنهم عليهم السلام :

« والله لا يوصف بخلقه » (٢٨٢) .

* عن أمير المؤمنين عليه السلام :

« الذي ليس له وقت معدود ولا أجل ممدود ولا نعت محدود » (٢٨٣) .

* عنه عليه السلام :

« لم يسبق له حال حالاً فيكون أولاً قبل أن يكون آخراً ، ويكون ظاهراً قبل أن يكون باطناً » (٢٨٤) .

* قوله عليه السلام :

« لا تصحبه الأوقات » (٢٨٥) .

* قوله عليه السلام :

« ما اختلف عليه دهر فيختلف منه الحال » (٢٨٦) .

* قوله عليه السلام :

« ليس لصفته حدّ محدود ، ولا نعت موجود ، ولا وقت معدود ، ولا أجل ممدود » (٢٨٧) .

* عن أمير المؤمنين عليه السلام :

« إن قيل : كان فعلى تأويل أزليّة الوجود ، وإن قيل : لم يزل فعلى نفى العدم » (٢٨٨) .

بيان : وحيث لا أول لأوليّته ، ولا ابتداء لأزليّته ، إن قيل : كان لم يرد به الكون الزماني الملازم للحدوث ، بل أريد به محض الثبوت المنسلخ عن الزمان ، فعلى تأويل يطلق عليه كان ويؤول إلى إرادة الوجود الأزلي ، وكذلك إن قيل : لم يزل مريداً للقدم ، فهو مؤوّل إلى نفى العدم ؛ أي لم يكن معدوماً لا إثبات أليّته لأزليّته كما أفيد .

* عن أمير المؤمنين عليه السلام :

« لم يختلف عليه حقب الليالي والأيام » (٢٨٩) .

* عنه عليه السلام :

« لا يزال وحدانياً أزليّاً قبل بدو الدهور وبعد صرف الأمور » (٢٩٠) .

* عنه عليه السلام :

« إنه يعود بعد فناء الدنيا وحده لا شيء معه كما كان قبل ابتدائها كذلك يكون بعد فنائها بلا وقت ولا مكان ولا حين ولا زمان » (٢٩١) .

* عنه عليه السلام :

« لا تضمّن الأوقات . . . مخبرة بتوقيتها أنّ لا وقت لموقّتها » (٢٩٢) .

* عنه عليه السلام :

« سبق الأوقات كونه والابتداء أزله . . . كيف يجري عليه ما هو أجراه » (٢٩٣) .

* عنه عليه السلام :

« لا يقال له متى ولا يضرب له أمد بحتّى » (٢٩٤) .

* عن الرضا عليه السلام :

« لا تصحبه الأوقات . . . ففرّق بها بين قبل وبعد ليُعلم أنّ لا قبل له ولا بعد . . . مخبرة بتوقيتها أنّ لا وقت لموقّتها . . . ولا توقّته متى ، ولا تشمله حين ولا تقارنه مع . . . فكل ما في الخلق لا يوجد في خالقه ، وكل ما يمكن فيه يمتنع من صانعه ، ولا تجرى عليه الحركة والسكون وكيف يجري عليه ما هو أجراه ويعود فيه ما هو ابتداءه ؟ » (٢٩٥) .

ولا يخفى أنّ كلّ ذلك يدلّ بالصراحة على نفى كونه سبحانه زمانياً .

وبالجملة ؛ الأخبار في ذلك أكثر من أن تحصى ، وقد نسب إلى أكثر الحكماء استحالة عروض الزمان للواجب تعالى ، كما نقل عن أرسطو والشيخ - في تعليقاته والشفاء - والفارابي - في الفصوص والتعليقات - وشيخ الإشراق ، والشيرازي ، وشارح التلويحات ، وفخر الدين الرازي ، والمحقق الدواني . . . وغيرهم .

قال المحقق الطوسي في نقد المحصّل :

والعقل كما يأبى عن إطلاق التقدم المكاني كذلك يأبى عن إطلاق التقدم الزماني ، بل ينبغي أن يقال : إن للباري تعالى تقدماً خارجاً عن القسمين ، وإن كان الوهم عاجزاً عن فهمه .

وقال في شرح رسالة العلم :

أزليته تعالى إثبات سابقة له على غيره ، ونفي المسبوقية عنه ، ومن تعرض للزمان أو الدهر أو السرمد في بيان الأزلية فقد ساوق معه غيره في الوجود .

ولا يخفي أن قصور فهم عقلاء البشر - فضلاً عن جهلائهم - بل عجز مكاتب المعرفة البشرية عن الوصول إلى الإحاطة بـ : العلوم السماوية وفهم حقيقة معنى التجرد عن الزمان والمكان هو منشأ الخلط والخطب والوهم في ذلك كله ، وهذا الباب من المعرفة إن لم يمتنوا بها أولياء الوحي علينا فما كان للعقل سبيل إلى معرفته مطلقاً فضلاً عن الظنون والأهواء والاستحسانات الواهية . فالحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله .

* فعن الإمام الرضا ثامن الحجج عليه السلام :

« . . إنما اختلف الناس في هذا الباب حتى تاهوا وتحيروا وطلبوا الخلاص من الظلمة بالظلمة في وصفهم الله بصفة أنفسهم ، فازدادوا من الحق بعداً ولو وصفوا الله عز وجل بصفاته ووصفوا المخلوقين بصفاتهم لقالوا بالفهم واليقين ولما اختلفوا فلما طلبوا من ذلك ما تحيروا فيه ارتبكوا والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم . . » (٢٩٦) .

إذا تمهد هذا ؛ فنقول :

إنّ ما نقل عن بعض الفلاسفة - من أن ذات الواجب تعالى إما أن تستجمع جميع شرائط التأثير في الأزل أو لا ؟ وعلى الأول يلزم قدم الأثر بالضرورة ، لامتناع التخلف عن الموجب التام ، وعلى الثاني توقف وجود الأثر - وهو العالم - على شرط حادث . . . وننقل الكلام إليه حتى يلزم التسلسل - ممنوع لوجه :

الوجه الأول :

إنّا نختار أنّه تعالى مستجمع لجميع شرائط التأثير في الأزل من جهة القدرة والسلطنة التامة على الفعل والترك ، ولكن نقول : إن الشبهة مبتنية على توهم كون الخالق تعالى زمانياً .

ولكن الحقيقة هي أنّ الزمان والزمانيات قبل خلق العالم معدومة مطلقاً ومبنية صرفاً ، وإن القول بألغة الباري عز وجل بالزمان والمكان أوهم كاذبة مخترعة ، وأن الله جل شأنه مقدس عن أمثال هذه الأمور ولا يبلغ عقل أي عاقل إلى كنه عظمته وجلاله ، بل لا يمكن لنا تصور ذاته خارجاً عن الزمان والمكان ، ولا سبيل إلى معرفة ذلك إلا بالإقرار والتصديق العقلي فقط .

ولا يخفى أن الزمان والحركات وسلسلة الحوادث كلّها متناهية في طرف الماضي ، وأنّ جميع الممكنات تنتهي في جهة الماضي خارجاً إلي عدم مطلق ولا شيء بحث لا امتداد فيه ولا تكمم ولا تدريج ولا قارية ولا سيلان ، وأن قبل ابتداء الموجودات لم يكن شيء سوى الواحد القهار .

وإنّ عبارة « تنتهي الموجودات إلى عدم مطلق » وكذا عبارة « قبل ابتداء الموجودات » إنما عبر بها لعدم استيعاب الألفاظ للتعبير أكثر من ذلك ، لأنه لا يمكن تصوّر القبلية لعدم المطلق حقيقة .

وبالجملة ؛ إنّ الزمان وجميع الموجودات الممكنة في جانب الماضي لا يتصور فيه امتداد أصلاً ، لا « موجود » - كما زعم بعض الحكماء - ولا « موهوم » - كما توهمه بعض المتكلمين - فلا يمكن فيه حركات كما استدل به الحكماء على عدم تناهي الزمان بل لا شيء مطلق وعدم صرف .

ولمّا شاهدوا موجوداً قبل موجود وزماناً قبل زمان صعب عليهم تصوّر اللاشيء المحض ، فذهبت طائفة من الحكماء إلى لا تناهى الزمان الموجود ، وطائفة من المتكلمين إلى لا تناهى الزمان الموهوم .

ونظير تناهي الزمان - والامتداد غير القارّ - تناهي المكان والأبعاد القارّة ، فإنّ الأبعاد القارّة والأمكنة تنتهي إلى عدم المطلق للأبعاد والجسمانيات ، ولا يتصور وراء آخر الأجسام بعد سواء كان موجوداً أو موهوماً بل لا فضاء مطلقاً .

ولا يخفى أن تصوّر اللازمان المطلق أصعب من تصوّر اللامكان ويحتاج إلى زيادة دقّة وتأمل .

وقد اختار هذا القول السيد المرتضى رحمه الله^(٢٩٧) ، والشيخ الكراجكي رحمه الله^(٢٩٨) ، والعلامة الحلي رحمه الله^(٢٩٩) ، والعلامة المجلسي رحمه الله^(٣٠٠) ، والطبرسي النوري رحمه الله^(٣٠١) . . وغيرهم .

قال العلامة المجلسي رحمه الله : هذا الجواب في غاية المتانة .

وقد نسب هذا القول إلى المحقق الطوسي رحمه الله أيضاً حيث قال :

التخلف عن العلة التامة إنما يستحيل إذا أمكن وجود طرفين يمكن تحقق المعلول في كل منهما ، ومع ذلك خص وجود المعلول بالآخر منهما من غير تفاوت في أجزاء العلة وشرائط إيجابها بالنسبة إلى الوقتين ، وهنا ليس كذلك ، إذ الوقت من جملة أجزاء العالم فلا وقت قبل حدوث العالم حتى يسئل عن حدود ذلك الوقت وأنه لم يقع المعلول في تلك الحدود^(٣٠٢) . . !

وقال الطبرسي النوري رحمه الله - بعد نقل هذا الكلام عن المحقق الطوسي رحمه الله - :

وقد أجاد وأتي بما فوق المراد^(٣٠٣) .

أقول : ينبغي هنا نقل كلام بعض المتقدمين ليعلم أنّ هذه المعارف الجليلة هي من الواضحات عند القدماء الأجلاء ، والشبهة في ذلك إنما نشأ من التوغل في الفلسفة اليونانية .

قال العلامة الكراجكي رحمه الله :

اعلم أنّ الملاحظة لمّا لم تجد حيلة تدفع بها تقدّم الصانع على الصنعة قالت : إنه متقدم عليها تقدم رتبة لا تقدم زمان ، فيجب أن نطالبهم بمعنى تقدم الرتبة ليوضحوه فيكون الكلام بحسبه .

وقد سمعنا قوماً منهم يقولون : إنّ معنى ذلك : أنه الفَعَالُ فيها والمدبّر لها . . . فسألناهم هل ذلك يدافع عنها حقيقة الحدث ؟ فعادوا إلى الكلام الأول من أن كل واحد من أجزاء الصنعة محدث ، فأعدنا عليهم ما سلف حتى لزمهم الإقرار بحدوث الكل ، وطالبناهم بحقيقة المحدث والقديم ، فلم يجدوا مهرباً من أن التقدم والقديم في الوجود على المحدث ، هو التقدم المفهوم المعلوم الذي يكون أحدهما موجوداً والآخر معدوماً .

ولسنا نقول : إنّ هذا التقدم موجب للزمان ؛ لأن الزمان أحد الأفعال ، واللّه تعالى متقدّم لجميع الأفعال ، وليس أيضاً من شرط التقدم والتأخر في الوجود أن يكون ذلك في زمان ؛ لأن الزمان نفسه قد يتقدم بعضه على بعض .

ولا يقال : إنّ ذلك مقتض لزمان آخر ، والكلام في هذا الموضع جليل ، ومن فهم الحقّ فيه سقطت عنه شبه كثيرة^(٣٠٤) .

وقال رحمه الله - بعد إيراد جواب السيد رحمه الله عن شبهة القائل بالقدم - . . :

وجميع ما تضمّنه من إطلاق القول بأنّ بين القديم وأوّل المحدثات أوقات لا أوّل لها . . فإنما المراد به تقدير أوقات ، دون أن يكون القصد أوقاتاً في الحقيقة ؛ لأنّ الأوقات أفعال ، وقد ثبت أنّ للأفعال أولاً ، فلو قلنا : إنّ بين القديم وأوّل الأفعال أوقاتاً في الحقيقة لناقضناه ودخلنا في مذهب خصمنا ، نعوذ باللّه من القول بهذا^(٣٠٥) .

ثمّ قال : وقد قال بعض أهل العلم : إنه لا ينبغي أن نقول بين القديم وبين المحدث ؛ لأنّ هذه اللفظة إنما تقع بين شيئين محدودين ، والقديم لا أوّل له ، والواجب أن نقول : إن وجود القديم لم يكن عن عدم . .

إلى أن قال رحمه الله :

ولسنا نريد بذلك أنّه كان قبل أن فعل مدّة يزيد امتدادها ؛ لأنّ هذا هو الحدث والتجدد ، وهو معنى الزمان والحركة .

فإن قال قائل : إنه لا يثبت في الأوهام إلّا هذا الامتداد .

قيل له : ليس يجب إذا ثبت في الوهم أن يكون صحيحاً ، أليس عندكم أنه ليس خارج العالم خلا ؟ ! وذلك غير متوهم . .

إلى أن قال : ثمّ قال هذا المتكلم : فإن قالوا : فإذا لم تثبتوا مدّة مديدة قبل الفعل فقد قلتم أن الباري سبحانه لم يتقدم فعله . . !

قيل : بل نقول : إنه يتقدّم على معنى ؛ أنّ وجوده قارن عدم فعله ثمّ قارن وجود فعله ، وقولنا : « ثم » يترتب على عدم الفعل لا غير . .

وساقى الكلام إلى أن قال رحمه الله : هذه الطريقة التي حكيتها هي عندي قاطعة لمادة الشبهة ، كافية في إثبات الحجة على المستدل ، وهي مطابقة لاختيار أبي القاسم البلخي ؛ لأنه لا يطلق القول بأنّ بين القديم وأوّل المحدثات مدّة ، ويقول : إنه - أي الصانع تعالى - قيلها ؛ بمعنى أنه كان موجوداً ثم وجدت ، وهو معنى ما ذكر هذا المتكلم في قوله : إن وجوده قارن عدم فعله ، ثم قارن وجود فعله ، فهو على هذا الوجه قبل أفعاله .

ثم قال رحمه الله :

اعلم - أيّدك الله - أنّ العبارات في هذه المواضع تضيق عن المعاني وتدعو
الضرورة إلى النطق بما عهد ووجد في الشاهد ، وإن لم يكن المراد حقيقة في
المتعارف ، ويجوز ذلك إذا كان مؤدياً لحقيقة المعنى إلى النفس ، كقولنا : قبل ، وبعد ،
وكان ، وثمر . . فليس المعهود في الشاهد استعمال هذه الألفاظ إلا في الأوقات والمدد .

فإذا قلنا : إنّ الله تعالى كان قبل خلقه ، ثمّ أوجد خلقه . . فليس هذا التقدم
والتأخير مفيداً لأوقات ومدد ، وقد يتقدم بعضها على بعض بأنفسها من غير أن يكون لها
أوقات آخر .

وكذلك ما يطلق به اللفظ من قولنا : إنّ وجود الله قبل وجود خلقه . . فليس
الوجود في الحقيقة معنى غير الموجود ، وإنما هو اتساع في القول والمعنى مفهوم
معقول^(٣٠٦) .

الوجه الثاني :

لا ريب أنّ العلة تامّة ، ولا نقص ثمة ولا مانع لها من التأثير ، كما أنّ إمكان وجود
المعلول وتحقيقه في الأزل أيضاً من الشرائط المعتمدة في وجوده .

والممكن - باعتبار ماهية إمكانيته - غير قابل للأزلية والقدم ، وليس في ذاته
اقتضاء الوجود ولا العدم ، بل لابد له من أول وابتداء في الوجود ، فالنقص من القابل -
أي الممكن - لا من العلة ، ولا من جهة تأثير الفاعل ؛ فإنّ الله تعالى على كل شيء
قدير ، ولا ريب أنّ قابلية المحل أيضاً من شرائط وجود المعلول ، وماهية الممكن مما لا
يقبل الوجود من غير ابتداء . . وهو المطلوب .

قال العلامة المجلسي رحمه الله :

إنّ إمكان وجود المعلول معتبر وهو من شرائط قبول المعلول للوجود ، لا من
شرائط تمامية الفاعل في التأثير ، لكونه من متتمات ذات المعلول المفتقر إلى المؤثر ،
ويجوز أن يكون بعض أنحاء الوجود بالنسبة إلى ماهية واحدة ممكناً دائماً ، وبعض آخر
ممتنعاً بالذات دائماً - كما بين في محله - ومثل هذا لا يستلزم تغييراً أصلاً لا من طرف
العلّة ولا من طرف المعلول حتى نطلب له سبباً ، بل أبداً هذا النحو من الوجود ممكن
وذاك ممتنع .

إذا تقرّر هذا فنقول : لعلّ الوجود الدائمي لا تقبله الماهية الممكنة أصلاً ، وقد مرّ
من الأخبار والمؤيدات العقلية ما يؤكده ، وسيظهر تأييد آخر من جواب النقض على
دليلهم .

وبالجملة ؛ يجب عليهم إثبات أنّ الممكن يقبل الوجود الأزلي حتّى يتمّ دليلهم ،
ودونه خبط القناد^(٣٠٧) .

أقول : وقد ثبت أنّ الفعل لا يكون إلّا حادثاً ، وما لا يكون حادثاً فلا يكون فعلاً ،
والأزلية وقبول الوجود متناقضان .

الوجه الثالث :

إنّ قولهم : « إن القول بالحدوث الزماني للعالم يستلزم انفكاك المعلول عن العلة » منقوض بالحوادث اليومية التي لا شك في حدوثها ، مع أنها أيضاً من جملة العالم - أي ما سوى الله - فلا بد أن تكون قديمة فإذا جاز انقطاع الفيض بالنسبة إليها لم لا يجوز بالنسبة إلى جميع العالم ؟ أليس حكم الأمثال فيما يجوز وفيما لا يجوز واحداً .

فكل ما أجابوه هناك قلنا به في بقية ما سوى الله تعالى .

قال العلامة الحلي رحمه الله :

عارضوهم بالحدث اليومي ، فإنه معلول ، فعلته إما القديم فيلزم قدمه ، أو الحادث فيلزم التسلسل^(٣٠٨) .

وتبعه العلامة المجلسي رحمه الله في النقض المذكور^(٣٠٩) . أقول : لا يخفى أن المستفاد من الآيات والأحاديث الكثيرة أن المخصص والمرجح لحدوث العالم فيما لا يزال هو إيجاد الخالق تعالى له ، وهو معنى إرادته تعالى .

وملاك صحة الإيجاد هو كون الذات تام القدرة والسطنة على الفعل والترك ، وهو معنى كونه تعالى مختاراً ، كما في الحديث : « خلق الله المشية بنفسها ثم خلق الأشياء بالمشية »^(٣١٠) .

وعلى هذا فلا تصل النوبة إلى الإشكال ؛ بأن الإرادة إن كانت حادثة فعلتها إما قديمة أو حادثة .

وعلى الأول ؛ يلزم قدم الإرادة ، وعلى الثاني ؛ تحتاج إلى علة أخرى . . لأنه تعالى فاعل مختار ، وباختياره يريد ، وإرادته تعالى فعله ، ولا ينفك المراد عنها ، فكل حادث يحتاج إلى الموجد لا إلى العلة الفلسفية التي هي في الحقيقة تطور شيء واحد بأطوار مختلفة ، وليست من معنى العلة والمعلول الحقيقي في شيء .

فالتوهم المزبور ناشئ من الاشتباه في فهم حقيقة معنى العلة والمعلول ، بل تحريفهما عما هما عليه ، كما يأتي بيانه إن شاء الله تعالى .

قال بعض الأعلام في هذا المقام - ما ترجمته - :

إنّ القدرة من الأوصاف الكمالية الواقعية ، بل تمام الكمال هو القدرة على الفعل .

ومن البديهي أنّ القدرة التامة في الفاعل بقدرته على الفعل والترك وإلاّ إذا لم يكن الفاعل قادراً على الإمساك وترك الفعل فقدرته تكون ناقصة إذا .

والوجدان حاكم على أنّ الفاعل الذي يقدر على الفعل والترك على السوية فهو قادر على الإمساك من الفعل .

فالفاعل بالنسبة إلى الفاعل العالم القادر على الطرفين باق بحاقّ الإمكان ، ووجوب الفعل مخالف ومناقض للقدرة .

وأيضاً من البديهي أنّ الفعل والترك لا بد أن يكونا مطابقان للحكمة والمصلحة وإلاّ كان عبثاً وجزافاً ، ولا ينبغي من الحكيم ذاك .

فيمكن ان يقال : بأنّ إظهار القدرة التامة والكمال الأتمّ هو الداعي والحكمة على إيجاد العالم بعد عدمه .

ومن العجب أنّ جماعة من أعظم المعارف البشرية يعتقدون أنّ لكل صفات ذاته تعالي وكمالاته مظاهراً في العالم حتى أنهم يقولون بأنّ الشيطان مظهر لصفة القهار والجبار ! ولكنهم لا يلتزمون بذلك في القدرة التامة الإلهية ، بل الظهور والمظهر للقدرة التامة عندهم محال .

ومن البديهي أنّ أزلية الفعل^(٣١١) ليست كمالاً للفاعل ، بل الإيجاد بعد عدم العالم إظهار لظهور القدرة وكمال له تعالى ، فيندفع ادعاء استحالة انفكاك المعلول من العلة التامة ؛ لأنّ الانفكاك من الفاعل - الذي فعله ناش من القدرة والمشية والإرادة - صحيح بلا ريب ، نعم لو كانت فاعلية الفاعل بالطبع والعناية - طبعاً في حالة تامة العلة - يستحيل عندئذ انفكاك المعلول عن علته .

ولازم تامّ الفاعلية بالمشية والإرادة صدور الفعل بالإرادة ، بمعنى إن أراد صدر منه الفعل وإلا فلا .

والمرجح - بمعنى الحكمة والداعي والغاية في الفاعل بالمشية - ظهور القدرة والكمال الذاتي للمبدء المتعال على الإيجاد وعدمه ، والاعتقاد بأزلية العالم يناقض قدرته تعالى واختياره .

وقد ظهر من هذا البيان فساد ما زعموه وأوردوه من أنّ المرحح إمّا عين الذات أو زائد عليها ، والإرادة إمّا حادث أو قديم فإن كانت حادثاً فنسأل عن سبب حدوثها . . بل مندفع لا موضوع له ،

إذ الوجه فيه : إنّ مخصّص الفعل هو ذات الفاعل بـمشيته وإرادته ، ومخصّص المشية نفس ذات الفاعل كما في الحديث : « خلق الله الأشياء بالمشية وخلق المشية بنفسها » .

وما أجابوه : من أنه إن كان الداعي لتعطيل الجود مسبوقية الشيء بالعدم ، فهو ضعيف .

قلنا في جوابهم : إنه قد ظهر أنّ الداعي هو ظهور القدرة التامة وكمال الذات .

وما ذكره من أنه لا يلزم مسبوقية الممكن بالعدم إذ إنّ علّة الحاجة هو الإمكان لا الحدوث .

ففيه : إنّ هذه الدعوى تتفرّع على القول بقدم العالم ، فإن كان قديماً فعلة الحاجة إلى المبدء هو الإمكان الذاتي وإلا فالعلة هو الحدوث ، فالبيان المنقول من الفلاسفة يحتاج إلى إثبات قدم العالم . . .

وساق الكلام إلى أن قال : وبالجملّة ؛ على القول بالإيجاب والفاعلية بالعناية لا يبقى مجال للتعبير بأنّه تعالى : إن شاء فعل وإن لم يشأ لم يفعل ؛ لأنّ المشية عين العلم والعلم علة ، وهو - أي صدور الفعل على طبقه - يقتضي الإيجاب ، ويلزم القدم وسلب القدرة عن ترك الفعل .

والحاصل ؛ أنّ المقصود من هذه العبارة وتعليق الفعل على المشية في الآيات إثبات وإشارة إلى قدرته تعالى واختياره^(٣١٢) .

وقال الآغا جمال الدين الخوانساري رحمه الله في جوابه عن الإشكال المذكور آنفاً - أي إن كانت الإرادة حادثة فلا بد أن يحتاج حدوثها إلى إرادة أخرى ويلزم منه التسلسل في الإرادات - ما ترجمته :

حدوث كل فعل غير الإرادة يحتاج إلى الإرادة ، وأمّا حدوث الإرادة فلا يحتاج إلى إرادة أخرى ، ومع هذا فهو اختياري . . (٣١٤) .

الوجه الرابع :

إنّ فاعليته تعالى للأشياء هي بالإرادة والمشية لا بالذات ، فما هو العلة لوجود العالم هو إرادته ومشيته تعالى أي إيجاده الذي هو فعله تعالى وهو أمر حادث كما ورد في الآيات والأخبار الكثيرة (٣١٤) .

ولقد أجاد السيد الخوئي رحمه الله في مباحثه الأصولية حيث قال :

إنّ ارتباط المعلول بالعلّة الطبيعية يفترق عن ارتباط المعلول بالعلّة الفاعلية في نقطة ويشترك معه في نقطة أخرى :

أمّا نقطة الافتراق فهي :

أنّ المعلول في العلل الطبيعية يرتبط بذات العلة وينبثق من صميم كيانه ووجودها ، ومن هنا قلنا إن تأثير العلة في المعلول يقوم على ضوء قانون التناسب .

وأمّا المعلول في الفواعل الإرادية فلا يرتبط بذات الفاعل والعلّة ولا ينبثق من صميم وجودها ، ومن هنا لا يقوم تأثيره فيه على أساس مسألة التناسب ، نعم يرتبط المعلول فيها بمشيية الفاعل وأعمال قدرته ارتباطاً ذاتياً ، يعني يستحيل انفكاكه عنها حدوثاً وبقاءً ، ومتى تحققت المشية تحقق الفعل ، ومتى انعدمت انعدم .

وعلى ذلك فمردّ ارتباط الأشياء الكونية بالمبدأ الأزلي وتعلّقها به ذاتاً إلى ارتباط تلك الأشياء بمشييته وأعمال قدرته ، وإنها خاضعة لها خضوعاً ذاتياً ، وتتعلق بها حدوثاً وبقاءً ، فمتى تحققت المشية الإلهية بإيجاد شيء وجد ، ومتى انعدمت انعدم ، فلا يعقل بقاءه مع انعدامها ، ولا تتعلق بالذات الأزلية ولا تنبثق من صميم كيانه ووجودها كما عليه الفلاسفة . . (٣١٥) .

إيضاح :

إن قلت : لابد من الالتزام بقدّم العالم زماناً لقاعدة العلّة والمعلوليّة ؛ لأنّ القول بالحدوث الزماني - بمعنى المسبوقية بالعدم الصريح - للعالم يستلزم انفكاك العلة عن المعلول ، وهو محال .

قلت : إنّ العلّة والمعلوليّة بين حقيقة وجود الخالق والمخلوق مقالة فاسدة من أصلها ، فكيف بالتفريع عليهما ، فإن باب الخالق والمخلوقية ليس من باب العلّة والمعلوليّة الطبيعية التطورية ، والفرق بينهما بوجوه :

وجوه فساد القول بالعلّة و المعلوليّة بين الخالق والمخلوق

الأوّل :

إنَّ باب العلية والمعلولية يتمّ فيما إذا كان إعطاء المعطي من ذاته ، وأمّا بالنسبة إلى المبدء المتعال الذي إعطاؤه حقائق الأشياء كان بالإبداع لا من شيء فلا .

وبعبارة أخرى : موضوع الأول ما إذا كانت الفاعلية بالشرح والفيضان بالمعني الحقيقي عن ذات العلة ، أما الحقّ تعالى فهو منزّه من تولّد شيء منه ، بل فاعليته بالمشية والإبداع لا من شيء فلا مجرى للقاعدة المذكورة عليه^(٣١٦) .

الثاني :

إن كانت فاعليته تعالى للأشياء بنحو العلية والترشح فلا بدّ أن تكون هناك نسخة بينه تعالى وبين خلقه - وهو المعلول - لأن من الواجب أن يكون بين العلة الفائضة ومعلولها - الذي يكون رشحاً من ذاتها - نسخة ذاتية ، ولا يخفى أن الدليل العقلي والنقلي من الآيات المتطافرة والروايات المتواترة وردت في نفي السنيخية بينه تعالى وبين خلقه ، بل لا يكون معرفة التوحيد الحقيقي إلا بمعنى معرفة تنزه وجوده تعالى وتعالیه عن خلقه وتباينهما ، والشرك أيضاً لا يكون إلا بمعنى الاعتقاد بالتشابه بين الخالق والمخلوق ، ولا يكون التوحيد الحقيقي بمعنى الوحدة العددية^(٣١٧) .

الثالث :

إنّ العليّة التوليديّة تقتضي الإيجاب وليس الله تعالى موجباً في فعله .

وبعبارة أخرى : هذا الدليل يتمّ لو كان المؤثر موجباً وأمّا إذا كان مختاراً فلا .

ولا يخفى أنّ فاعليته تعالى للأشياء إنّما هي بالإرادة والمشية لا بالذات ، وإلّا يلزم أن يكون الله تعالى موجباً في فعله ، لأنّ تخلف ما بالذات عن الذات محال ، وتخلف المعلول عن العلة الموجبة محال ، وهذا ينافي اختياره الله سبحانه وتعالى لأنّه عز وجل يفعل ما يشاء ويختار ما يشاء باتفاق العقل والشرع .

الرابع :

إن كانت فاعليته تعالى للأشياء بنحو العلية والترشح لزم تعدد القدماء وقدم الممكنات ؛ لأن الانفكاك بين العلة والمعلول محال ، كما مر .

وقد أثبتنا بالدلائل الواضحة الصريحة حدوث العالم بالمعنى الصحيح ، وقلنا : إنّ الحدوث لا يجامع القدم ، والاعتقاد بتعدد القدماء شرك ، واختراع معنى الحدوث الذاتي ليس إلا للتمويه على أهل التوحيد .

الخامس :

إن كانت فاعليته تعالى بنحو العلية والترشح لزم انتفاء وجوده تعالى بانتفاء شيء من هذه الأشياء في سلسلته الطولية ، لاستحالة انتفاء المعلول بدون انتفاء علته التامة^(٣١٨) .

وهذا مخالف لما ثبت في الدين والمذهب من أنّ سلطنته تعالى تامة ولا يتصور فيها نقص ، وأنه فاعل ما يشاء كيف شاء وهو متى شاء إيجاد شيء أو إعدامه أو جده أو أعدامه بلا توقف على أية مقدمة خارجية .

السادس :

إنَّه يستلزم الاعتقاد بقاعدة : الواحد لا يصدر عنه إلاّ الواحد ؛ لأنه لو صدرت عن العلة الواحدة - وهي التي ليست لها في ذاتها إلاّ جهة واحدة - معاليل كثيرة بما هي كثيرة متباينة غير راجعة إلى جهة واحدة ، لزمه تقرير جهات كثيرة في ذاتها ، وهي ذات جهة واحدة ، وهذا محال ، وإن ما يصدر عنه الكثير من حيث هو كثير فإن في ذاته جهة كثيرة .

وهذا الاعتقاد فاسد من أصله وباطل بوجه - وليس هنا محل بحثها - وكيفيك ما أجاب به العلامة الحلبي رحمه الله حيث قال : بعد تسليم أصوله ، إنه إنما يلزم لو كان المؤثر موجباً ، وأما إذا كان مختاراً فلا ، فإن المختار تتعدد آثاره وأفعاله^(٣١٩) .

أقول : إنَّ ما ذكرناه آنفاً في الردّ على العلية والمعلولية يأتي هنا أيضاً من إنه يستلزم أن تكون فاعليته تعالى للأشياء بالذات لا بالإرادة ، ويلزم السنخية بينهما ، وأن يكون موجباً في فعله ، وأن يتعدد القديم ، مضافاً إلى أنه مخالف لما ثبت عقلاً وشرعاً في أصول التوحيد من أنه لا مؤثر في إيجاد الموجودات إلاّ الله تعالى . فاعلية الله تعالى بالقدرة و المشيئة

إنَّ فاعليته تعالى وخالقيته ليست بالعناية ولا بالرضا ولا بالتجلّي ولا . . بل إنَّ الله تعالى فاعل بالقدرة و المشيئة .

وبعبارة أخرى : إنَّه تعالى فاعل بالمشيئة عن قدرة وعلم .

والمراد من قدرته تعالى هو كون ذاته تعالى مختاراً فعّالاً لما يشاء وتاركاً لما يكره سواء كان من شيء أو لا من شيء وسواء كان شيئاً واحداً أو أشياء كثيرة ولو في رتبة واحدة^(٣٢٠) ، فكان تعالى بذاته قادراً حقيقة على إبداع كل شيء فليست فاعليته كفاعلية سائر الأشياء إذ ليس كمثله شيء .

وهذا النحو من الفاعلية والقدرة إنما يكون من الكمال بالضرورة ، فلو لم تكن ذاته المقدسة كذلك لزم نقصه - تعالى عن ذلك علواً كبيراً - كما تشهد الفطرة السليمة الأولية على معرفته تعالى كذلك .

إمتناع صدور شيء واحد مركّب عن الذات البسيطة

إن قلت : مقتضي قاعدة : إنَّ الواحد لا يصدر عنه إلاّ الواحد ، هو امتناع صدور شيء واحد مركّب عن الذات البسيطة فضلاً عن صدور أشياء كثيرة في رتبة واحدة .

قلت : هذه القاعدة - لو سلمت - إنما تجري عقلاً فيما إذا كان الفاعل منفرداً عن معنى الفاعلية الحقيقية ، بل كان أثره على نحو الفيضان والترشح منه كما ذكرناه آنفاً .

ولكن حيث إنَّ فاعليته تعالى ليست على نحو الفيضان والتنزّل بل هي على نحو الإبداع لا من شيء فلا يمتنع منه إيجاد المركّب أو الأشياء الكثيرة كائناً ما كانت في رتبة واحدة^(٣٢١) .

فإنّ الفطرة والعقل كما أشرنا يحكمان بأنّ الموجود القادر على إبداع الحقائق والأشياء لا من شيء أشرف وأكمل من الموجود الذي تكون فاعليته وقادريته بفيضه من ذاته^(٣٢٢) .

وهذا النحو من الفاعلية هو من كمالاته وخصائص ذاته تعالى شأنه وليس كمثله شيء ، والذين ذهبوا إلى خلاف ذلك ما قدروا الله حق قدره .

وأيضاً ظهر ممّا قلناه أنّ عدم جريان قاعدة الواحد في مورد ذاته تعالى وخروجه سبحانه عنها يكون من باب الخروج الموضوعي والتخصص ، لا الخروج الحكمي والتخصيص في حكم عقلي ، فلا مجال لتوهم هذا الإشكال أيضاً في هذا الباب كما لا يخفى^(٣٣٣) .

ثمّ إنني ألفت ما أشرت له في كلام المرجع الديني السيد الخوئي رحمه الله - في مباحث أصول الفقه - حيث قال في رده على مقالة بعض الفلاسفة :

من البديهي أنّ وجوب وجوده تعالى لا يستدعي ضرورة صدور الفعل منه في الخارج ، وذلك لأن الضرورة تتركز على أن يكون إسناد الفعل إليه تعالى كإسناد المعلول إلى العلة التامة لا إسناد الفعل إلى الفاعل المختار .

فلنا دعويان :

الأولى : إنّ إسناد الفعل إليه ليس كإسناد المعلول إلى العلة التامة .

الثانية : إنّ إسناده إليه كإسناد الفعل إلى الفاعل المختار .

أمّا الدعوى الأولى فهي خاطئة عقلاً ونقلاً .

أمّا الأول : فلأنّ القول بذلك يستلزم في واقعه الموضوعي نفي القدرة والسلطنة عنه تعالى فإنّ مردّ هذا القول إلى أن الموجودات بكافة مراتبها الطولية والعرضية موجودة في وجوده تعالى بنحو أعلى وأتمّ وتتولد منه على سلسلتها الطولية تولّد المعلول عن علته التامة ، فإنّ المعلول من مراتب وجود العلة النازلة وليس شيئاً أجنبياً عنه .

مثلاً : الحرارة من مراتب وجود النار وتتولد منها وليست أجنبية عنها . . وهكذا ، وعلى هذا الضوء فمعنى عليّة ذاته تعالى للأشياء ضرورة تولدها منها وتعاصرها معها ، كضرورة تولد الحرارة من النار وتعاصرها معها ، ويستحيل انفكاكها عنها ، غاية الأمر أنّ النار علة طبيعية غير شاعرة .

ومن الواضح أنّ الشعور والالتفات لا يوجبان تفاوتاً في واقع العلية وحقيقتها الموضوعية ، فإذا كانت الأشياء متولدة من وجوده تعالى بنحو الحتم والوجوب ، وتكون من مراتب وجوده تعالى النازلة بحيث يمتنع انفكاكها عنه ، فإذن ما هو معنى قدرته تعالى وسلطنته التامة ؟

على أنّ لازم هذا القول انتفاء وجوده تعالى بانتفاء شيء من هذه الأشياء في سلسلته الطولية لاستحالة انتفاء المعلول بدون انتفاء علة التامة .

وأما الثاني : فقد تقدّم ما يدلّ من الكتاب والسنة على أنّ صدور الفعل منه تعالى بإرادته ومشيته .

ومن هنا يظهر أنّ ما ذكر من الضابط للفعل الاختياري - وهو أن يكون صدوره من الفاعل عن علم وشعور ، وحيث إنه تعالى عالم بالنظام الأصلح فالصادر منه فعل اختياري - لا يرجع إلى محصل ، بداهة أن علم العلة بالمعلول وشعورها به لا يوجب تفاوتاً في واقع العلية وتأثيرها .

فإنَّ العلة سواء أكانت شاعرة أم كانت غير شاعرة فتأثيرها في معلولها بنحو الحتم والوجوب ، ومجرد الشعور والعلم بذلك لا يوجب التغيير في تأثيرها والأمر بيدها ، وإلا لزم الخلف .

فما قيل : من أنَّ الفرق بين الفاعل الموجب والفاعل المختار هو أنَّ الأول غير شاعر وملتفت إلى فعله دون الثاني ، فلأجل ذلك قالوا : إنَّ ما صدر من الأول غير اختياري وما صدر من الثاني اختياري ؛ لا واقع موضوعي له أصلاً ، لما عرفت من أنَّ مجرد العلم والالتفات لا يوجبان التغيير في واقع العلية بعد فرض أنَّ نسبة الفعل إلى كليهما على حد نسبة المعلول إلى العلة التامة .

وأما الدعوى الثانية ، فقد ظهر وجهها مما عرفت من أنَّ إسناد الفعل إليه تعالى إسناد إلى الفاعل المختار ، وقد تقدم أنَّ صدوره بإعمال القدرة والسلطنة ، وبطبيعة الحال أنَّ سلطنة الفاعل مهمما تمت وكملت زاد استقلاله واستغناؤه عن الغير ، وحيث إنَّ سلطنة الباري عزوجل تامة من كافة الجهات والحيثيات ولا يتصور فيها النقص أبداً ، فهو سلطان مطلق وفاعل ما يشاء ، وهذا بخلاف سلطنة العبد ؛ حيث إنها ناقصة بالذات فيستمدّها في كل آن من الغير ، فهو من هذه الناحية مضطر فلا اختيار ولا سلطنة له وإن كان له اختيار وسلطنة من ناحية أخرى ، وهي ناحية إعمال قدرته وسلطنته ، وأما سلطنته تعالى فهي تامة وبالذات من كلتا الناحيتين . (٢٣٤) .

الثالثة :

من أقوى ما استدللّ به القائلون بالقدم هو :

إنَّ المؤثر التامّ في العالم إمّا أن يكون أزلياً أو حادثاً .

فإن كان أزلياً ؛ لزم قدم العالم لأنَّ عند وجود المؤثر التامّ يجب وجود الأثر معه لأنه لو تأخر عنه ثم وجد لم يخل إمّا أن يكون لتجدد أمر أو لا ، والأول يستلزم كون ما فرضناه مؤثراً تاماً ليس بتام ، هذا خلف ، والثاني يستلزم ترجيح أحد طرفي الممكن لا لمرجح لأنَّ اختصاص وجود الأثر بالوقت الذي وجد فيه دون ما قبله وما بعده - مع حصول المؤثر التام - يكون ترجيحاً من غير مرجح .

وإن كان المؤثر في العالم حادثاً نقلنا الكلام إلى علّة حدوثه ، ويلزم التسلسل والانتهاء إلى المؤثر القديم ، وهو محال لتخلّف الأثر عنه ، وهذا المحال إنما نشأ من فرض حدوث العالم .

وبعبارة أخرى : إنَّ كلّ ما يتوقف عليه الإيجاد إن كان أزلياً كان العالم أزلياً ، وإلاّ لكان حدوثه في وقتٍ دون آخر إن توقّف على أمر كان ما فرضناه أزلياً ليس بأزلي ، وإن كان لا لأمر ترجح الممكن لا لمرجح ، وإن كان حادثاً تسلسل .

أقول : وقد مرّ هذا الإشكال وجوابه ولكن لما كان من أعظم شبهاتهم وقد قرّروها تارة بالبيان السابق ، وأخرى بهذا التقرير وكان بينهما فرق ما فلا بأس بذكره والجواب عنه هنا حتى ينحسم مادة الشبهة بالمرة .

والجواب عنها بوجوه :

الأول :

إنَّ المؤثر التام إنما يجب وجود أثره معه لو كان موجباً ، وأما إذا كان مختاراً فلا ، لأنَّ المختار يرجح أحد مقدوريه على الآخر بنفس كونه مختاراً ، فالعالم قبل وجوده كان ممكن الوجود وكذا بعد وجوده لكن المؤثر المختار أراد إيجاد وقت وجوده دون ما قبله وما بعده .

والحاصل : إنا نختار الأول ، وقوله : يلزم إيجاد العالم في الأزل . . قلنا : لا نُسلم ، فإن هذا في حق الموجب أما المختار فلا .

الثاني :

إنَّ علّة تخصيص إيجاد العالم بوقت دون آخر هو إرادته تعالى ، وبعبارة أخرى : إنَّ الله تعالى أراد إيجاد العالم وقت وجوده ، والإرادة في فعل الفاعل المختار ولا تتوقف على أي شيء سوى كون الفاعل قادراً مختاراً ، فالمخصص والمرجح لحدوث العالم هو مشيئته تعالى وإرادته التي تكون فعله وإعمال قدرته وإنفاذ سلطنته التامة .

ولا يخفى أنَّ المرجحات أيّ كانت بجميع أنحائها وأنواعها ، وإن كانت في نهاية التأكّد فهي واقعة في طول القدرة والمالكية . ولا تنفعل القدرة والمالكية بتلك المرجحات ، بل القدرة حاكمة عليها ونافذة في الفعل والترك على حد سواء بحسب التكوين قبل الفعل وبعده أيضاً .

فملاك الترجيح في الأمور المترجحة الوجودية وكذلك الفعل ونقيضه ينتهي إلى المالكية الذاتية في مرتبة ذات الفاعل .

وربّنا المالك الماجد القادر القدوس يفعل الأمور الراجعة الحسنة لحسنها فيُحمد عليها ولا يفعل الأمور المرجوحة لقبحها فيقُدس وينزه عنها ويختار من المتساويين المترشحين من جميع الجهات ، ما يختار بمشيئته وإرادته وقدره وقضائه وحكمته ، وفي مرتبة فعله إحداهما ، قادر ومختار في إتيان بدله أيضاً .

الثالث :

النقض بالحوادث اليومية إذ إنَّ هذه الشبهة واردة فيها بشكل أتمّ وأكمل مع أنّها حادثة قطعاً وقد مر البحث عنها فيما سبق .

الرابع :

إنَّ استحالة أزلية وجود العالم في الأزل مسلمة ، ولهذا تخلف وجوده عن وجود الله سبحانه وتعالى .

الخامس :

إنَّ القبلية والبعديّة لا تعقل إلّا مع وجود العالم ، فإذا كان العالم معدوماً استحال أن يقال : لم خصص إيجاد بوقت دون وقت فتأمل في الأخيرين .

حدوث العالم لا ينافي جوده تعالى

إن قلت : وجود العالم جود ، فلو كان حادثاً لكان الله تعالى تاركاً للجود .

وبعبارة أخرى : إنه تعالى قياض وجواد وهو يقتضي قدم العالم وإلّا يلزم انقطاع الفيض والجود .

قلت فيه أولاً : إذا ثبت أن وجود العالم في الأزل أمر محال فلا يحق لأحد أن يقول بأنه تعالى تارك للوجود .

ثانياً : لو كان مقصود القائل من كونه تعالى فيّاضاً وجوذاً ، هو نفي النقص من ذاته وصفاته الكمالية كقدرته وعلمه فذلك أمر مسلم ولا يلزم منه وجوب إيجاد العالم أزلاً ، لأن الإيجاد متوقف على إرادة الله تعالى المستندة إليها الأشياء ، وأنه تعالى فاعل مختار إن شاء فعل وإن شاء ترك .

ولا يخفى أن إرادته تعالى لم تتعلّق أزلاً إلى إيجاد العالم في الأزل لأنها من صفات الفعل وهي حادثة كما ورد في الأخبار الكثيرة .

وإن كان مقصود القائل أنه تعالى كامل بالذات وعلة تامة لإيجاد العالم ، وتخلّف العلة عن المعلول أمر ممتنع ، فقد مر جواب ذلك وأثبتنا بطلان هذا المبنى من أساسه .

ثالثاً : إن الجود فعل ؛ ولا يلزم من ترك الفعل اختياريّاً نقص الذات .

رابعاً : إن المتبادر من لفظ « الجواد » هو أن الشخص الجواد هو من لا

يُخِلّ عن الجود إذا وجد مقتضيه ، وإن لم يصدر الجود عنه بالفعل مطلقاً ، والدليل على أن جواديته تعالى لا تتوقّف على الإعطاء والبذل مضافاً إلى المعنى المتبادر منه بعض الأخبار .

* كرواية الصدوق بسنده عن أحمد بن سليمان قال : سألت رجل أبا الحسن عليه السلام - وهو في الطواف - فقال له : أخبرني عن الجواد .

فقال له : إن لكلامك وجهين : فإن كنت تسأل عن المخلوق ، فإن الجواد الذي يؤدّي ما افترض الله عزّ وجلّ عليه ، والبخل من بخل بما افترض الله عليه ، وإن كنت تعني الخالق فهو الجواد إن أعطي وهو الجواد إن منع ، لأنه إن أعطى عبداً أعطاه ما ليس له وإن منع منع ما ليس له^(٣٢٥) .

خامساً : إن المعنى الذي ذكره - وهو استلزام وجود الخالق تعالى وجود العالم رشحاً وفيضاً بالوجوب الأزلي - لا يكون كمالاتاً للخالق جلّ وعلا ، بل لا يمكن نسبة نقصان أقبح منه إليه تعالى بل الكمال اللائق بمقام قدسه تعالى هو انفراده ووحدانيته تعالى بالقدم والأزلية ، فالأزلية من الكمالات الذاتية لله عزّ وجلّ كما ورد في الحديث : كان الله ولم يكن معه شيء .
دوافع التجاء الفلاسفة إلى تأويل الأحاديث

إن الذي دعاهم إلى التوجيهات والتأويلات الباطلة في معنى الحدوث والقدم ، والقول بالزمان الموهوم - الذي ذهب إليه بعض المتكلمين - والحدوث الدهري - الذي اختاره المحقق الداماد - والحدوث الطبيعي - أي الثابت بالحركة الجوهرية الذي اختاره صاحب الأسفار - والحدوث الاسمي - الذي اصطلح عليه واختاره السبزواري - هو أمران :

أولهما : توهم لزوم انقطاع الفيض الأزلي عن الخالق جلّ وعلا .

ثانيهما : استحالة انفكاك العلة عن المعلول .

وقد مرّ الجواب عنهما وقلنا : إنّ الحقّ عدم لزوم المحذورين في الفاعل المختار الذي كانت فاعليته بالمشية والإرادة ، ويكون بذاته إلتعالية منزهاً عن الاتصاف بالزمان والمكان ، والقبل والبعد ، والتوليد والترشيح ، والتطور والصدور والإصدار ، والتجلي والظهور . . وأمثال هذه الصفات التي هي خاصة بالمخلوقات المحدودة المقدارية والمتجزية ، فلهذا لابد من الالتزام بالحدوث بالمعنى الذي قد مر وهو إيجاد العالم بعد أن لم يكن بعدية حقيقية .

الخاتمة :

في جملة من المفاسد المترتبة

على القول بقدم العالم

بعد ملاحظة ما ذكرناه من الأخبار عن الأئمة المعصومين عليهم السلام لا عذر لأحد في التشكيك في هذه المسألة المهمة التي كانت من أعظم الأصول الدينية .

ولذا قال العلامة الحلي رحمه الله :

من اعتقد قدم العالم فهو كافر بلا خلاف ، لأن الفارق بين المسلم والكافر ذلك ، وحكمه في الآخرة حكم باقي الكفار بالإجماع^(٣٣٦) .

وعدّ الشيخ الكبير كاشف الغطاء من أقسام الكافر والمرتبّ القائل بقدم العالم وقدم المجردات^(٣٣٧) وكذا العلامة المجلسي وغيرهم ، وقد ذكرنا ذلك في المقصد الأوّل .

كما أنّ الأخبار التي ذكرناها صريحة في أن الله سبحانه متفرد ومتوحد بالأزليّة ، ليس مقارناً لوجوده سبحانه شيء ، وكذلك لم يكن شيء في طوله معه أيضاً .

ثمّ إنّ تعالى أحدث واخترع الخلق ، وهذا الاختراع والإحداث لم يكن مسبقاً بشيء ليكون هذا الشيء مع الله سبحانه لأن ذلك خلف واضح .

واستشهد تعالى بهذا الإحداث والاختراع والابتداع على تفردّه وتوحيده في الأزلية ، وهذه الأفعال تدلّ وتتشهد على إيجاد العالم على نحو الحدوث الحقيقي أي المسبوقية بالعدم الصريح .

وهذه الأخبار أيضاً تدلّ عليّ بطلان قول القائل بأنّ صدور العالم عن الله سبحانه إنّما هو على نحو العلوية والمعلولية ، وأنّ علمه تعالى علّة لهذا النظام المحدود من دون فرق بين أوله وآخره الذي لا ينتهي له ، وأنّ هذا النظام الذي افترضه صدر عن علمه تعالى من دون فرق بين أوله وآخره . . أي كما أنّ أول النظام معلول لعلمه تعالى كذلك آخره أيضاً معلول له بلا فرق بينهما^(٣٣٨) .

أقول : إنّ الالتزام بهذه المقالة يستلزم مفاسد كثيرة :

منها : أن يكون العالم قديماً بقدمه تعالى ، وهو خلاف البرهان وضرورة الشرايع الإلهية .

ومنها : أن يكون الله تعالى موجِباً في فعله ، لأنَّ صدور الشيء عن العلم صدوراً ضرورياً وامتناع عدم الصدور امتناعاً ذاتياً بحسب الواقع ، هو نفس الالتزام بالإيجاب وكونه تعالى موجِباً وتسمية ذلك بالقدرة في الواقع - في عين إنكار القدرة - تسمية كاذبة ، وتلبيس للحق ، وإغفال لضعفاء المحصلين فإنَّ لله الأمر من قبل ومن بعد .

ومنها : أن تكون الجنايات والخianات القبيحة كلّها عين فعله تعالى ولا يكون لأحد فعل يسأل عنه ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .

ولتوضيح هذا المقال أكثر ممّا ذكرناه فراجع إلى مظانه .

وقال بعض الأعلام رحمه الله في هذا المقام :

والنزاع في ذلك يرجع عند التحليل إلى أنّ المؤثر في إيجاد العالم هل هو اقتداره واستطاعته ومالكينه تعالى للفعل في مرتبة فعليته ونقيضه وأضداده ، أو هو علمه سبحانه بالنظام الواحد الأصلح فيكون هو السبب الوحيد في فيضان هذا النظام عنه بالإيجاب ، وإستحال تخلفه عنه في الأزل ، وعليه هذه الحوادث المتجددة - حسب النظر البدوي - منطوية ومقدرة في العلم الأزلي ومستندة إلى أسبق عللها فلا بد أن يحدث كل منها في ظرفه وموقعه طبق التقدير الأزلي وليست حادثة بمعناه الحقيقي ، ويستحيل تخلف هذا عن العلم مع جميع أجزائه وحوادثه وشرائطه ، فإنَّ كل ما هو معلوم في الأزل في جملة النظام الخير لا بد أن يقع وما لم يكن معلوماً فيستحيل وقوعه فقد جف القلم بما كان وبما هو كائن إلى الأبد ، وقد فرغ من الأمر .

فعلى هذا يكون القول بحدوث العالم بمعناه الحقيقي ، ونفي الأزلية بمعنى عدم تأثير الذات في الإيجاد ، التزاماً بالإمكان في ذاته تعالى على زعمهم ، ومن هنا يعلم أن عدم التزام القوم بالقدرة فيه تعالى بالمعنى الذي ذكرناه ، إنما هو لأجل فرارهم عن لزوم الإمكان على زعمهم الفاسد .

وقد صرّحت محكمات الكتاب وقطعيّات السنن على حدوث العالم بمعناه الحقيقي . . أي نفي أزلية ما سواه تعالى وتوحده سبحانه بالأزلية لا الحدوث المصطلح عندهم .

وواضح عند أولي الأبواب أنّ نفي ما سواه في الأزل وتفردّه تعالى بالأزلية ، ليس لأجل الإمكان والنقص في فاعلية الفاعل والخالق سبحانه ، بل هو لأجل شدة سلطانه وتمكنه واستيلائه وعلوه ، سبحانه من أن يتعالى عليه الفعل على رغمه إيجاباً .

ضرورة أنّ تأثير الفاعل في الفعل وصدور الفعل عنه إيجاباً ومتعالياً عليه ليس من كمال الفاعل ، والعلم بصدور الفعل مع إيجاب المشية عليه تعالى غير جابر لتلك النقيصة ، فكم من فرق بين صدور الفعل إيجاباً عليه - وإن كان عالمياً به - وبين صدور الفعل عن سلطانه وتمكنه واقتداره ، فالأول عجز وذلة وهوان ، والثاني مجد وعزة وجلال .

وعدم صدور الفعل أيضاً ليس مستنداً إلّا إلى شدة سلطانه ونفوذه وتمكّنه ، فوقوع الفعل وعدم وقوعه مستند إلي كمال حقيقي وهي القدرة التي هي عين الذات الأحدية مثل العلم والحياة وهي المؤثرة في الوقوع واللاوقوع بحيث واحد بالحقيقة .

وصريح الكتاب ومذهب أئمة أهل البيت عليهم السلام هو إنشاؤه تعالى الخلق وإبداؤه مقتديراً على ذلك وتمكّناً منه ، ولا دليل للصدور الذي ذكره من محكمات الكتاب وقطعيّات السنن وضرورة العقول القويمة . إنتهى كلامه .

أقول : تحصل من الأدلة التي أثبتنا بها حدوث العالم - بمعنى مسبوقية جميع ما سوى الله سبحانه بالعدم - سقوط ما استدل به الفلاسفة وأتباعهم وبطلان مبانيهم ومعتقداتهم في ما يلي :

١ - ما ذكره في باب المبدء ؛ من أنه تعالى بنفس ذاته المتعالية ووجود الأزلي علة تامة لما سواه .

٢ - ما قرره في باب العلم من أنه تعالى فاعل بالعناية ؛ بمعنى أنه يكفي في صدور الأشياء علمه تعالى بها ، كما أن من غريب إدعاءاتهم قولهم بأن العلم له شأنية العلية لإيجاد الأشياء .

٣ - ما نصوا عليه في باب القدرة والمشية والإرادة من أنها هي العلم لا غير .

٤ - ما أثبتوه في باب الحدوث من أن الشيء الحادث المسبوق بالعدم لا بد أن يكون مسبوقاً بمادة أو مدة .

٥ - ما أسسوه في باب التوحيد من أن وجوده تعالى عين وجود خلقه .. (٣٢٩) إذ لو كانت الموجودات عين الحق ، فلا معنى لمسبوقيتها بالعدم الحقيقي الصريح كما لا يخفى .

كما أن بطلان هذه الأمور الخمسة لا يقتصر على أدلة الحدوث ، بل مع قطع النظر عنها ، فإنها بنفسها مخالفة للآيات والروايات الكثيرة التي قد ورد ذكرها في محلها .

هذا وإن لهؤلاء شبهات واهية أخرى يظهر جوابها للمتأمل فيما أوردناه من المباحث السالفة ،

ولا نحسب - وأيم الله - إن ما أدرجناه هنا من بعض أدلة الحدوث ، مع صريح الآيات الكريمة والروايات الشريفة في المقام . . ذو مسكة يشك بعد ذاك في بطلان سفسطة هؤلاء وزيف دعاويهم ، إذ كيف يتأتى للباحث أن يجتري على مخالفة الكتب السماوية والأخبار المتواترة النبوية ، والأحاديث المتظافرة الماثورة عن الأئمة الهداة الذين هم معادن الحكمة والوحي والإلهام وبعثهم الله لتكميل الأنام .

كما أن هذه الشبهة هي من الشبهات التي قد اعترف مبدعها بضعفها ، وقد صرح الشيخ وأرسطو : بأن هذه المسألة جدلية الطرفين - أي يمكن الجدل في إثباتها ونفيها - فهم يذعنون بأن ما ذهبوا إليه ليس حقيقة واضحة .

وأخيراً أقول لإخواني في الدين : أرجو أن تنظروا إلى هذه المسألة ببصيرة قد طهرها صاحبها من أدران التعصب والأهواء ليتمكنكم الوصول إلى حقائق أصول الدين ، ولتكونوا على نهج الأنبياء والأوصياء والصديقين ، ولينجوا الإنسان من هواه في طريق البحث والوصول إلى المقاصد الدينية ، والشؤون العقائدية .

فعلينا أن نزن أفكارنا بميزان الشرع المبين ، ومقياس الدين المتين ، وما تحقق صدوره عن الأئمة المعصومين صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين لئلا نكون من الهالكين .

هذا آخر ما أردنا إيرادَه في هذه الرسالة ، والحمد لله رب العالمين كثيراً وصلى الله على سيدنا ونبيِّنا محمد وآله الطيبين الطاهرين المعصومين ، ولعنة الله على أعدائهم ومخالفيهم أبد الأبدين ودهر الدهرين .

حصل الفراغ عن ذلك في اليوم ٢١ من شهر رمضان المبارك ،

سنة ١٤٢١ من هجرة سيّد الأنام محمد صلى الله عليه وآله وسلم - قم المقدّسة .

(١) الكافي ١٠٥/١ حديث ٣ ، التوحيد : ٩٨ حديث ٥ ، علل الشرايع : ٩ حديث ٣ ، بحار الأنوار ٢٦٣/٤ حديث ١١ .

(٢) الكافي ٤٤٢/١ ، علل الشرايع : ٥ ، عيون الأخبار ٢٦٢/١ ، كمال الدين ٢٥٥/١ ، بحار الأنوار ٩٧/١ ، و ٢٤/١٥ ، و ٣٤٥/١٨ ، و ٢٢/٢٥ ، و ٣٣٥/٢٦ ، و ٥٨/٥٤ ، و ١٧٠ .

(٣) بحار الأنوار ٣٠٧/٣ ، و ٢٣/١٥ ، و ١٧/٢٥ ، و ١٦٩/٥٤ .

(٤) الكافي ٤٤١/١ ، حديث ٥ ، بحار الأنوار ١٩/١٥ ، و ٣٤٠/٢٥ ، حديث ٢٤ ، و ١٢/٥٤ ، ٦٥ ، ١٩٥ .

(٥) التوحيد : ٦٧ ، ١٨٧ ، عيون الأخبار ١٤٥/١ ، الكافي ١٢٠/١ ، بحار الأنوار ١٧٦/٤ ، و ٣١١/١٠ ، و ٢٧/١٥ ، و ٣/٢٥ .

(٦) الكافي ١٠٧/١ ، و ٩٤/٨ ، بحار الأنوار ٣٠٧/٣ ، و ٦٩/٤ ، و ٨٦ ، و ٢٣/١٥ ، و ١٧/٢٥ ، و ٨٢/٥٤ ، ١٦٩ .

(٧) نهاية الحكمة : ٢٣١ - ٢٣٢ .

(٨) بداية الحكمة : ١١٥ .

(٩) كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد : ٢٤ في المسألة الثالثة والثلاثين في القدم والحدوث ، ط قم المصطفوي .

(١٠) لا يخفى عليك أنه تعالى منزه عن الزمان والزمانيات ؛ لأنّ الزمان حقيقته تجدد شيء وتقضي شيء وتصرمه ؛ والتجدد والتقضي والتصرم من الحوادث ، وهو محال على الله تعالى .

وبيان آخر : إنّ الزمان حقيقة مقدارية عددية ، وكل مقدار متناه حادث معلول مخلوق كما يدل عليه العقل والنقل .

وكذلك القول بالنسبة إلى المكان ، فإنّه تعالى متعال عن الزمان والمكان ، و التّعبير التي توهم خلاف ذلك تحمل على ضيق العبارة و . .

والدليل على ما ذكرناه - مضافاً إلى ما مرّ من حكم العقل - هو الأخبار المتواترة عن الأئمة عليهم السلام المصرحة بعدم كونه سبحانه زمانياً ؛ كقوله عليه السلام : « إنّ الله تعالى لا يوصف بمكان ولا يجري عليه زمان » ، « لا تصحبه الأوقات » ، « سبق الأوقات كونه والابتداء أزله . . » إلى قوله : « كيف يجري عليه ما هو أجراه » ، « لا يزال وحدانياً أزلياً قبل بدو الدهور وبعد صرف الأمور » ، « لا يقال له متى ولا يضر له أمد يحنى » ، « انه يعود بعد فناء الدنيا وحده لا شيء معه ، كما كان قبل ابتدائها كذلك يكون بعد فنائها بلا وقت ولا مكان ولا حين ولا زمان » كما يأتي تفصيله .

(١١) قال العلامة المجلسي رحمه الله . أي من الحكماء والذهرية والملاحدة ، حيث يقولون بقدم الأنواع وان كلّ حادث مسبوق بآخر لا إلى نهاية . مرآة العقول : ٩١/٢ .

(١٢) وعلق هنا في المرأة بقوله : لعلّ المراد بالثنوية غير المصطلح من القائلين بالنور والظلمة ؛ بل القائلين بالقدم وأنه لا يوجد شيء إلا عن مادة ؛ لأن قولهم بمادة قديمة إثبات لإله آخر ، إذ لا يعقل التأثير في القدم . مرآة العقول : ٩١/٢ .

(١٣) الكافي ١٣٦/١ - ١٣٧ حديث ١ ، مرآة العقول ٩١/٢ .

(١٤) التوحيد : ٢٢٣ .

(١٥) التوحيد : ٢٠٩ .

(١٦) التوحيد : ٣٠٣ - ٣٠٤ .

(١٧) المسائل العكبرية : ٦٥ المجلد السادس من مصنفات الشيخ المفيد .

(١٨) المسائل العكبرية : ٢٧ المجلد السادس من مصنفات الشيخ المفيد رحمه الله .

(١٩) البقرة (٢) : ١٢٩ .

(٢٠) المسائل العكبرية : ٣٠ .

(٢١) المسائل العكبرية : ٦٧ .

(٢٢) تصحيح الاعتقاد : ١١٢ .

(٢٣) تصحيح الاعتقاد : ١١٤ .

(٢٤) الحكايات في مفاصد القول بالحال : ٥٥ المجلد العاشر من مصنفات الشيخ المفيد رحمه الله .

(٢٥) في بعض النسخ : الطينة .

(٢٦) المصدر : ٦١ .

(٢٧) تقريب المعارف : ٨٥ ، تحقيق تبريزيان .

(٢٨) تقريب المعارف : ٩٢ .

(٢٩) كنز الفوائد ٢٣/١ الطبعة الاولى قم ، تحقيق : الشيخ عبد الله نعمه .

(٣٠) كنز الفوائد ٤١/١ .

(٣١) ما بين المعكوفين موجود في بعض النسخ .

(٣٢) الاقتصاد : ٤٤ .

(٣٣) الرسائل العشر ، رسالة في الاعتقادات : ١٠٤ مؤسسة النشر الاسلامي .

(٣٤) الذاريات (٥١) : ٥٦ .

(٣٥) روضة الواعظين ٢٧/١ ، الطبعة الأولى سنة الطبع ١٣٦٨ .

(٣٦) المصدر ١٨/١ .

(٣٧) أي صحح المحقق الطوسي نقل صاحب الملل والنحل في مصارع المصارع .

- (٢٨) بحار الأنوار ٢٣٩/٥٤ .
- (٢٩) الطرائف في معرفة مذاهب الطوائف : ٣٥٧ مطبعة الخيام ، قم .
- (٤٠) بحار الأنوار ٢٤٥/٥٤ .
- (٤١) كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد : ٢١٧ ط قم المصطفوي .
- (٤٢) الياقوت في علم الكلام : ٣٣ ، تحقيق علي أكبر ضيائي .
- (٤٣) بحار الأنوار ٢٤٨/٥٤ .
- (٤٤) أجوبة المسائل المهنية : ٨٨ - ٨٩ .
- (٤٥) أجوبة المسائل المهنية : ٨٨ .
- (٤٦) شرح التجريد : ٥٧ .
- (٤٧) نهاية المرام في علم الكلام ، عنه بحار الأنوار ٢٤٨/٥٤ .
- (٤٨) الاعتماد في شرح واجب الاعتقاد للمقداد بن عبد الله السيوري : ٤٧ .
- (٤٩) شرح الباب الحادي عشر : ٣٠ .
- (٥٠) الصراط المستقيم ٢٠/١ .
- (٥١) بحار الأنوار ٢٥٢/٥٤ .
- (٥٢) بحار الأنوار ٢٥٣/٥٤ .
- (٥٣) عنه بحار الأنوار ٢٣٨/٥٤ - ٢٣٩ .
- (٥٤) رسالة في حدوث العالم : ٩ .
- (٥٥) رسالة في الحدوث : ١٥ - ١٧ ، تحقيق دكتور سيد حسين موسويان .
- (٥٦) درر الفوائد : ٢٦٣ ، وراجع الأسفار ٢٠٦/٥ - ٢٤٨ .
- (٥٧) الأسفار ٣٢٨/٧ .
- (٥٨) أقول : لا مجال هنا لنقل كلماته في المقام ومناقشتها ، وقد نقلها القاضي سعيد القمي في شرحه على التوحيد وناقشها ، ثم قال : هذا البيان لا ينفع في المقام . . .
- (٥٩) شجرة الهيئة : ٤٨ المطبوع مع رسالة مبدأ ومعاد .
- (٦٠) شرح الكافي ٣/٣ .
- (٦١) شرح توحيد الصدوق ١٢١/١ ، الطبعة الاولى ١٤١٥ هـ . ق تحقيق الدكتور نجفقلي .
- (٦٢) المصدر ١٤٧/١ .
- (٦٣) الاعتقادات : ٢٤ .

- (٦٤) عين الحياة ، الأصل الرابع في حدوث العالم .
- (٦٥) حق اليقين : ١٥ .
- (٦٦) بحار الأنوار ٢٣٨/٥٤ .
- (٦٧) بحار الأنوار ٢٣٣/٥٤ .
- (٦٨) مرآة العقول ٢٣٥/١ .
- (٦٩) هود (١١) : ٧ .
- (٧٠) شرح حديث عرض دين حضرت عبدالعظيم حسني - ٧ - : ٢١ .
- (٧١) كشف الغطاء : ١٧٣ .
- (٧٢) كشف الغطاء : ٣٥٩ .
- (٧٣) أصول دين : ١٦ .
- (٧٤) جواهر الكلام ٥٩/٢٢ .
- (٧٥) فرائد الأصول : ١١ .
- (٧٦) درر الفوائد ، تعليقة على شرح المنظومة : ٢٦١ ، مؤسسة اسماعيليان قم .
- (٧٧) عقائد الحق : ١٦٦ .
- (٧٨) جواب الملاحدة في قدم العالم للسيد المرتضى رحمه الله .
- (٧٩) الأربعين للمولى محمد طاهر القمي : ١٤٢ .
- (٨٠) القوانين ٣٦٥/١ .
- (٨١) المحاضرات في الأصول ٣٧/٢ - ٤٣ .
- (٨٢) وقد ذكر آغا بزرك الطهراني رحمه الله كتباً عديدة من علمائنا في إثبات حدوث العالم والردّ على القول بقدمه راجع الذريعة ٢٦/٦ ، ٦٥ ، ٢٩٣ - ٢٩٦ .
- (٨٣) وبعبارة أخرى : كلّ صفة يتوقّف عليها إثبات النبوة والإمامة فلا بدّ أن تثبت بدليل العقل كالعلم والقدرة ، بخلاف ما لا يتوقّف عليه إثباتهما كباقي الأوصاف فإنّه يجوز إثباتها بالدليل العقلي والنقلي ، كما لا يخفى ، مع أنّ أكثر السمعيات مشتمل على شواهد واضحة وبراهين لائحة يهتدي الطالب بالتأمل فيها الى لب المعرفة .
- (٨٤) كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد : ٣٢٠ (طبعة المصطفوي) قال : والضرورة قاضية بثبوت الجسماني من دين النبي مع إمكانه .
- (٨٥) بحار الأنوار ٢٣٤/٣ .
- (٨٦) تقريب المعارف : ٩١ تحقيق تبريزيان .
- (٨٧) كفاية الموحدين ٢٦٥/١ - ٢٦٦ .

(٨٨) گوهر مراد : ١٦٤ .

(٨٩) گوهر مراد : ١٦٤ .

(٩٠) البقرة (٢) : ٢٩ .

(٩١) الأعراف (٧) : ٥٤ .

(٩٢) هود (١١) : ٧ .

(٩٣) الفرقان (٢٥) : ٥٩ .

(٩٤) مريم (١٩) : ٦٧ .

(٩٥) الزمر (٣٩) : ٦٢ .

(٩٦) يونس (١٠) : ٤ .

(٩٧) يونس (١٠) : ٣٤ .

(٩٨) العنكبوت (٢٩) : ١٩ .

(٩٩) البقرة (٢) : ١١٧ .

(١٠٠) الأنعام (٧) : ١٠١ .

(١٠١) الملك (٦٧) : ٣٣ .

(١٠٢) الانعام (٦) : ١٤١ .

(١٠٣) نعم قد يستفاد من الآيات : أنَّ بعض هذه الكلمات يستعمل في معنيين أحدهما : الخلق الابتدائي بمعنى الإيجاد بعد العدم ، ثانيهما : الخلق من شيء - أي في صنع شيء من شيء - ولكن المتبادر الى الذهن هو المعنى الأول ، وأما المعنى الثاني فيحتاج الى القرينة .

(١٠٤) بحار الأنوار ٥٤ / ٢٥٤ .

(١٠٥) اقرب الموارد ٣٢ / ١ .

(١٠٦) مجمع البحرين ٤٤ / ١ .

(١٠٧) لسان العرب ٣٦ / ١ .

(١٠٨) لسان العرب ٨٥ / ١٠ .

(١٠٩) النهاية لابن الأثير ٧٠ / ٣ .

(١١٠) اقرب الموارد ٣٩٦ / ١ .

(١١١) الأنعام (٦) : ١٤١ .

(١١٢) لسان العرب ١٧٠ / ١ .

(١١٣) مجمع البحرين ٤١٦ / ١ .

(١١٤) اقرب الموارد ١٢٩٨/٢ .

(١١٥) الأنعام (٦) : ١٤١ .

(١١٦) مجمع البيان ٣٧٥/٤ .

(١١٧) أقرب الموارد ٣٣/١ .

(١١٨) الأحقاف (٤٦) : ٩ .

(١١٩) لسان العرب : ٦/٨ - ٧ .

(١٢٠) مجمع البحرين ٢٩٨/٤ .

(١٢١) الأحقاف (٤٦) : ٩ .

(١٢٢) كتاب العين ٥٤/٢ .

(١٢٣) فإن قلت : لا دليل على حجّة قول اللغوى .

قلت : نعم لا دليل على حجّيته في حدّ نفسه ، أمّا إذا حصل العلم أو الوثوق من قولهم ، أو يدخل تحت عنوان خبر الواحد ، أو . . فيكون حجة ، كما أشار إليه الشيخ الأعظم الأنصاري رحمه الله في الفرائد والمحقّقان النائيّني رحمه الله والعراقي قدس سره في الفوائد وهامشه . والمفروض حصول الوثوق والاطمينان من قولهم في المقام .

(١٢٤) بحار الأنوار ٢٦٣/٤ حديث ١١ و ١٦١/٥٤ ، التوحيد : ٩٨ باب أنه عزّوجلّ ليس بجسم ولا صورة حديث ٥ .

(١٢٥) الاحتجاج : ٣٣٧ - ٣٣٨ ، بحار الأنوار ١٦٦/١٠ حديث ٢ ، و ٧٧/٥٤ حديث ٥٣ .

(١٢٦) بحار الأنوار ١٨٩/١٠ ، و ٧٨/٥٤ .

(١٢٧) نهج البلاغة : ٢٣٣ خطبة ١٦٣ ، بحار الأنوار ٣٠٦/٤ ، حديث ٣٥ ، ٢٧/٥٤ حديث ٣ ، ٣٠٨/٧٤ ، حديث ١١ ، وانظر : التوحيد : ٧٩ .

(١٢٨) علل الشرايع : ٦٠٧ ، حديث ٨١ ، بحار الأنوار ٢٣٠/٥ ، حديث ٦ ، و ٧٦/٥٤ ، حديث ٥١ .

(١٢٩) التوحيد : ١٩٣ ، حديث ٧ ، الكافي ١١٦/١ ، حديث ٧ ، بحار الأنوار ١٥٣/٤ ، حديث ١ ، ٨٣/٥٤ ، حديث ٦٢ .

(١٣٠) مرآة العقول ٤٢/٢ .

(١٣١) الصافات (٣٧) : ١٨٠ .

(١٣٢) التوحيد : ٦٧ حديث ٢٠ ، الكافي ٩٤/٨ حديث ٦٧ ، بحار الأنوار ٦٧/٥٤ حديث ٤٣ ، و ٩٦/٥٤ حديث ٨١ .

(١٣٣) بحار الأنوار ٦٨/٥٤ .

(١٣٤) الصافات (٣٧) : ١٨٠ .

(١٣٥) الكافي ٩٤/٨ حديث ٦٧ ، بحار الأنوار ٩٦/٥٤ حديث ٨١ .

(١٣٦) بحار الأنوار ٩٧/٥٤ .

(١٣٧) نهج البلاغة : ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، خطبة ١٨٦ ، الاحتجاج : ٢٠٣ ، اعلام الدين : ٥٩ ، ٦٠ ، بحار الأنوار ٢٥٤/٤ حديث ٨ ، و ٣٠/٥٤ ، حديث ٦ ، و ٣١٢/٧٤ حديث ١٤ .

(١٣٨) بحار الأنوار ٣٣/٥٤ .

(١٣٩) بحار الأنوار ٢٥٩/٤ .

(١٤٠) بحار الأنوار ٣٤/٥٤ .

(١٤١) التوحيد : ١٨٦ حديث ٢ ، الكافي ١٢٠/١ حديث ٢ ، عيون الأخبار ١٤٥/١ حديث ٥٠ ، بحار الأنوار ١٧٦/٤ حديث ٥ ، و ٧٤/٥٤ حديث ٤٩ .

(١٤٢) مرآة العقول ٥٥/٢ .

(١٤٣) بحار الأنوار ٧٤/٥٤ .

(١٤٤) الاحتجاج : ٤٠٥ ، بحار الأنوار ٣٤٤/١٠ حديث ٥ و ٣٦/٥٤ حديث ٨ .

(١٤٥) بحار الأنوار ٣٦/٥٤ .

(١٤٦) التوحيد : ٣٤ - ٤١ حديث ٢ ، الاحتجاج : ٣٩٩ - ٤٠٠ ، عيون الأخبار ١٥٢/١ ، ١٥٣ ، الامالي للمفيد : ٣٥٤ حديث ٤ ، الامالي للطوسي : ٢٢ حديث ٢٨ ، اعلام الدين : ٦٩ ، بحار الأنوار ٢٢٨/٤ - ٢٣٠ حديث ٣ .

(١٤٧) بحار الأنوار ٤٥/٥٤ .

(١٤٨) التوحيد : ٤٤٥ - ٤٥١ ، عيون الأخبار ١٨٣/١ - ١٨٦ ، بحار الأنوار ٣٣١/١٠ - ٣٣٤ ، و ٥٧/٥٤ .

(١٤٩) بحار الأنوار ٥٨/٥٤ .

(١٥٠) التوحيد : ٤٣٠ - ٤٣٥ ، عيون الأخبار ١٦٩/١ - ١٧٣ ، بحار الأنوار ٣١٠/١٠ - ٣١٣ ، و ٤٨/٥٤ - ٥٠ .

(١٥١) بحار الأنوار ٥٢/٥٤ - ٥٣ .

(١٥٢) التوحيد : ٦٧ ، حديث ٢٠ ، بحار الأنوار ٢٧/١٥ ، و ٣/٢٥ ، و ٦٧/٥٤ ، ١٩٨ .

(١٥٣) الاحتجاج : ٢٥ ، تفسير الإمام عليه السلام : ٥٣٥ ، بحار الأنوار ٣٦١/٩ و ٦٨/٥٤ .

(١٥٤) الكافي ١٣٤/١ - ١٣٥ حديث ١ ، التوحيد : ٤١ - ٤٢ حديث ٣ ، بحار الأنوار ٢٦٩/٤ - ٢٧٠ حديث ١٥ ، و ١٦٤/٥٤ حديث ١٠٣ .

(١٥٥) المؤمنون (٢٣) : ١٢ .

(١٥٦) التوحيد : ٣٣٨ حديث ٥ ، وقريب منه : بحار الأنوار ١٤٥/٤ حديث ١٨ ، و ٣٧/٥٤ حديث ١٢ ، المستدرک : ١٨٢/١٨ حديث ٣٠ .

(١٥٧) بحار الأنوار ٣٧/٥٤ - ٣٨ .

(١٥٨) الكافي ١٠٩/١ - ١٠٩ حديث ١ ، التوحيد : ١٤٦ حديث ١٥ ، بحار الأنوار ١٤٤/٤ حديث ١٦ و ٣٨/٥٤ ، ١٦٣ .

(١٥٩) المحاضرات ٣٩/٢ .

(١٦٠) كما في صحيحة عاصم بن حميد عن أبي عبد الله عليه السلام : قال قلت له : لم يزل الله مريداً ؟ قال : « إن المريد لا يكون إلا لمراد معه لم يزل الله عالماً قادراً ثم أراد » . (التوحيد : ١٤٦ حديث ١٥)

وفي صحيحة محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام : « المشية محدثة » . (التوحيد : ١٤٧ حديث ١٨) وغيرهما من الأخبار (فراجع التوحيد : ١٤٦ ، والكافي باب الإرادة . . وباب المشية والإرادة)

(١٦١) كما في صحيحة عمر بن أذينة عن أبي عبد الله عليه السلام : قال : « خلق الله المشية بنفسها ثم خلق الأشياء بالمشية » . (التوحيد : ١٤٨ حديث ١٩)

وعن الصادق عليه السلام : « لما صعد موسى عليه السلام إلى الطور فنادى ربه عزوجل قال : يا رب أرني خزائنك ، فقال : يا موسى ! إنما خزائني إذا أردت شيئاً أن أقول له : كن ، فيكون » . (التوحيد : ١٣٣ حديث ١٧)

وعن أبي جعفر عليه السلام « أنشأ ما شاء كيف شاء بمشيته » (التوحيد : ١٧٤)

وعن موسى بن جعفر عليهما السلام « . . كل شيء سواه مخلوق ، وإنما تكون الأشياء بإرادته ومشيته من غير كلام وتردد في نفس ولا نطق بلسان . . » . (الكافي ١٠٦/١ حديث ٧ ، التوحيد : ١٠٠ حديث ٨ ، الاحتجاج : ٢٨٥ ، بحار الأنوار ٢٩٥/٣ حديث ١٩) .

والأخبار بهذا المضمون كثيرة جداً ، فراجع .

(١٦٢) التوحيد : ١٤٠ حديث ٣ ، عيون الأخبار ١١٩/١ حديث ١٠ ، الأمالي للصدوق رحمه الله : ٣٧٨ حديث ٥ ، الاحتجاج : ٤١٠ ، روضة الواعظين : ٣٧ ، متشابه القرآن ٥٦/١ ، بحار الأنوار ٦٢/٤ حديث ١ و ٤٧/٥٤ حديث ٣٦ .

(١٦٣) التوحيد : ٧٥ حديث ٢٩ ، بحار الأنوار ٣٠٠/٣ حديث ٣١ و ٨١/٥٤ حديث ٥٦ .

(١٦٤) نهج البلاغة : ١٢٢ - ١٢٣ خطبة ٩٠ ، بحار الأنوار ٣١٠/٤ حديث ٣٨ و ٢٥/٥٤ حديث ١ و ٣٠٧/٧٤ حديث ١٠ .

(١٦٥) بحار الأنوار ٣٦/٥٤ .

(١٦٦) بصائر الدرجات : ١١٣ حديث ١ ، بحار الأنوار ١٦٥/٣٦ حديث ٢٠ و ٨٥/٥٤ حديث ٦٨ ، والآية الشريفة في سورة هود (١١) : ٧ .

(١٦٧) الكافي ١٤٢/١ حديث ٧ ، بحار الأنوار ١٦٧/٥٤ حديث ١٠٧ .

(١٦٨) الإحتجاج : ١٩٩ - ٢٠٠ ، نهج البلاغة : ٤٠ خطبة ١ ، بحار الأنوار ٢٤٧/٤ - ٢٤٨ حديث ٥ و ١٧٦/٥٤ - ١٧٧ حديث ١٣٦ و ٣٠٢/٧٤ حديث ٧ .

(١٦٩) التوحيد : ٤٥ - ٤٦ حديث ٥ ، بحار الأنوار ٢٨٩/٤ حديث ٢٠ .

(١٧٠) الصحيفة السجادية : ٣١١ ، الإقبال : ٣٥١ .

(١٧١) الإقبال : ٤٠٣ ، بحار الأنوار ١٧٤/٥٤ حديث ١٣٧ و ٢٧٣/٩٥ .

(١٧٢) الكافي ١٠٥/١ حديث ٣ ، التوحيد : ٩٨ حديث ٥ ، علل الشرايع : ٩ ، بحار الأنوار ٢٦٣/٤ حديث ١١ و ١٦١/٥٤ حديث ٩٥ .

(١٧٣) التوحيد : ٥٦ حديث ١٤ ، بحار الأنوار ٢٨٤/٤ حديث ١٧ و ١٦٦/٥٤ .

(١٧٤) التوحيد : ٧٦ حديث ٣٣ ، روضة الواعظين : ٣٥ ، بحار الأنوار ٢٩٦/٤ حديث ٢٣ و ٨٠/٥٤ حديث ٥٤ .

(١٧٥) الاحتجاج : ٤٤٩ ، بحار الأنوار ١٦٠/٤ حديث ٤ و ٨٣/٥٤ حديث ٦٤ .

(١٧٦) التوحيد : ١٤١ حديث ٥ ، الكافي ٩٤/٨ حديث ٦٧ ، بحار الأنوار ٦٩/٤ حديث ١٣ و ٨٢/٥٤ حديث ٦٠ ، وص ٩٦ حديث ٨١ .

(١٧٧) التوحيد ٦٠ حديث ١٧ ، بحار الأنوار ٢٩٨/٣ حديث ٢٦ ، و ٤٥/٥٤ حديث ١٩ .

(١٧٨) التوحيد : ١٤٥ حديث ١٢ ، بحار الأنوار ٨٦/٤ حديث ٢٣ و ١٦٢/٥٤ حديث ٩٧ .

(١٧٩) التوحيد : ٤٧ حديث ١١ ، المقنعة : ٣٢٠ ، الإقبال : ١٨٨ ، البلد الأمين : ٢٢٦ ، المصباح للكفعمي : ٦٢٣ ، بحار الأنوار ٢٨٥/٣ حديث ٥ و ١٧٩/٩١ حديث ٢ .

(١٨٠) التوحيد : ٦٩ حديث ٢٦ ، البلد الأمين : ٩٢ ، بحار الأنوار ٢٢١/٤ حديث ٢ و ٤٦/٥٤ حديث ٢١ و ١٢٨/٨٧ حديث ٧ .

(١٨١) بحار الأنوار ٢٢٣/٤ .

(١٨٢) مهج الدعوات : ١٢٤ ، البلد الأمين : ٢٨٠ ، المصباح للكفعمي : ٢٨٧ ، بحار الأنوار ٣٧/٥٤ حديث ٩ و ٣٣٢/٨٣ .

(١٨٣) مهج الدعوات : ١٠٧ ، ١١٦ ، ١٢٩ ، البلد الأمين : ٣٤٥ ، بحار الأنوار ٣٧/٥٤ حديث ١٠ و ٢٤٣/٩٢ ، ٢٤٩ ، ٢٦٢ .

(١٨٤) مهج الدعوات : ٨٥ ، البلد الأمين : ٤٢٦ ، بحار الأنوار ٣٧/٥٤ حديث ١١ و ٣٧٠/٩٢ .

(١٨٥) الكافي ٩٠/١ حديث ٧ ، بحار الأنوار ١٦٠/٥٤ حديث ٩٤ .

(١٨٦) التوحيد : ٦٠ حديث ١٧ ، بحار الأنوار ٢٩٨/٣ حديث ٢٦ و ٣٨/٥٤ حديث ١٤ و ٤٥/٥٤ حديث ١٩ .

(١٨٧) التوحيد : ٤٤ ، بحار الأنوار ٢٨٧/٤ حديث ١٩ و ٣٦٣/٤٣ حديث ٦ و ٤٥/٥٤ حديث ١٨ .

(١٨٨) نهج البلاغة : ٤٠ خطبة ١ ، الإحتجاج : ٢٠٠ ، بحار الأنوار ٢٤٧/٤ حديث ٥ و ١٧٧/٥٤ حديث ١٣٦ و ٣٠٢/٧٤ حديث ٧ .

(١٨٩) الرحمن (٥٥) : ١٤ .

(١٩٠) بحار الأنوار ١٧٩/٥٤ .

(١٩١) الكافي ١٠٧/١ حديث ٢ ، وقريب منه : التوحيد : ١٤٥ حديث ١٢ ، بحار الأنوار ٨٦/٤ حديث ٢٣ و ١٦٢/٥٤ حديث ٩٧ .

(١٩٢) الكافي ١٠٨/١ حديث ٦ ، التوحيد : ١٤٥ حديث ١١ ، بحار الأنوار ٨٧/٤ حديث ٢٤ و ١٦٣/٥٤ حديث ١٠٠ .

(١٩٣) الكافي ١٠٨/١ حديث ٥ ، بحار الأنوار ١٦٢/٥٤ حديث ٩٩ .

(١٩٤) بحار الأنوار ١٦٢/٥٤ .

(١٩٥) نهج البلاغة : ٢١٧ خطبة ١٥٥ ، بحار الأنوار ٣١٧/٤ حديث ٤٢ و ٣٢٣/٦١ حديث ٢ .

(١٩٦) مهج الدعوات : ٣٠٨ ، بحار الأنوار ١٧٢/٩٢ .

(١٩٧) بحار الأنوار ١٤٢/٩٤ .

(١٩٨) بحار الأنوار ٢٧٥/٤ حديث ١٦ و ١٠٧/٥٤ حديث ٩٠ و ٣١٩/٧٤ حديث ١٧ .

(١٩٩) نهج البلاغة : ٤٠ خطبة ١ ، الإحتجاج : ٢٠٠ ، بحار الأنوار ٢٤٨/٤ حديث ٥ و ١٧٧/٥٤ حديث ١٣٦ و ٣٠٢/٧٤ حديث ٧ .

(٢٠٠) نهج البلاغة : ٢٧٤ خطبة ١٨٦ ، الإحتجاج : ٢٠٣ ، أعلام الدين : ٦٠ ، بحار الأنوار ٢٥٥/٤ حديث ٨ و ٣٠/٥٤ حديث ٦ .

(٢٠١) نهج البلاغة : ٢٦٩ خطبة ١٨٥ ، الإحتجاج : ٢٠٤ ، أعلام الدين : ٦٧ ، بحار الأنوار ٣٦١/٤ حديث ٩ و ٢٩/٥٤ حديث ٥ .

(٢٠٢) بحار الأنوار ١٥٨/٩١ .

(٢٠٣) بحار الأنوار ٢٥٤/٥٤ .

(٢٠٤) المصباح للكفعمي : ٦٤٧ الفصل السادس والأربعون فيما يعمل في شهر شوال .

(٢٠٥) مصباح المتّجد : ٥٨٥ ، مصباح الكفعمي : ٢٩٥ ، ٥٩١ ، البلد الأمين : ٢٠٦ ، ٣٦١ ، ٤٢٠ ، الإقبال : ٦٩ ، ٤٢٥ ، ٤٣٥ ، بحار الأنوار ٣٣٥/٨٣ حديث ٧٢ و ٤٩/٨٨ ، ٧١ ، و ٢٦٥/٩٠ و ٢٢٧/٩٤ و ٢٩٧/٩٥ .

(٢٠٦) البلد الأمين : ٤٠٥ ، مصباح الكفعمي : ٢٥١ ، بحار الأنوار ٣٨٨/٩١ .

(٢٠٧) الكافي ٣٨٩/١ حديث ٢ ، الاختصاص : ٢١٦ ، بحار الأنوار ١٣١/٣٦ حديث ٣٩ ، ٣٩٥/٤٧ حديث ١٢٠ ، ٤٥/٥٨ حديث ٢٢ .

(٢٠٨) كمال الدين : ٣١٨ حديث ١ ، بحار الأنوار ٢٣/١٥ حديث ٣٩ و ١٥/٢٥ حديث ٢٨ .

(٢٠٩) الكافي ١٣٤/١ حديث ٤ ، التوحيد : ١٠٣ حديث ١٨ ، الإحتجاج : ٣٢٣ ، بحار الأنوار ١٣/٤ حديث ١٤ .

(٢١٠) الحجر (١٥) : ٢٩ .

(٢١١) التوحيد : ١٧٠ حديث ١ ، معاني الأخبار : ١٧ حديث ١١ ، بحار الأنوار ١١/٤ حديث ٢ .

(٢١٢) الحجر (١٥) : ٢٩ .

(٢١٣) الكافي ١٣٣/١ حديث ٣ ، التوحيد : ١٧١ حديث ٣ ، معاني الأخبار : ١٧ حديث ١٢ ، الإحتجاج : ٣٢٣ ، بحار الأنوار ١٢/٤ حديث ٣ و ٢٨/٥٨ حديث ١ و ٣٦٦/٧١ . وفي المقام روايات أخرى فراجع بحار الأنوار ١١/٤ - ١٣ .

(٢١٤) بحار الأنوار ٢٣/١٥ حديث ٤١ و ١٧/٢٥ حديث ٣١ و ١٦٩/٥٤ حديث ١١٢ .

(٢١٥) بحار الأنوار ٢٧/١٥ - ٢٨ و ١٩٨/٥٤ حديث ١٤٥ ، الأنوار : ٥ .

(٢١٦) الكافي ٤٤١/١ حديث ٥ ، بحار الأنوار ١٩/١٥ حديث ٣٩ و ٣٤٠/٢٥ حديث ٢٤ ، ١٩٥/٥٤ حديث ١٤١ .

(٢١٧) بحار الأنوار ١٢/٥٤ .

(٢١٨) بحار الأنوار ٩/١٥ حديث ١٠ و ٢٩١/٢٦ حديث ٥١ و ٤٦/٥٣ حديث ٢٠ و ١٩٢/٥٤ حديث ١٣٨ .

(٢١٩) بحار الأنوار ٩٧/١ حديث ٧ و ٢٤/١٥ حديث ٤٣ ، ٤٤ و ص ٣٧ - ٢٨ و ٢٢/٢٥ حديث ٣٨ و ص ٢٤ حديث ٤٣ و ١٧٠/٥٤ حديث ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٧ ، عوالي اللئالي ٩٩/٤ .

(٢٢٠) وأيضا الأخبار الدالة على أنّ أول الموجودات ارواحهم عليهم السلام كثيرة ، ويمكن الاستدلال بها على حدوث ما سوى الله ؛ بانضمام الأخبار الدالة على أنّ الفاصلة بين خلق الارواح والاجساد بزمان متناه ، إذ الزائد على المتناهي بزمان متناه يكون لا محالة متناهيًا ، كما لا يخفى . ويجري هذا البيان بعينه في الأخبار الدالة على أنّ أول الموجودات انوارهم عليهم السلام . ومما يمكن الاستدلال به في المقام : الآيات والروايات الدالة على فناء جميع الموجودات ، وذلك بضم مقدمة مسلمة عند القائلين بالقدم ، وهي : أنّ ما ثبت قدمه ، امتنع عدمه ، فتأمل . انظر : نهج البلاغة : ٢٧٢ ، الاحتجاج : ٢٥٠ ، بحار الأنوار ٣٣٠/٦ ، ٣٣١ ، حديث ١٥ ، حق اليقين : ٤١٩ .

(٢٢١) من لا يحضره الفقيه ٤١٤/٤ حديث ٥٩٠١ ، بحار الأنوار ٣٥٣/٥٧ حديث ٣٦ .

(٢٢٢) في ثواب الأعمال المطبوع : كرامته .

(٢٢٣) ثواب الأعمال : ٢٣٩ ، بحار الأنوار ١٤٥/٧٢ حديث ١٣ ، وسائل الشيعة ٣٠٠/١٢ حديث ١٦٣٥٥ ، وقريب منه : المحاسن ١٠٠/١ حديث ٧٠ ، و ص ١٣١ حديث ٣ ، أعلام الدين : ٤٠٣ ، وبحار الأنوار ١٢٥/٦٤ حديث ٢٦ و ١٤٦/٧٢ حديث ١٧ .

(٢٢٤) علل الشرايع ٩٤/١ ، بحار الأنوار ٢٤٣/٥ حديث ٢٩ و ٣٧/٨ حديث ١١ و ١٤٦/٥٨ حديث ٢٢ و ٧٦/٦٤ و ٣٦٦/٧١ - ٣٦٧ .

(٢٢٥) علل الشرايع ٩٣/١ حديث ٢ ، المناقب ٣٦١/٤ ، بحار الأنوار ٢٤٣/٥ حديث ٢٩ و ١٤٥/٥٨ حديث ٢٢ و ٣٦٧/٧١ .

(٢٢٦) في المحاسن : وليس شئ .

(٢٢٧) المحاسن ٢٤٢/١ حديث ٢٢٨ ، التوحيد : ١٤١ حديث ٥ ، بحار الأنوار ٦٩/٤ حديث ١٣ و ٨٦/٥٤ حديث ٧٠ .

(٢٢٨) تعليقة التوحيد : ١٤١ .

(٢٢٩) التوحيد : ١٢٨ حديث ٨ ، بحار الأنوار ٣٠٦/٣ حديث ٤٤ .

(٢٣٠) التوحيد : ١٧٩ حديث ١٢ ، بحار الأنوار ٣٢٧/٣ حديث ٢٧ .

(٢٣١) وقد أفاد الشيخ الأعظم الأنصاري رحمه الله في هذا المقام - ونعم ما افاده - كلّما حصل القطع من دليل نقلي ، مثل القطع الحاصل من إجماع جميع الشرائع على حدوث العالم زمانا ، فلا يجوز أن يحصل القطع على خلافه من دليل عقلي ، مثل استحالة تخلف الأثر عن المؤثر . ولو حصل منه صورة برهان كانت شبهة في مقابل البديهي . . (فرائد الأصول : ١١)

(٢٣٢) بحار الأنوار ٢٤٦/٥٤ .

(٢٣٣) بحار الأنوار ٢٤٥/٥٤ .

(٢٣٤) مناهج اليقين : ٤١ .

أقول : استدل بهذا الدليل مع بيان أوضح في كفاية الموحدين ٢٧٨/١ الدليل الأول .

(٢٣٥) لاحظ : بحار الأنوار ٢٥٥/٥٤ ، كفاية الموحدين ٢٨٦/١ الدليل الثالث .

(٢٣٦) نهج البلاغة : ٢٧٤ خطبة ١٨٦ ، الاحتجاج : ٢٠٣ ، أعلام الدين : ٦٠ ، متشابه القرآن ٦١/١ ، بحار الأنوار ٢٥٥/٤ و ٣٠/٥٤ و ٣١٤/٧٤ .

(۲۳۷) الكافي ۱۲۰/۱ حديث ۲ ، التوحيد : ۱۸۷ حديث ۲ ، عيون الأخبار ۱۴۵/۱ حديث ۵۰ ، بحار الأنوار ۱۷۶/۴ حديث ۵ و ۷۴/۵۴ حديث ۴۹ .

(۲۳۸) في العيون : ألم تعلم .

(۲۳۹) التوحيد : ۴۵۰ ، عيون الأخبار ۱۸۷/۱ ، بحار الأنوار ۳۳۵/۱۰ و ۵۷/۵۴ حديث ۲۸ .

(۲۴۰) الاحتجاج : ۴۰۶ ، بحار الأنوار ۳۴۴/۱۰ حديث ۵ و ۳۶/۵۴ حديث ۸ .

(۲۴۱) في التوحيد : فلا بد من فرجة بينهما .

(۲۴۲) الكافي ۸۱/۱ حديث ۵ ، التوحيد : ۲۴۴ حديث ۱ ، بحار الأنوار ۳۳۰/۳ و ۱۹۵/۱۰ حديث ۳ .

(۲۴۳) بحار الأنوار ۲۵۹/۵۴ ، كفاية الموحدين ۲۸۷/۱ - ۲۸۸ الدليل السادس .

(۲۴۴) كشف المراد : ۸۶ .

أقول : وجه المحقق الآغا جمال الدين الخوانساري - ببيان لطيف إبطال التسلسل وإثبات استحالة عدم التناهي وقدم المخلوق بـ : برهان التطبيق ، فقال :

خلاصه آن برهان این است که : اگر سلسله موجودات إلى غير النهایه برود - مثلاً زيد معلول عمرو باشد و عمرو معلول خالد و همچنین إلى غير النهایه - پس ما را رسد که این سلسله را که يك سر آن زید است و إلى غير النهایه رفته ملاحظه نماییم ، و نیز ما را رسد که از این سر قدری از موجودات را مثلاً ده تا آنها را بیاندازیم و تتمه را ملاحظه کنیم ، پس آن تتمه نیز سلسله‌ای خواهد بود غیر متناهی ، و این عدد موجودات سلسله دوم کمتر است از عدد موجودات سلسله اول به ده موجود ، و ما را رسد که این دو سلسله را با هم تطبیق نمائیم و ملاحظه کنیم چنانکه اول موجودات سلسله اول از این سر زید است در برابر او در سلسله دوم نیز اولی هست مثلاً احمد و چنانکه در آن سلسله دومی هست که عمرو باشد در این سلسله نیز دومی هست مثلاً محمود ، و همچنین .

پس در این صورت می‌گوییم که : اگر در واقع در برابر هر موجودی از سلسله اول موجودی از سلسله دوم باشد لازم می‌آید که عدد موجودات این دو سلسله مساوی باشد ، و این محال است چون عدد موجودات سلسله دوم چنانکه فرض شد کمتر از عدد موجودات سلسله اول بود به ده تا ، پس چگونه زاید و ناقص برابر باشند ؟

و اگر سلسله اول به جایی می‌رسد که دیگر در برابر آن در سلسله دوم موجودی نیست ، پس سلسله دوم متناهی می‌شود با آنکه غیر متناهی بود و لازم می‌آید که سلسله اول نیز متناهی شود چه مفروض این بود که آن از سلسله دوم به ده تا زیاده بود ، پس هرگاه سلسله دوم متناهی باشد سلسله اول نیز بعد از ده موجود دیگر که ملاحظه شود متناهی خواهد بود ، پس لازم خواهد آمد تناهی هر دو سلسله با وجود و عدم هر دو ، پس معلوم شد که ذهاب سلسله موجودات إلى غير النهایه محال است و به همین دلیل معلوم می‌شود که وجود غیر متناهی مطلقاً محال است ، پس هیچ مقداری نیز إلى غير النهایه نتواند رفت . انظر : مبدأ ومعاد : ۱۶ .

(۲۴۵) قال بعض الاعلام رحمه الله : إنا نتبع في التوحيد حكومة العقل والبرهان ، إلا أنّ في تقريرهما اتبعنا أهل بيت الوحي ، المعصومين عن الخطأ ، دون كبراء الناس المستبدين بالآراء ؛ لا لمحضيّ أنهم أهل الوحي والعصمة ، فهم مأمونون عن الخطأ ، بل لأن تقريرهم عليهم السلام ، تقرير إمعاني ، وجداني ، ظاهر كظهور الشمس على الأبصار ، ليس مما يرتاب ولا يحتمل غير الصواب ، فتقبله العقول حيث لا تجد مسوغاً للنكول .

(۲۴۶) الكافي ۷۷/۱ ، التوحيد : ۲۹۷ حديث ۶ ، الاحتجاج : ۳۳۶ ، متشابه القرآن ۴۵/۱ ، بحار الأنوار ۴۶/۳ حديث ۲۰ و ۶۲/۵۴ ، ۸۴ .

(۲۴۷) التوحيد : ۴۵۰ ، عيون الأخبار ۱۸۷/۱ ، بحار الأنوار ۳۳۵/۱۰ و ۵۷/۵۴ .

(۲۴۸) الكافي ۱۲۰/۱ حديث ۲ ، التوحيد : ۱۸۷ حديث ۲ ، عيون الأخبار ۱۴۵/۱ حديث ۵۰ ، بحار الأنوار ۱۷۶/۴ حديث ۵ و ۷۴/۵۴ حديث ۴۹ .

(٢٤٩) نهج البلاغة : ٢٧٤ ، الاحتجاج : ٢٠٣ ، أعلام الدين : ٦٠ ، متشابه القرآن ٦١/١ ، بحار الأنوار ٢٥٥/٤ و ٣٠/٥٤ و ٣١٤/٧٤ .

(٢٥٠) الكافي ٩٤/٨ حديث ٦٧ ، التوحيد : ٦٧ ، بحار الأنوار ٦٧/٥٤ ، ٩٦ .

(٢٥١) علل الشرايع : ٦٠٧ ، بحار الأنوار ٢٣٠/٥ و ٧٦/٥٤ حديث ٥١ .

(٢٥٢) التوحيد : ٧٩ ، نهج البلاغة : ٢٣٣ ، بحار الأنوار ٢٩٥/٤ ، ٣٠٧ و ٢٧/٥٤ ، ٨٠ و ٣٠٩/٧٤ .

(٢٥٣) التوحيد : ٢٩٠ حديث ١٠ ، بحار الأنوار ٥٠/٣ حديث ٢٣ .

(٢٥٤) في متشابه القرآن : اكبر .

(٢٥٥) روضة الواعظين : ٣١ ، متشابه القرآن ٤٦/١ .

(٢٥٦) الكافي ١١٦/١ حديث ٧ ، التوحيد : ١٩٣ حديث ٧ ، الاحتجاج : ٤٤٢ ، بحار الأنوار ١٥٣/٤ حديث ١ .

أقول : لا يخفى في دلالة هذا الخبر كبعض الأخبار الآتية على استحالة وجود الموجود المجرد وأنه لا مجرد سوى الله .

(٢٥٧) الاحتجاج : ٣٣٨ ، بحار الأنوار ٦٧/٤ حديث ٨ و ١٦٧/١٠ .

(٢٥٨) نهج البلاغة : ٢٧٣ خطبه ١٨٦ ، تحف العقول : ٦٧ ، الاحتجاج : ٢٠١ ، أعلام الدين : ٥٩ ، بحار الأنوار ٢٥٤/٤ حديث ٨ و ٣٠/٥٤ حديث ٦ و ٩٥/٥٧ حديث ٣١ و ٣١٢/٧٤ حديث ١٤ .

(٢٥٩) التوحيد : ٤٠ ، عيون الأخبار ١٥٣/١ ، الأمالي للمفيد : ٢٥٧ ، الأمالي للطوسي ٢٣ ، الاحتجاج : ٤٠٠ ، أعلام الدين : ٧٠ ، بحار الأنوار ٢٣٠/٤ و ٤٤/٥٤ حديث ١٧ .

(٢٦٠) الكافي ١١٥/١ حديث ٥ ، التوحيد : ٣١٤ حديث ٢ ، بحار الأنوار ١٨٢/٤ حديث ٩ .

(٢٦١) الكافي ١٤٠/١ حديث ٥ ، ٦ ، التوحيد : ٥٧ ، نهج البلاغة : ٢١٢ خطبة ١٥٢ ، أعلام الدين : ٦٤ ، بحار الأنوار ٢٨٥/٤ حديث ١٧ .

(٢٦٢) الإقبال : ٢٥١ ، الصحيفة : ٢١٢ ، مصباح الكفعمي : ٦٧٢ ، وقريب منه : الإقبال : ٢٩٣ ، بحار الأنوار ٣٦٣/٩٥ .

(٢٦٣) نهج البلاغة : ٢٣٣ خطبة ١٦٣ ، بحار الأنوار ٣٠٧/٤ حديث ٣٥ و ٣٠٩/٧٤ حديث ١١ .

(٢٦٤) بحار الأنوار ١٩٤/٣ .

(٢٦٥) نهج البلاغة : ٩٦ خطبة ٦٥ ، أعلام الدين : ٦٥ ، بحار الأنوار ٣٠٩/٤ حديث ٣٧ و ٣٠٦/٧٤ حديث ٩ .

(٢٦٦) التوحيد : ٣٦ ، عيون الأخبار ١٥١/١ ، الأمالي للطوسي : ٢٣ حديث ٢٨ ، الأمالي للمفيد : ٢٥٥ ، تحف العقول : ٦٣ ، الاحتجاج : ٣٩٩ ، أعلام الدين : ٦٩ ، بحار الأنوار ٣٢٩/٤ .

(٢٦٧) الكافي ١١٦/١ حديث ٧ ، التوحيد : ١٩٤ حديث ٧ ، الاحتجاج : ٤٤٣ ، بحار الأنوار ١٥٣/٤ - ١٥٤ .

(٢٦٨) تفسير الإمام عليه السلام : ٥٣٦ ، الاحتجاج : ٢٥ ، بحار الأنوار ٣٦٢/٩ و ٦٨/٥٤ .

(٢٦٩) بحار الأنوار ٧٠/٥٤ .

(٢٧٠) التوحيد : ٢٩٨ ، بحار الأنوار ٤٧/٣ و ٦٢/٥٤ حديث ٣٣ .

- (٢٧١) التوحيد : ٢٥٢ حديث ٣ ، علل الشرايع ١١٩/١ حديث ١ ، عيون الأخبار ١٣٢/١ حديث ٢٨ ، الاحتجاج : ٣٩٧ ، بحار الأنوار ١٥/٣ حديث ١ و ص٣٧ حديث ١٢ .
- (٢٧٢) الاحتجاج : ٢٥ ، تفسير الإمام عليه السلام : ٥٣٥ ، بحار الأنوار ٣٦٢/٩ و ٦٨/٥٤ حديث ٤٤ .
- (٢٧٣) الكافي ٧٧/١ ، التوحيد : ٢٩٧ حديث ٦ ، بحار الأنوار ٤٦/٣ .
- (٢٧٤) بحار الأنوار ٢/٢٥ حديث ٥ و ١٦٨/٥٤ حديث ١٠٩ .
- (٢٧٥) بحار الأنوار ٢٧/١٥ - ٢٨ حديث ٤٨ و ١٩٨/٥٤ حديث ١٤٥ .
- (٢٧٦) كما في الشوارق وتبعه بعض المعاصرين في شرح المنظومة ٢٦٩/١ .
- (٢٧٧) مضافاً إلى أنّ المتبادر من الحدوث : الوجود ، بعد أن لم يكن بعديةً زمانية ، ومن الواضح أنّ الحدوث الذاتي مجرد اصطلاح من الفلاسفة .
- (٢٧٨) كنز الفوائد ٤١/١ .
- (٢٧٩) التوحيد : ١٨٤ حديث ٢٠ ، الأمالي للصدوق : ٢٧٩ حديث ٧ ، روضة الواعظين : ٢٥ ، بحار الأنوار ٣٠٩/٣ و ٣٣٠ حديث ٣٣ و ٢٨٤/٥٤ .
- (٢٨٠) التوحيد : ١٧٩ حديث ١٢ ، بحار الأنوار ٣٢٨/٣ حديث ٢٧ و ٢٨٤/٥٤ .
- (٢٨١) التوحيد : ١٧٥ حديث ٥ ، علل الشرايع : ١٣٢ حديث ٢ ، بحار الأنوار ٣١٥/٣ حديث ١٠ و ٣٤٨/١٨ حديث ٥٩ و ٢٨٥/٥٤ .
- (٢٨٢) الكافي ٩٤/١ حديث ٩ ، التوحيد : ٣١٠ حديث ١ ، بحار الأنوار ٣٣٢/٣ حديث ٣٦ و ٣٧٣/١٧ و ٢٨٥/٥٤ .
- (٢٨٣) الكافي ١٣٥/١ حديث ١ ، التوحيد : ٤٢ حديث ٣ ، بحار الأنوار ٢٦٩/٤ حديث ١٥ .
- (٢٨٤) اعلام الدين : ٦٥ ، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١٥٣/٥ خطبة ٦٤ ، بحار الأنوار ٢٨٥/٥٤ .
- (٢٨٥) التوحيد : ٣٧ ، ٣٠٨ ، عيون الأخبار ١٥١/١ ، نهج البلاغة : ٢٧٢ خطبة ١٨٦ ، الأمالي للمفيد : ٢٥٦ ، الأمالي للطوسي : ٢٣ ، تحف العقول : ٦٣ ، الاحتجاج : ٣٩٩ ، اعلام الدين : ٥٩ ، ٧٠ ، بحار الأنوار ٢٢٩/٤ و ٣٠٥ و ٣٠/٥٤ ، ٢٨٥ و ٣١٣/٧٤ .
- (٢٨٦) التوحيد : ٤٩ ، نهج البلاغة : ١٢٤ خطبة ٩١ ، بحار الأنوار ٢٧٤/٤ حديث ١٦ و ١٠٦/٥٤ ، ٢٨٥ و ٣١٨/٧٤ .
- (٢٨٧) نهج البلاغة : ٣٩ خطبة ١ ، الاحتجاج : ١٩٩ ، بحار الأنوار ٢٤٧/٤ حديث ٥ و ١٧٦/٥٤ حديث ١٣٦ و ٣٠٢/٧٤ حديث ٧ .
- (٢٨٨) الكافي ١٨/٨ حديث ٤ ، التوحيد : ٧٣ ، الأمالي للصدوق : ٣٢١ حديث ٨ ، تحف العقول : ٩٢ ، بحار الأنوار ٢٢١/٤ حديث ١ و ٢٨٧/٥٤ و ٢٨٣/٧٤ ، ٣٨٣ .
- (٢٨٩) التوحيد : ٥٠ ، بحار الأنوار ٢٧٥/٤ و ٢٨٥/٥٤ .
- (٢٩٠) التوحيد : ٤٣ ، بحار الأنوار ٢٧١/٤ و ٢٨٥/٥٤ .
- (٢٩١) نهج البلاغة : ٢٦٧ ، اعلام الدين : ٦١ ، بحار الأنوار ٣٣٠/٦ حديث ١٦ و ٣٠/٥٤ ، ٢٨٥ و ٣١٥/٧٤ .
- (٢٩٢) الكافي ١٣٩/١ ، بحار الأنوار ١٦٥/٥٤ ، ٢٨٥ .

(٢٩٣) التوحيد : ٣٧ ، ٣٠٨ ، عيون الأخبار ١٥١/١ ، الاحتجاج : ٣٩٩ - ٤٠٠ ، تحف العقول : ٦٤ ، بحار الأنوار ٢٢٩/٤ ، و ٤٣/٥٤ حديث ١٧ .

(٢٩٤) نهج البلاغة : ٢٣٣ خطبة ١٦٣ ، بحار الأنوار ٣٠٦/٤ حديث ٣٥ و ٢٨٥/٥٤ و ٣٠٨/٧٤ .

(٢٩٥) التوحيد : ٣٧ ، الاحتجاج : ٤٠٠ ، عيون الأخبار ١٥٢/١ ، بحار الأنوار ٢٢٩/٤ .

(٢٩٦) التوحيد : ٤٣٩ ، عيون الأخبار ١٧٦/١ ، بحار الأنوار ٣١٦/١٠ و ٥٢/٥٤ .

(٢٩٧) كنز الفوائد ٤٣/١ - ٤٤ .

(٢٩٨) كنز الفوائد ٤١/١ ، ٤٦ ، ٤٨ .

(٢٩٩) كشف المراد : ١٢٩ ، مناهج اليقين : ٤٣ .

(٣٠٠) بحار الأنوار ٢٩٠/٥٤ .

(٣٠١) كفاية الموحدين ٢٧٤/١ .

(٣٠٢) بحار الأنوار ٣٠١/٥٤ .

(٣٠٣) كفاية الموحدين ٢٧٥/١ .

(٣٠٤) كنز الفوائد ٤١/١ .

(٣٠٥) كنز الفوائد ٤٥/١ - ٤٦ .

(٣٠٦) كنز الفوائد ٤٧/١ - ٤٨ .

(٣٠٧) بحار الأنوار ٢٩٣/٥٤ .

(٣٠٨) شرح التجريد : ١٣٠ .

(٣٠٩) بحار الانوار ٢٩٣/٥٤

(٣١٠) التوحيد : ١٤٨ حديث ١٩ ، وقريب منه : ٣٣٩ حديث ٨ .

(٣١١) أقول : وقد مرّ اثبات كونه محالاً ذاتياً .

(٣١٢) بيان الفرقان في توحيد القرآن ١١٦/١ .

(٣١٣) مبدأ و معاد : ٢٨ .

(٣١٤) المعروف والمشهور بين الفلاسفة قديما وحديثا هو أنّ إرادته تعالى من الصفات الذاتية كصفة العلم والقدرة والحياة ، وهذا القول مخالف للآيات والأحاديث الكثيرة الدالة على أنّ إرادته سبحانه فعله وإيجاده للأشياء لا غير .

قال بعض الأعلام في هذا المقام :

والدليل علي أنّ الإرادة لا تكون من صفات ذاته بل من أفعاله : أنّه يصحّ سلبها عن ذاته المقدّسة فيصحّ أن يقال : إنّ الله لم يرد الأمر الفلاني ، وأراد الأمر الكذائي كما يصحّ أن يسلب الإرادة وعدمها عن ذاته المقدّسة بالنسبة إلى شيء واحد ، فيقال : إنّ الله لم يرد شفاء المرض الفلاني في يوم الجمعة ، وأراد شفائه في يوم السبت ، والحال أن النفي والإثبات لا يصحان بالنسبة إلى صفاته تعالى وتقدس .

مضافاً إلى أنه يلزم قدم العالم لاستحالة تخلف المعلول عن علته التامة .

ولا يرتفع الإشكال بالالتزام بأنّ الصادر الأوّل معلول لذاته والصادر الثاني معلول للصادر الأوّل ، فلا يكون ذاته علة لجميع الموجودات ، فإنّ الواحد لا يصدر منه إلّا الواحد .

والوجه في عدم ارتفاع الإشكال :

أولاً : إنه يلزم قدم العالم .

وثانياً : إنه إذا فرض كون الصادر الأوّل علة للصادر الثاني ، يلزم قدم الصادر الثاني لاستحالة تخلف المعلول عن علته وهكذا .

ويضاف إلي ما ذكر أنّ النصوص والروايات الواردة عن مخازن الوحي تنافي هذا الرأي وتنفيه . . إلى آخر كلامه دام عزه . « آرائنا ١/٦٤ » أقول :

أمّا الآيات الدالة على ما ذكرناه : فقولته تعالى : « إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ » [يس (٣٦) : ٨٢] .

وقوله تعالى : « إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ » [النحل (١٦) : ٤٠] .

وقوله تعالى : « بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ » [البقرة (٢) : ١١٧] .

وقوله تعالى : « قُلْ قَمَن يَمْلِكُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا إِنْ أَرَادَ أَنْ يُهْلِكَ الْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا » [المائدة (١٧) : ٥] .

وقوله تعالى : « قُلْ مَنْ ذَا الَّذِي يَعْصِمُكُمْ مِنَ اللَّهِ إِنْ أَرَادَ بِكُمْ سُوءًا أَوْ أَرَادَ بِكُمْ رَحْمَةً » [الأحزاب (٣٣) : ١٧] .

. . ونحوها من الآيات الصريحة والمبيّنة بأنّ ارادته تعالى هي فعله وإحداثه وإيجاده للأشياء لا غير ، ونظيرها الآيات التي فيها لفظة « المشية » كقوله تعالى : « يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ » [المائدة (٥) : ١٧ ، وال عمران (٣) : ٤٧] .

وقوله سبحانه : « إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ » [ابراهيم (١٤) : ١٩ ، و فاطر (٣٥) : ١٦] . وأمثالها من الآيات .

ولا يخفى أنّ الإرادة والمشيّة هنا بمعنى واحد .

وأما الأخبار الواردة في أنّ الإرادة هي إحداثه وإيجاده تعالى فكثيرة جداً أيضاً ، ونحن نذكر نزراً منها ، ومن أراد الوقوف عليها فليراجع مظانها :

* روى الشيخ الصدوق رحمه الله - في الصحيح - عن عاصم بن حميد ، عن أبي عبد الله عليه السلام : قال : قلت له : لم يزل الله مريداً ؟ فقال : « إنّ المريد لا يكون إلّا لمراد معه ، بل لم يزل الله عالماً قادراً ثم أراد » . (التوحيد : ١٤٦ حديث ١٥ ، الكافي ١/١٠٩ ، بحار الأنوار ٤/١٤٤ و ٣٨/٥٤) .

* وروى بإسناده عن سليمان بن جعفر الجعفري ، قال : قال الرضا عليه السلام : « المشية والإرادة من صفات الأفعال ، فمن زعم أنّ الله تعالى لم يزل مريداً شائياً فليس بموحد » . (التوحيد : ٣٣٨ حديث ٥ ، بحار الأنوار ٤/١٤٥ حديث ١٨ و ٣٧/٥٧) .

* وروى - في الصحيح - عن محمد بن مسلم ، عن أبي عبد الله عليه السلام : « المشية محدثة » .

(التوحيد : ١٤٧ حديث ١٨ وص ٣٣٦ حديث ١ ، الكافي ١/١١٠ ، بحار الأنوار ٤/١٤٤) .

* وروى - في الصحيح - عن صفوان بن يحيى قال : قلت لأبي الحسن عليه السلام : أخبرني عن الإرادة من الله ومن المخلوق .

قال : فقال : « الإرادة من المخلوق الضمير وما يبدو له بعد ذلك من الفعل ، وأما من الله عز وجل إرادته إحداثه لا غير ذلك لأنه لا يروى ولا يهّم ولا يتفكر ، وهذه الصفات منفية عنه وهي من صفات الخلق » .

« إرادة الله هي الفعل لا غير ذلك ، يقول له كن فيكون ، بلا لفظ ولا نطق بلسان ولا همّة ولا تفكير ولا كيف لذلك كما أنه بلا كيف » . (التوحيد : ١٤٧ حديث ١٧ ، الكافي ١/١٠٩ ، بحار الأنوار ٤/١٣٧ ، عيون أخبار الرضا عليه السلام ١/١١٩) .

وهذه الصحيحة نصّ على أنّ إرادته تعالى هي أمره التكويني أي إيجاده .

* روى الصدوق رحمه الله : بإسناده عن بكير بن أعين ، قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : علم الله ومشيئته هما مختلفان أم متفقان ؟

« فقال : العلم ليس هو المشيئة ، ألا ترى أنك تقول سأفعل كذا إن شاء الله ، ولا تقول سأفعل كذا إن علم الله ، فقولك : إن شاء الله دليل على أنه لم يشأ ، فإذا شاء كان الذي شاء كما شاء ، وعلم الله سابق للمشيئة » . (التوحيد : ١٤٦ حديث ١٦) .

* عن مولانا الرضا عليه السلام أنه قال : « يا سليمان ألا تخبرني عن الإرادة فعل هي أم غير فعل » ؟

قال : بل هي فعل .

قال عليه السلام : « فهي محدثة لأن الفعل كلّ محدث » .

قال : ليست بفعل .

قال : « فمعه غيره لم يزل . . . فالإرادة محدثة ولا فمعه غيره » . (التوحيد : ٤٤٨ و ٤٥١ ، بحار الأنوار ١٠/٣٣٦ و ٥٧/٥٧) . ثم إنه ليس في شيء من هذه الروايات وغيرها إيماء ، فضلاً عن الدلالة على أن له تعالى إرادة ذاتية أيضاً ، بل فيها ما يدل على نفى كون إرادته تعالى ذاتية ، كصحيحة عاصم بن حميد ، ورواية الجعفري . . . فلو كانت لله تعالى إرادتان : ذاتية ،

وفعلية ، لأشارت الروايات بذلك ولذا قال الشيخ المفيد رحمه الله : إنّ إرادة الله تعالى لأفعاله هي نفس أفعاله ، وإرادته لأفعال خلقه أمره بالأفعال ، وبهذا جائت الآثار عن أئمة الهدى من آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم وهو مذهب سائر الإمامية إلا من شذ منها عن قرب وفارق ما كان عليه الأسلاف . . « أوائل المقالات : ٥٨ » . وهو اختيار الشيخ الكليني رحمه الله في « الكافي ١/١١١ » و الشيخ الصدوق رحمه الله في « التوحيد : ١٤٨ ، الاعتقادات : ٨ » والشيخ الطوسي رحمه الله في « الإقتصاد : ٣٥ ، التبيان ٤/٢٤٠ » والعلامة المجلسي رحمه الله في « رساله فرق میان صفات فعل و ذات : ١٩ ، ٢٠ » .

أقول : لا يخفى أنّ ما سوى الله مستند إلى إرادته تعالى التي هي فعله وإيجاده تعالى ، وإيجاده مستند إلى ذاته تعالى على سبيل الاختيار .

ولا يلزم قدم شيء من العالم حتى نفس الإرادة ؛ لأنه بعد وضوح كونه تعالى فاعلاً مختاراً بمعنى : إن شاء فعل وإن شاء ترك ، وبعد استناد وجود العالم إليه تعالى اختياراً فلا يعقل ولا يتصور حدوث العالم إلا على نحو الحدوث الزماني ، والوجود بعد العدم المطلق إذ لم تتعلق إرادته بحدوثه إلا على هذا النحو من الوجود حتى بالنسبة إلى نفس الإرادة كما في الأخبار المستفيضة : « خلق الله الأشياء بالمشيئة وخلق المشيئة بنفسها » ، يعني إن إرادته تعالى لا تحتاج إلى إرادة أخرى ولا للزم التسلسل ، بل إرادته تعالى هي إيجاده ، وهي معنى مصدري قائم بذاته تعالى بلا حاجة إلى إيجاد آخر كما هو مقتضى كون الفاعل قادراً مختاراً .

وبعبارة أخرى ؛ نقول : بعد ثبوت القدرة والاختيار لله تعالى إنّ الإرادة لا تحتاج إلى إرادة أخرى ليلزم التسلسل ، وإرادته تعالى مستندة إلى اختياره تعالى لا غير .

وبالجملة ؛ لا مجال للإشكال بوجه بعد ثبوت القدرة والاختيار لله تعالى .

(٣١٥) محاضرات في أصول الفقه ٩٢/٢ ، وراجع أيضاً : ٤٠ .

(٣١٦) أقول : أمّا أنّ فاعليته لا تكون من رشح وإشراق من نفسه ، فلأنه الولادة منه الملازمة للتغيّر بفعله .

* كما ورد عن الإمام الصادق ، عن أبيه الإمام الباقر ، عن أبيه ، عن سيد الشهداء عليهم السلام ، في تفسير قوله تعالى : « لم يلد » قال : « لم يخرج منه شيء كثيف كالولد ، وسائر الأشياء الكثيفة التي تخرج من المخلوقين ، ولا شيء لطيف كالنفس ، ولا يتشعب منه البدوات كالسنة والنوم . . . تعالى أن يخرج منه شيء ، وأن يتولد منه شيء كثيف أو لطيف . . . مبدع الأشياء وخالقها ومنشئ الأشياء بقدرته » . (التوحيد : ٩١ حديث ٥)

* وعن أبي عبد الله الصادق عليه السلام : « سبحانه الله الذي ليس كمثله شيء ، ولا تدركه الأبصار ، ولا يحيط به علم ، لم يلد لأن الولد يشبه أباه ، ولم يولد فيشبه من كان قبله ، ولم يكن له من خلقه كفواً أحد ، تعالى عن صفة من سواه علواً كبيراً » . (بحار الأنوار ٣/٣٠٤ حديث ٤٢) ، ولا يخفى أنّ الصدور هو الولادة ، لا غير .

* وعن الإمام أبي الحسن الرضا عليه السلام أنه قال لابن قرّة النصراني : « ما تقول في المسيح ؟

قال : يا سيدي ! إنه من الله ، فقال : « وما تريد بقولك : من ؟ ! ومن على أربعة أوجه لا خامس لها ، أتريد بقولك : من ، كالبعض من الكل ، فيكون مبعوضاً ؟ أو كالخل من الخمر ، فيكون على سبيل الاستحالة ؟ أو كالولد من الوالد فيكون على سبيل المناكحة ؟ أو كالصنعة من الصانع فيكون على سبيل المخلوق من الخالق ؟ . . أو عندك وجه آخر ؟ ! فتعرفناه . . » ، فانقطع . (المناقب ٤/٣٥١ ، بحار الأنوار ٣٤٩/١٠ حديث ٧)

* وعن الإمام أبي الحسن عليه السلام : « . . ان كل صانع شيء فمن شيء صنع ، والله الخالق اللطيف الجليل خلق وضع لا من شيء » . (بحار الأنوار ٤/٣٠٤ حديث ٢)

* وعن يونس بن عبد الرحمن ، أنه قال : كتبت إلى أبي الحسن الرضا عليه السلام ، سألته عن آدم هل كان فيه من جوهرية الرب شيء ؟ !

فكتب إليّ جواب كتابي : « ليس صاحب هذه المسئلة على شيء من السنة ، زنديق . » . (بحار الأنوار ٣/٢٩٢ حديث ١٢)

* وعن يونس بن بهمن قال : قال لي يونس اكتب إلى أبي الحسن عليه السلام ، فأسأله عن آدم هل فيه من جوهرية الله شيء ، قال : فكتبت إليه ، فأجاب : « هذه المسئلة مسألة رجل على غير السنة » فقلت ليونس ، فقال : لا يسمع ذا أصحابنا ، فيبرءون منك ، قال : قلت ليونس : يتبرءون مني أو منك ؟ ! « . (بحار الأنوار ٣/٢٩٢ حديث ١١)

وأما أنّ فاعليته لا تكون من تطوّر وتشوّن في نفسه ، فلأنه عين التغيّر في الذات المنزّه عنه الذات الازلي .

* كما صرح به أبو الحسن الرضا عليه السلام بقوله : « لا يتغيّر الله بانغيار المخلوق كما لا يتحدد بتحديد المحدود » . (بحار الأنوار ٤/٢٢٩ حديث ٣)

لكون مرجع التطوّر إلى التغيّر ولا أقلّ من كونه من الانقسام الوهمي الذي أشار إليه أمير المؤمنين عليه السلام في معنى الواحد ، حيث قال : « . . لا ينقسم في وجود ولا عقل ولا وهم » . (بحار الأنوار ٣/٢٠٧ حديث ١)

وأشار إليه أبو الحسن الرضا عليه السلام بقوله : « . . ويوحّد ولا يبعّض . . » . (بحار الأنوار ٣/٢٩٧ حديث ٢٣)

* وعن أبي جعفر عليه السلام : « إنّ الله تبارك وتعالى خلو من خلقه وخلق خلو منه . . » . (التوحيد : ١٠٥ حديث ٤ ، ٥)

. . ولا يخفى أنّ هذه الطائفة من الأخبار كثيرة ، وهي وردت لإبطال ما يمكن أن يتوهم من أنّ معنى خلقه تعالى الخلق هو تنزله تعالى وتطوره بأطوار خلقه .

ثم إنّ الأخبار المتواترة والآيات المتظافرة تدلّان على بطلان القول بصدور الأشياء عن ذاته تعالى أو تجلّيه تعالى في ذوات الأشياء .

كقوله عليه السلام : « . . إنّ العقل يعرف الخالق من جهة توجب عليه الإقرار ، ولا يعرفه بما يوجب له الإحاطة بصفته .

فإن قالوا : فكيف يكلف العبد الضعيف معرفته بالعقل اللطيف ولا يحيط به ؟

قيل لهم : إنما كلف العباد من ذلك ما في طاقتهم أن يبلغوه ، وهو أن يوقنوا به ، ويقفوا عند أمره ونهيه ، ولم يكلفوا الإحاطة بصفته ، كما أن الملك لا يكلف رعيته أن يعلموا أطويل هو أم قصير ، أبيض هو أم أسمر ، وإنما يكلفهم الإذعان بسلطانه والانتهاه إلى أمره .

ألا ترى أنّ رجلا لو أتى باب الملك فقال : اعرض علي نفسك حتى أنقصي معرفتك وإلا لم أسمع لك ، كان قد أحل نفسه العقوبة ، فكذا القائل : إنه لا يقر بالخالق سبحانه حتى يحيط بكنهه متعرض لسخطه .

فإن قالوا : أو ليس قد نصفه ، فنقول : هو العزيز الحكيم الجواد الكريم ؟ قيل لهم : كل هذه صفات إقرار وليست صفات إحاطة ، فإننا نعلم أنه حكيم ولا نعلم بكنه ذلك منه ، وكذلك قدير وجواد وسائر صفاته ، كما قد نرى السماء ولا ندري ما جوهرها ، ونرى البحر ولا ندري أين منتهاه ، بل فوق هذا المثال بما لا نهاية له ؛ لأن الأمثال كلها تقصر عنه ، ولكنها تقود العقل إلى معرفته . .

إلى أن قال : . . لا يليق بالذي هو خالق كل شيء إلا أن يكون مبينا لكل شيء متعاليا عن كل شيء سبحانه وتعالى .

فإن قالوا : كيف يعقل أن يكون مبينا لكل شيء متعاليا ؟

قيل لهم : الحق الذي تطلب معرفته من الأشياء هو الأربعة أوجه :

فأولها : أن ينظر أوجود هو أم ليس بموجود ؟

والثاني : أن يعرف ما هو في ذاته وجوهره ؟

والثالث : أن يعرف كيف هو وما صفته ؟

والرابع : أن يعلم لما ذا هو ولأية علة ؟

فليس من هذه الوجوه شيء يمكن المخلوق أن يعرفه من الخالق حق معرفته غير أنه موجود فقط ، فإذا قلنا كيف ؟ وما هو ؟ فممتنع علم كنهه وكمال المعرفة به . . « (بحار الأنوار ١٤٧/٣)

* وقوله عليه السلام : « . . اعلم يا عبد الله ! إنّ الراسخين في العلم هم الذين أغناهم الله عن الاقتحام على السدد المضروبة دون الغيوب إقرارا بجهل ما جهلوا تفسيره من الغيب المحجوب ، فقالوا : أمنا به كل من عند ربنا ، و قد مدح الله اعترافيهم بالعجز عن تناول ما لم يحيطوا به علما ، و سمي تركهم التعمق فيما لم يكلفهم البحث عن كنهه رسوخا . . » .

بيان : الاقتحام : الهجوم ، و الدخول مغالبة . و السدد : جمع السدة ، و هي الباب المغلق . (التوحيد : ٥٥ ، بحار الأنوار ٢٥٧/٣ - ٢٥٨ و ٢٧٧/٤)

* وقوله عليه السلام : « الحمد لله الذي أعجز الأوهام أن تنال إلا وجوده ، و حجب العقول عن أن تتخيل ذاته في امتناعها من الشبه و الشكل ، بل هو الذي لم يتفاوت في ذاته و لم يتبعض بتجزية العدد . . » . (بحار الأنوار ٢٢١/٤ حديث ١)

وقوله عليه السلام : « . . البعيد عن حدس القلوب . . » (بحار الأنوار ٢٩٤/٤)

وقوله عليه السلام : « . . فهو بالموضع الذي لا يتناهى ، وبالمكان الذي لم يقع عليه الناعتون ، لا بإشارة ، ولا عبارة ، هيهات ، هيهات . . » . (بحار الأنوار ١٦٠/٤)

- وقوله عليه السلام : « .. وفات لعلّوه على الأشياء مواقع رجم المتوهّمين .. » . (بحار الأنوار ٢٧٥/٤)
- وقوله عليه السلام : « .. سبحان من لا يعلم كيف هو إلّا هو .. » . (بحار الأنوار ٣٠١/٣)
- وقوله عليه السلام : « .. لا يقال له ما هو ؟ لأنّه خلق الماهية .. » . (بحار الأنوار ٣٩٧/٣)
- وقوله عليه السلام : « .. كالغامض لا يدركه أحد .. » . (بحار الأنوار ١٤٩/٣)
- وقوله عليه السلام : « .. من نظر في الله كيف هو هلك .. » . (بحار الأنوار ٣٦٤/٣)
- وقوله عليه السلام : « كلّ ما ميّزتموه بأوهامكم في أدقّ معانيه فهو مخلوق مصنوع مثلكم مردود إليكم .. » . (بحار الأنوار ٢٩٣/٦٩)
- وقوله عليه السلام : « .. محرّم على بوارع ثاقبات الفطن تحديده .. » . (بحار الأنوار ٢٣٢/٤)
- وقوله عليه السلام : « .. كلّ معروف بنفسه مصنوع .. » . (بحار الأنوار ٢٢٨/٤)
- وقوله عليه السلام : « .. ليس بإله من عرف بنفسه .. » . (بحار الأنوار ٢٥٣/٤)
- وقوله عليه السلام : « .. ما تصوّر فهو بخلافه .. » . (بحار الأنوار ٢٥٣/٤)
- وقوله عليه السلام : « .. ما تصوّر في الأوهام فهو بخلافه .. » . (بحار الأنوار ٣٠١/٤)
- وقوله عليه السلام : « .. ما توهّمتم من شيء فتوهّموا الله غيره .. » . (بحار الأنوار ٤٠/٤)
- وقوله عليه السلام : « .. كيف أصف ربّي بالكيف والكيف مخلوق ، والله لا يوصف بخلقه .. » . (بحار الأنوار ٢٩٥/٣)
- وقوله عليه السلام : « .. كلّ ما قدره عقل أو عرف له مثل فهو محدود .. » . (بحار الأنوار ٢٩٣/٤)
- وقوله عليه السلام : « .. ممتنع عن الأوهام أن تكتنّنه ، وعن الأفهام عن تستغرقه ، وعن الأذهان عن تمتثله ، قد ينسب من استنباط الإحاطة به طوامح العقول ، ونصبت عن الإشارة إليه بالاكتماء بحار العلوم .. » . قد ضلّت العقول في أمواج تيّار إدراكه ، وتحيرت الأوهام عن إحاطة ذكر أزليّته .. » . (بحار الأنوار ٢٣٢/٤)
- وقوله عليه السلام : « .. وقد ضلّت في إدراك كنهه هواجس الأحلام ؛ لأنه أجلّ من أن تحدّه ألباب البشر بالتفكير .. » . (بحار الأنوار ٢٧٥/٤)
- وقوله عليه السلام : « .. ردعت عظمتها العقول فلم تجد مساعا إلى بلوغ غاية ملكوته .. » . (بحار الأنوار ٣١٧/٤)
- وقوله عليه السلام : « .. ارتفع عن أن تحوى كنه عظمتها فهأهه رويّات المتفكرين .. » . (بحار الأنوار ٢٧٥/٤)
- وقوله عليه السلام : « .. ليس علم الإنسان بأنه موجود موجب له أن يعلم ما هو ؟ وكيف هو ؟ .. » . (بحار الأنوار ١٤٨/٣)
- وقوله عليه السلام : « تكلموا في خلق الله ، ولا تتكلّموا في الله ؛ فإنّ الكلام في الله لا يرداد صاحبه إلّا تحيّرًا » . وفي حديث آخر : « تكلموا في كلّ شيء ، ولا تتكلّموا في ذات الله .. » . (الكافي ٩٣/١)
- وقوله عليه السلام : « إياكم والتفكّر في الله ؛ فإنّ التفكّر في الله لا يزيد إلّا تيهيّرًا » . (التوحيد : ٤٥٧)
- وقوله عليه السلام : « إذا انتهى الكلام إلى الله عزّ وجلّ فأمسكوا .. » . (التوحيد : ٤٥٦)

وقوله عليه السلام : « . . فإن كنت صادقاً أيها المتكلف لوصف ربك فصف جبرئيل وجنود الملائكة المقربين مرجحين متولمة عقولهم أن يحدوا أحسن الخالقين ، وإنما يدرك بالصفات ذوو الهيئات . . » . (بحار الأنوار ٣١٤/٤)

وقوله عليه السلام : « . . الذي سئلت الأنبياء عنه فلم تصفه بحد ولا ببعض ، بل وصفته بأفعاله ، ودلت عليه بآياته . . » . (بحار الأنوار ٣٦٥/٤)

وقوله عليه السلام : « . . لأنه اللطيف الذي إذا أرادت الأوهام أن تقع عليه في عميقات غيوب ملكه ، وحاولت الفكر المبررات من خطر الوسواس علم ذاته ، وتولعت القلوب إليه لتحتوي منه مكيفا في صفاته ، وعمضت مداخل العقول من حيث لا تبلغه الصفات لتتال علم الهيئته ردت خاسنة تجوب مهاوي سدف الغيوب ، متخلصة إليه سبحانه ، رجعت إذ جبهت معترفة بأنه لا ينال بجور الاعتساف منه كنه معرفته . . » . (بحار الأنوار ٣٧٥/٤)

وقوله عليه السلام : « . . لا يخطر ببال أولي الرويات خاطرة من تقرير جلال عزته ، لبعده أن يكون في قوى المحدودين . . » . (بحار الأنوار ٣٧٥/٤)

.. وغيرها من الأخبار الكثيرة القطعية الدالة على النهي عن الخوض والتعمق والتكلم والتفكير في ذاته سبحانه ، وأن البحث عنها موضوع ، بل قد ورد النهي عن المجالسة مع الخائضين ، لأجل أن الذات المقدسة عندهم عليهم السلام ممتنع الإدراك بالذات .

أقول : وتدل على بطلانها أيضا الأخبار المتواترة القطعية الدالة على التباين الكلي وعدم السنخية بينه تعالى وبين خلقه ، كما سنوافيك بها قريبا .

ومع هذه التصريحات عن الأئمة المعصومين عليهم السلام في امتناع حقيقة الذات المقدسة عن الإدراك ، لا وجه لما ذهب إليه الفلاسفة والعرفاء من القول بوحدة الوجود و . . إلى القول بالصدور والشرح والفيضان ، أو القول بالتطور والتشعّب فيه تعالى - لأنه - مضافا إلى لزوم

السنخية بينه سبحانه وبين خلقه - يستلزم الإدراك والإكتناه بذاته تعالى كما لا يخفى .

وأياها لا وجه لما ذكره بعض المعاصرين في تفسيره - بعد نقله الروايات الناهية عن التفكر في الله - بقوله : النهي إرشادي متعلق بمن لا يحسن الورد في المسائل العقلية العميقة . . !! (الميزان ٥٣/١٩)

(٣١٧) أقول : لا ريب أنه سبحانه وتعالى لا يشبه شيئا من المخلوقين ، إذ هو مبين لهم في ذاتهم وأوصافهم ، ومنزه عن مجانسة مخلوقاته . . وهذا هو العمدة في باب معرفة الله تعالى ، وبه تمتاز المعارف الإلهية الحقّة عن غيرها من المعارف البشرية ، وقد وردت الأحاديث المتواترة من المعصومين عليهم السلام على التباين الكلي ذاتا وصفة بينه تعالى وبين خلقه .

أما الحجّة العامة من كلام الله تعالى فقوله عزّ وجلّ : « أَقَمْنَ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ » دلّ على أن الله خالق وغيره مخلوق ، والخالق لا يجوز أن يكون من سنخ المخلوق - لأنه لو كان الخالق من سنخه وأوصافه لجرى حكم المخلوق من الاحتياج والفقر والعجز و . . على الله تعالى أيضا ، وهو خلاف حقيقته عزّ وجلّ ، فيحكم العقل بأن الذي ليس بمخلوق ليس من سنخه ، ولا يشبهه ولا يجري فيه ما يجري فيه . . وأن هذا الحكم فطري يكفي تذكر ما هو المفطور في العقل في تصديقه ، وهذا القدر كاف للعامة إذ لم يسبق ذهنهم بالشبهات .

وأما الحجّة من كلام الأئمة المعصومين عليهم السلام في نفي السنخية فكثيرة جدّا، نشير إلى نزر يسير منها:

* فعن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال : « . . يا من دلّ على ذاته بذاته ، وتنزه عن مجانسة مخلوقاته . . » . (بحار الأنوار ٣٣٩/٨٧ حديث ١٩ ، و ٢٤٣/٩٤ حديث ١١)

أقول : تنزه أي تباعد وتقدس عن مجانسة مخلوقاته .

* وعن الإمام أبي عبد الله الحسين عليه السلام في قوله : « . . أنت الذي أنشأت الأشياء من غير سنخ . . » . (الإقبال : ٣٥١)

* وقول مولانا أبي الحسن الرضا عليه السلام : « . خلق الله الخلق حجاب بينه وبينهم ، ومباينته إياهم مفارقتهم . . . وكنهه تفريق بينه وبين خلقه . . . مبائن لا بمسافة . . . فكل ما في الخلق لا يوجد في خالقه وكل ما يمكن فيه يمتنع من صانعه . . . » . (التوحيد : ٣٤ - ٣٥ ، بحار الأنوار ٢٢٨/٤ حديث ٣) .

أقول : صرح الإمام عليه السلام في هذا الحديث بأن مباينته تعالى إياهم ليس بحسب المكان ، بل إنما هي بأن فارق إيتهم .

وقوله عليه السلام : « وكنهه تفريق بينه وبين خلقه . . . » أظهر ما في هذا الباب من التصريح والإظهار لمذهب الأئمة عليهم السلام من أن توحيدته تعالى هو المباينة بينه وبين خلقه .

* وعنه عليه السلام : « . لا تشمله المشاعر ، ولا يحجبها الحجاب ، فالحجاب بينه وبين خلقه لامتناعه مما يمكن في ذواتهم ، وإمكان ذواتهم مما يمتنع منه ذاته ، ولافتراق الصانع والمصنوع ، والرب والمربوب ، والحاد والمحدود . . . » . (بحار الأنوار ٢٨٤/٤ حديث ١٧)

* عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام : « . لا يلقى بالذي هو خالق كل شيء إلا أن يكون مباينا لكل شيء ، متعاليا عن كل شيء ، سبحانه وتعالى » . (بحار الأنوار ١٤٨/٣ حديث ١)

* وعن أمير المؤمنين عليه السلام : « . حد الأشياء كلها عند خلقه إياها إبانة لها من شبهه ، وإبانة له من شبهها . . . » . (بحار الأنوار ٣٦٩/٤ حديث ١٥)

* وعنه عليه السلام : « . مبائن لجميع ما أحدث في الصفات ، وممتنع عن الإدراك بما ابتدئ من تصريف الذات . . . » . (التوحيد : ٦٩ حديث ٢٦ ، بحار الأنوار ٢٢٢/٤ حديث ٢)

* وعنه عليه السلام : « . لا يقال له كان بعد أن لم يكن فتجري عليه الصفات المحدثات ، ولا يكون بينها وبينه فصل ، ولا له عليها فضل فيستوي الصانع والمصنوع . . . » . (بحار الأنوار ٢٥٥/٤ حديث ٨)

* وعنه عليه السلام : « . دليله آياته ، ومعرفته توحيد ، وتوحيد تمييزه من خلقه ، وحكم التمييز بينونة صفة لا بينونة عزلة ، إنه رب خالق غير مربوب مخلوق ، كل ما تصور فهو بخلافه . . . » . (الاحتجاج : ٣٩٩ ، بحار الأنوار ٢٥٣/٤ حديث ٧)

أقول : لا يخفى أن قوله عليه السلام : « توحيد تمييزه من خلقه . . . » يفيد أنه سبحانه ممتاز عن خلقه بالحقيقة في شئونه ولا سنخية بينه تعالى وبين خلقه بوجه ، وقال العلامة المجلسي رحمه الله قوله عليه السلام : « بينونة صفة . . . » أي تميزه عن الخلق بمباينته لهم في الصفات لا باعتزاله عنهم في المكان . (بحار الأنوار ٢٥٣/٤ حديث ٧)

* عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام قال : « هو واحد أحدي الذات ، بائن من خلقه وبذلك وصف نفسه وهو بكل شيء محيط بالإشراف والإحاطة والقدرة . . . » . (بحار الأنوار ٣٢٢/٣ حديث ١٩)

* وعنه عليه السلام : « . هو بائن من خلقه ، محيط بما خلق علما وقدرة وإحاطة وسلطانا . . . » . (بحار الأنوار ٣٢٣/٣ حديث ٢٠)

أقول : هنا أخبار كثيرة دالة على أنه تعالى خلو من خلقه . . . ونحن نذكر جملة منها :

* عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام : « اسم الله غير الله ، وكل شيء وقع عليه اسم شيء فهو مخلوق ما خلا الله . . . والله خلو من خلقه وخلقته خلو منه . . . » . (التوحيد : ١٤٢ حديث ٧)

* وعنه عليه السلام : « إن الله تبارك وتعالى خلو من خلقه وخلقته خلو منه ، وكل ما وقع عليه اسم شيء ما خلا الله عز وجل فهو مخلوق ، والله خالق كل شيء تبارك الذي ليس كمثله شيء . . . » . (التوحيد : ١٥٥ حديث ٣ ، بحار الأنوار ١٤٩/٤ حديث ٣ ، ٤)

* وعنه عليه السلام : « واحد صمد أزلي صمدي . . . لا خلقه فيه ولا هو في خلقه . . . » .

(التوحيد : ٥٧ حديث ١٥)

* عن مولانا أبي الحسن الرضا عليه السلام في مناظرته مع عمران الصابي : قال عمران : لم أر هذا إلا أن تخبرني يا سيدي أهو في الخلق ؟ أم الخلق فيه ؟ قال الرضا عليه السلام : « جلّ هو - يا عمران ! - عن ذلك ، ليس هو في الخلق ولا الخلق فيه ، تعالى عن ذلك . . » . (عيون الأخبار ١٧٣/١)

. . إلى غير ذلك من الآيات والأخبار المنساقة على طبق الفطرة المستقيمة الدالة على نفي المشابهة .

أقول : إنّ هذه الطائفة من الأخبار مسوقة لإبطال ما يمكن أن يتوهم من أنّ معنى خلقه تعالى الخلق هو : تنزله تعالى وتطوره بأطوار خلقه بأي معنى يفترض . فظهر بطلان القول بالسنخية بين الخالق والمخلوق كما عليه الفلاسفة ، فإنهم قالوا :

إنّ السنخية بين الفاعل وفعله مما لا يعتريه ريب ، ولا يتطرّق اليه شائبة دغدغة ، ويعبرون عنها بالسنخية بين العلة ومعلولها . . انظر : التعليقات على كشف المراد : ٥٠٦ ، لحسن زاده الأملي .

وقالوا : . . من الواجب أن يكون بين المعلول وعلة سنخية ذاتية . . انظر : نهاية الحكمة : ١٦٦ ، بداية الحكمة : ٨٧ .

(٣١٨) وقد اعترف بذلك من يعتقد بصور الأشياء من ذات الخالق ، وله مشرب فلسفي ، فقال : إنّ الفيلسوف يقول : إنّ كل موجود ليس واقعاً في جوف فلك القمر من الأفلاك والكواكب والملائكة والعقول المجردة والنفوس الكلية وغيرها يتناول في قبال الرب جلّ وعلا ويقول له : أنا وإن كنت من حيث الوجود منك ، وأنت أصلي فيه لكنني متحصن في حصن الوجوب ، قائم في مقام الأمن من إرادتك لإفنائني وإزالتي عن مقامي ، واجد لما تصف نفسك به من أزلية الكون وامتناع الفناء لأن في فنائي فنائك ، وفي إزالتي عن مقامي زوالك ، وأنت لا بد لك في شئوك مني ، ولا يستقر أمرك دوني . . تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً .

(٣١٩) شرح التجريد : ١٣١ .

(٣٢٠) يعني : أنّه تعالى فاعل مختار إن شاء فعل وإن لم يشأ لم يفعل ، بمعنى أن له التمكن التام والقدرة الكاملة على الفعل والترك واقعاً بخلاف القول بصور الفعل عنه دائماً ، وإيجاب المشية عليه لأنّه ينافي إثبات القدرة بمعنى التمكن التام من الفعل والترك فيه .

(٣٢١) هذا مع غضّ النظر عن استحالة وجود الموجود البسيط ، بل الاعتقاد بوجود الموجود البسيط من الأوهام ، كما ورد عن مولانا أبي عبد الله الصادق عليه السلام قال : « . . إنّ ما سواه من الواحد متجزئ ، وهو تبارك وتعالى واحد لا متجزئ ولا يقع عليه العد . . » . (الاحتجاج : ٣٣٨ ، بحار الأنوار ٦٧/٤ حديث ٨ ، و ١٦٦/١٠)

* وعنه عليه السلام : « . . فهو الواحد الذي لا واحد غيره ، لأنّه لا اختلاف فيه . . » . (بحار الأنوار ١٩٦/٣)

* وعنه عليه السلام : « . . ليس شيء إلا يبيد أو يتغيّر أو يدخله التغيّر والزوال أو ينتقل من لون إلى لون ومن هيئة إلى هيئة ومن صفة إلى صفة ومن زيادة إلى نقصان ومن نقصان إلى زيادة إلا رب العالمين ، فإنه لم يزل ولا يزال بحالة واحدة ، هو الأول قبل كل شيء ، وهو الآخر على ما لم يزل ، ولا تختلف عليه الصفات والأسماء . . » . (الكافي ١١٥/١ ، التوحيد ٣١٤ ، بحار الأنوار ١٨٢/٤)

* وعن أبي جعفر عليه السلام : « . . أنّ ما سوى الواحد متجزئ ، والله واحد لا متجزئ ولا متوهم بالقلّة والكثرة ، وكلّ متجزئ أو متوهم بالقلّة والكثرة فهو مخلوق دالّ على خالق له . . » . (الكافي ١١٦/١ ، التوحيد : ١٩٣ ، الاحتجاج : ٤٤٣ ، بحار الأنوار ١٥٣/٤ و ١٠٥/٥٨)

* وعن أبي الحسن الرضا عليه السلام : « . . والله جلّ جلاله واحد لا واحد غيره ، لا اختلاف فيه ولا تفاوت ولا زيادة ولا نقصان . . » . (الكافي ١١٩/١ ، التوحيد : ٦٢ ، عيون الأخبار ١٢٨/١ ، بحار الأنوار ١٧٣/٤ ، ٢٩١ و ١٠٥/٥٨)

* وعن أمير المؤمنين عليه السلام : « . . لا تشبه صورة ، ولا يحسّ بالحواسّ ، ولا يقاس بالناس ، قريب في بعده ، بعيد في قربه ، فوق كل شيء ، ولا يقال شيء فوقه ، أمام كل شيء ولا يقال له أمام ، داخل في الأشياء لا كشيء داخل ، وخارج من الأشياء لا كشيء خارج . . سبحانه من هو هكذا ولا هكذا غيره » . (بحار الأنوار ١٠٦/٥٨)

أقول : هذه الأخبار وغيرها تدلّ على اختصاص تلك الصفات باللّه تعالى ، ولو قيل بوجود مجرّد سوى الله لكانت مشتركة مع الله سبحانه فيها .

(٢٣٢) مضافا إلى أن هذا ليس من الفاعلية والقادرية في شيء .

(٢٣٣) قال الله تعالى : « يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَهُوَ الْعَلِيمُ الْقَدِيرُ » الروم (٣٠) : ٥٤ .

وقال : « يَزِيدُ فِي الْخَلْقِ مَا يَشَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ » فاطر (٣٥) : ١ .

وقال : « إِنَّ يَشَاءُ يُذْهِبْكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ وَمَا ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ بِعَزِيزٍ » ابراهيم(١٤): ١٩ - ٢٠ .

وقال : « أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ يَقَادِرَ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ بَلَىٰ وَهُوَ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ » يس (٣٦) : ٨١ ، وآيات أخرى .

* وفي صحيحة عمر بن أذينة ، عن أبي عبد الله عليه السلام : قال : « خلق الله المشية بنفسها ثم خلق الأشياء بالمشية » (التوحيد : ١٤٨ حديث ١٩)

* وعن أبي ابراهيم عليه السلام : « كل شيء سواه مخلوق ، وإنما تكون الأشياء بإرادته ومشينته من غير كلام . . » (الاحتجاج : ٢٨٥)

* وعن أبي عبد الله عليه السلام ، عن أمير المؤمنين عليه السلام : « الحمد لله الواحد الأحد الصمد المتفرد الذي لا من شيء كان ، ولا من شيء خلق ما كان . . . ولا يتكاده صنع شيء كان ، إنما قال - لما شاء - : كن فكان ، ابتدع ما خلق بلا مثال سبق ولا تعب ولا نصب ، وكل صانع شيء فمن شيء صنع ، والله لا من شيء صنع ما خلق . . » (الكافي ١/١٣٤ - ١٣٥ ، بحار الأنوار ١٦٤/٥٤ حديث ١٠٣) .

(٢٣٤) محاضرات في الأصول ٤١/٢ - ٤٣ .

(٢٣٥) التوحيد : ٣٧٣ حديث ١٦ ، الخصال : ٤٣ حديث ٣٦ ، الكافي ٣٩/٤ حديث ١ ، معاني الأخبار : ٢٥٧ حديث ١ ، تحف العقول : ٤٠٨ ، كشف الغمة ٢/٢٨٩ ، مشكاة الأنوار : ٣٣١ ، بحار الأنوار ١٧٢/٤ حديث ١ و ٢٤٦/١٠ حديث ٦ و ١١٦/٥٤ و ٣٥١/٦٨ حديث ٥ ، و ٣١٩/٧٥ .

(٢٣٦) أجوبة المهنائية : ٨٨ .

(٢٣٧) كشف الغطاء : ١٧٣ و ٢٥٩ .

(٢٣٨) قال ملا صدرا في الأسفار : القادر له أقسام . . . ومنها فاعل بالعناية ؛ وهو الذي منشأ فاعليته وعلة صدور الفعل عنه ، والداعي له على الصدور مجرد علمه بنظام الفعل والوجود لا غير من الأمور الزائدة على نفس العلم كما في الواجب جل ذكره عند حكماء المشائين .

ومنها : الفاعل بالرضا ؛ وهو الذي منشأ فاعليته ذاته العالمة لا غير ويكون علمه بمجموعه عين هوية مجعوله ، كما أن علمه بذاته الجاعلة عين ذاته ، كالواجب تعالى عند الاشراقيين . (الاسفار ١١/٣)

وقال أيضاً : فإذا علمت أقسام الفاعل ، فاعلم أنه ذهب جميع من الطبائع والدهرية - خذلهم الله تعالى - إلى أن مبدء الكل فاعل بالطبع ، وجمهور الكلاميين إلى أنه فاعل بالقصد ، والشيخ الرئيس - وفقاً لجمهور المشائين - إلى أن فاعليته للأشياء الخارجية بالعناية ، وللصور الحاصلة في ذاته على رأيهم بالرضا ، وصاحب الإشراق - تبعاً لحكماء الفرس والرواقيين - إلى أنه فاعل لكل بالمعنى الأخير . . . فهو إما فاعل بالعناية أو بالرضا . . . إلا أن الحق الأول منهما ، فإن فاعل الكل - كما سيحيي - يعلم الكل قبل وجودها بعلم هو عين ذاته فيكون علمه بالأشياء الذي هو عين ذاته منشأ لوجودها ، فيكون فاعلاً بالعناية . . إلى آخره . (الاسفار ٢/٢٣٤)

(٢٣٩) قال ملا صدرا : الموجود والوجود منحصرة في حقيقة واحدة شخصية لا شريك له في الموجدية الحقيقية ، ولا ثاني له في العين ، وليس في دار الوجود غيره ديار . وكلما يترأى في عالم الوجود أنه غير الواجب المعبود وإنما هو من ظهورات ذاته ، وتجليات صفاته التي هي في الحقيقة عين ذاته ، كما صرح به لسان العرفاء بقوله : فالمقول عليه سوى الله أو غيره أو المسمى بالعالم فهو بالنسبة اليه

تعالى كالتَّطَلُّ للشخص ، فهو ظَلَّ الله . . . وإذا كان الامر على ما ذكرته فالعالم متوهم ما له وجود حقيقي . . . (الأسفار : ٢٩٢/٢)

وقال : أعلم أنَّ واجب الوجود بسيط الحقيقة غاية البساطة ، وكلَّ بسيط الحقيقة كذلك فهو كلَّ الأشياء ، فواجب الوجود كلَّ الأشياء لا يخرج عنه شيء من الأشياء . . . (الأسفار : ٣٦٨/٢)

وقال : إنَّ المسمَّى بالعلَّة هو الأصل ، والمعلول شأن من شئونه وطور من أطواره ، ورجعت العلَّة والإفاضة إلى تطور المبدأ الأول بأطواره ، وتجلَّيه بأنواع ظهوراته . . . (المشاعر : ٨٣ وانظر : الأسفار : ٣٠٠/٢ - ٣٠١)

وقال : الثابت بالبرهان والمعتضد بالكشف والعيان ، أنَّ الحق موجود مع العالم ومع كلَّ جزء من أجزاء العالم ، وكذا الحال في نسبة كلَّ علة مقتضية بالقياس إلى معلولها . . . (الأسفار : ٣٣١/٧)

وقال أيضا - في شرح الكافي ، في شرح الحديث الأوَّل من باب جوامع التوحيد : أعلم أنَّ ذاته تعالى حقيقة الوجود بلا حد ، وحقيقة الوجود لا يشوبه العدم ، فلا بدَّ أن يكون بها وجود كلَّ الأشياء ، وأنَّ يكون هو وجود الأشياء كلها . . . وغيرها من الموارد . (راجع الأسفار ٢/٣٣٩ ، ٣٤١ - ٣٤٢ ، ٣٤٥ ، ٣٦٧ و ١١٦/٦ - ١١٧ ، و . .)

وقال ابن العربي : إنَّ العارف من يرى الحق في كلَّ شيء ، بل يراه عين كلَّ شيء . . . (شرح فصوص الحكم الفص الهاروني : ٤٣٧ ط قم ، بيدار)

وقال : سبحان من أظهر الأشياء وهو عينها . . . (الفتوحات ٢/٦٠٤)

وقال : وما خلق تراه العين إلَّا عينه حقَّ . . . أي ليس خلق في الوجود تشاهده العين إلَّا وعينه وذاته عين الحق الظاهرة في تلك الصورة ، والحق هو المشهود ، والخلق موهوم . . . (شرح فصوص الحكم : ٢٤٤ ط قم ، بيدار)

وقال : والعارف المكمل من رأى كلَّ معبود مجلَّى للحقَّ يعبد فيه ، ولذلك سمَّوه كلَّهم مع اسمه الخاص بحجر أو حيوان أو إنسان أو كوكب أو ملك أو فلك . . . (شرح فصوص الحكم في الفص الهاروني : ٤٤٢ ط قم ، بيدار)

وقال : فما وصفناه إلَّا كنَّا نحن ذلك الوصف . . . فإذا شهدناه شهدنا نفوسنا ، لأنَّ ذواتنا عين ذاته ، لا مغايرة بينهما إلَّا بالتعين والإطلاق ، وإذا شهدنا - أي الحق - شهد نفسه أي ذاته التي تعينت وظهرت في صورتنا . (شرح فصوص الحكم : ٨٥ ط قم ، بيدار) .

وقال : فالعالم يعلم من عبد ، وفي أيَّ صورة ظهر حتَّى عبد ، وأنَّ التفريق والكثرة كالأعضاء في الصور المحسوسة ، وكالفوى المعنوية في الصورة ، فما عبد غير الله في كلَّ معبود . . . (شرح فصوص الحكم : ١٤٢ ط قم ، بيدار)

.. هذا وغيرها من العقائد الفاسدة كما لا يخفى على من لاحظ الفصوص والفتوحات .

أقول : إنَّ هذا الاعتقاد - أي القول بوحدة الوجود والموجود وأنَّ في دار التحقُّق ليس إلَّا حقيقة واحدة وموجود واحد وهو الوجود - لا ريب في بطلانها وفسادها عند الإمامية كما صرح به العلامة الحلي (في نهج الحق : ٥٧) والعلامة المجلسي (في عين الحياة : ٧٨/١ الأصل الثاني) والمحقق الأردبيلي (في حديقة الشيعة : ٥٧٥) والشيخ حسن ولد الشيخ علي بن عبد العالي الكركي (عنه في الإثنا عشرية : ٥١) والشيخ الحر العاملي (في الإثنا عشرية : ٥٩) والفقهاء الشيخ جعفر كاشف الغطاء (في كشف الغطاء : ١٧٣) والعلامة البهبهاني (في خيراتية ٥٧/٢ - ٥٨) والشيخ عبد النبي العراقي (في المعالم الزلفي ١/٣٥٧) وصاحب العروة والمستمسك والمهذب وتعليقة إحقاق الحق وغيرهم من الأعلام قدس سرهم .

وهذا الاعتقاد مخالف لضروريَّات الأديان ، والعقل ، والفطرة السليمة ، والوجدان ، ويستلزم ارتكاب التأويل في نصوص الآيات والروايات بما لا يساعده الفهم العرفي ، ولذا تمسكوا لإثبات مرامهم بالمتشابهات التي دلت على خلافها محكمات الكتاب والسنة ، بل مقتضى صحة بعث الرسل وإنزال الكتب والوعد والوعيد وخروجها عن اللغوية والعبثية ومقتضى حكم العقل والفطرة بل ضرورة الأديان هي المغايرة بينه تعالى وبين مخلوقاته حقيقة ، لا اعتبارا كما لا يخفى .

وقد مرّ سابقاً أنّ المباشرة وعدم السّنخية بينه تعالى وبين خلقه من أصول عقائد الإمامية ، وأنّ الدليل العقلي والنقلي من الآيات المتظافرة والأحاديث المتواترة القطعية وردت في نفي السّنخية ، بل لا يكون معرفة التوحيد الحقيقي إلّا بمعنى تنزه وجوده تعالى وتعاليه عن خلقه وتباينهما .

والشرك أيضا لا يكون إلّا بمعنى الإعتقاد بالتشابه بين الخالق والمخلوق .

فيا ليت شعري إذا كان الأمر كما يزعمون فمن العابد ومن المعبود ، ومن الخالق ومن المخلوق ، ومن الأمر ومن المأمور ، ومن الناهي ومن المنتهي ، ومن الراحم ومن المرحوم . .

وقد ذكرت توهّماتهم وأجبت عنها بالبراهين العقلية والنقلية في رسالتي في الرد على وحدة الوجود . . فراجعها إن شئت .